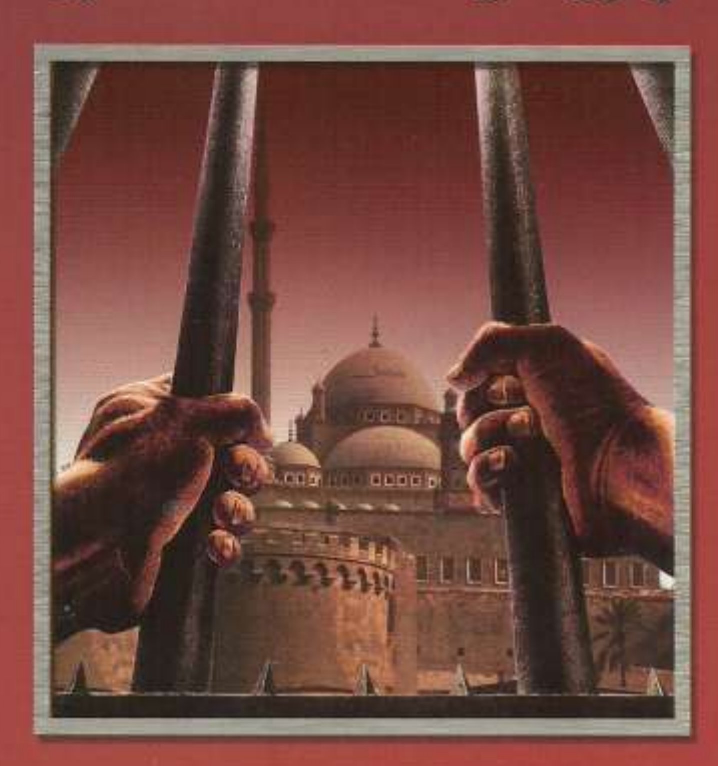
نبيل هلال هلال

الاستبداد

ودوره فى انحطاط المسلمين





١

الاستبداد

ودوره في انحطاط المسلمين

نبيل هلال هلال

• رقم الإيداع بدار الكتب المصرية:٢٢٤٠٨–٢٠٠٤
• الترقيم الدولي:i.s.b.n.977-376-090-1



إهداء

أهدي هذا الكتاب إلى روح عبد الرحمن الكواكبي، مؤلف كتاب (طبائع الاستبداد) ،أول كتاب عن الاستبداد في المكتبة العربية .

نبيل هلال هلال

توطئة

ليس هذا كتابا في التاريخ أو السياسة، وإنما هو دعوة للتأمل والنظر في أحوالنا المتردية ،ومحاولة لاستكناه أسباب هذا الخنوع والهوان الذي أصاب أمتنا التي وصفها الله تعالى بأنها خير أمة أخرجت للناس.

وليس هذا الكتاب– كما قد يظن البعض– من قبيل جلد الذات، وإن كان حري بالغافل والسادر في غيه أن يُجلد حتى يفيق......لعلنا نفيق. وعلى الله قصد السبيل .

نبيل هلال هلال

الفصل الأول

مسخ الشخصية العربية والإسلامية

- شخصية المسلم تتقبل الاستبداد دون استنكاف
- شخصية العربى تمجد القهر والطغيان
- الطغيان الشرقى
- التراث المملوكى: العبيد يحكمون الأحرار

الفصل الأول
مسخ الشخصية العربية والإسلامية

طال العهد على الشخصية العربية والإسلامية وهى تعيش فى ظل الحكم الاستبدادى فأصابها المسخ، وفاقم هذا التحول ذلك الموروث الدينى الفرعونى والفارسى، والتفسيرات الخاطئة للدين، والتراث المملوكى، وطول الامتثال للمستبد "وأولى الأمر".

ففى مصر الفرعونية كان الملوك يمارسون أقسى أنواع الحكم الثيوقراطى، وبعد عصر الفراعنة عاش المصريون فى ظل الحكم الرومانى، مرورا بعصر البطالمة الذى امتد نحو ثلاثة قرون، وكان فيه الإمبراطور الرومانى ممثلا للإله، أى استمرت العلاقة بين الحاكم والمحكومين علاقة إله وعبيد. وبعد نهاية الحكم البيزنطى والفارسى للمنطقة العربية، تعرض

المسلم فى مصر والشام والحجاز والعراق للاستبداد الأموى والعباسى والفاطمى....والمملوكى، ثم الحكم العثمانى الذى كان فيه الخليفة ظل الله فى الأرض. كما حملت منطقة فارس إرث الحكم الفارسى الذى كان ينظر فيه أيضا إلى الحاكم على أنه إله ، ثم تعرضت بعد ذلك لاستبداد خلفاء المسلمين.

وترسخت قابلية الاستبداد فى الشخصية العربية، وبلغ ذلك ذروته عندما امتثل المسلمون فى مصر والشام لحكم العبيد والإماء، ويعد هذا الأمر سابقة انفردت بها شعوب هذه البلاد وهى أن يقبل "الأحرار" حكم "الأرقاء". وكان العبيد والأرقاء فى أمريكا يضطلعون بالأعمال الشاقة فى المزارع والمصانع ولم تسند إليهم أي أعمال إدارية، ناهيك من أن يتولوا حكم البلاد، ذلك هو ما حدث فى بلادنا، حكمنا الأرقاء وأورثونا تراثهم، تراث العبيد الذى حملنا على قبول جميع صنوف الاستبداد طوال تاريخنا.

وكان أول من استقل بحكم مصر هو "الرقيق" أحمد بن طولون، الذى انشق على الخليفة العباسى واستقل بحكم مصر فى سنة ٨٦٨ ميلادية.

وحقيقة الأمر أن الخلفاء العباسيين سبق لهم أن عينوا عبيدا من الترك خاصة ، كولاة على مصر قبل أحمد بن طولون ، منهم:

الوالى على بن يحيى الأرمنى سنة ٨٤١ ميلادية، ويزيد بن عبد الله التركى سنة ٨٥٦ ميلادية، وأزجور التركى سنة ٨٦٨ ميلادية.
فحكم العبيد فى مصر يعود لأبعد من سنة ٨٦٨ م[١] واستمر على نحو أو آخر حتى وقت ليس ببعيد ، وقد بلغ عدد المماليك الذين اشتراهم أحمد بن طولون ، والملك المنصور، والأشرف خليل ، والسلطان الناصر محمد ، ما يزيد على مائة وعشرين ألف مملوك.

وكان المماليك فى المجتمع المصرى يمثلون القوة والسلطة ، ومارسوا قهر المصريين ، ونهبهم ، والحقوا بهم أشد صنوف الاستبداد قسوة، مما أفرز -بالضرورة-"خوف" المصريين من السلطة وكل ما يتعلق بالسلطان والعسكر والحاكم ، وكان المماليك فى البدء عسكر الوالى، وجند السلطان، ثم اصبحوا فيما بعد السلاطين والحكام أنفسهم، وترسخ وجودهم فى نسيج المجتمع المصرى، وأصبح تراثهم – تراث العبيد – أحد المكونات الأساسية ، إلى جانب مكونات أخرى ، فى الضمير المصرى.
ولم يكن غريبا
عندئذ أن تصاب هذه الشخصية بالسلبية السياسية المزمنة، بعد أن اعتادت أن يسوسها الغير، وبعد أن تعرضت لمعاول القهر والاستبداد، بدءا من حكم الفراعنة والرومان وخلفاء المسلمين-

باستثناء الخلافة الراشدة-وانتهاء" بسلاطين المماليك والحكم العثمانى. كذلك فإن "الجزيرة العربية عرفت قبل الإسلام ضروبا من الطغيان والاستبداد لا تقل عن ضروبه المشهورة التى عرفت فى الشعوب الأخرى، وأن قبائل من العرب الحاضرة والبادية قد سادها ملوك يعتزون بالأمر والنهى بين رعاياهم بغير وازع ولا معترض، ويقيسون عزتهم بمبلغ اقتدارهم على إذلال غيرهم واستطالتهم على من يدعى العزة سواهم"(٢)، وعرب البادية يرون العجز عن الظلم نقيصة، ففى شعرهم:

قبيلته لا يغدرون بذمة ولا يظلمون الناس حبة خردل.

وتكشف الأقوال المأثورة التى يتداولونها عن تمجيد قيمة الظلم والقهر، وقد "قيل فى أسباب المثل القائل (لا حر بوادى عوف) أنه يقهر من حل بواديه، فكان من فيه كالعبد له لطاعتهم إياه، وقيل فى أسباب المثل القائل (أعز من كليب وائل) أنه بلغ من عزه أنه كان يحمى الكلأ فلا يقرب حماه، ويجير الصيد فلا يهاج، ويمر بالروضة تعجبه أو بالغدير يرتضيه فيرمى عنده بكليب، ثم ينادى بين القوم أنه حيث بلغ عواؤه كان حمى لا يرعى..وكان من عزه لا يتكلم أحد فى مجلسه" (٣).

وربما كان ثمة تأثير لمنطق القوة الذى كان يمثل علامة بارزة فى المجتمع العربى البدوى، ويدرك العربى أن من طبائع الأمور وجود قوى وضعيف، ظالم ومظلوم، مستبد ومستسلم. فبيئة القبائل العر بية كانت تشهد إغارات السلب والنهب والقتل والسبى، ويفخر العربى فى البادية بأنه ظالم ومستبد، فالاستبداد عنده قيمة اجتماعية رفيعة يمجدها ويتغنى بها شعراؤه.

قال الخليفة الأموى الوليد بن يزيد مهللا لما أتاه نبأ مقتل أحد معارضيه:

فنحن المالكون للناس قسرا نسومهم المذلة والنكالا

ونوردهم حياض الخسف ذلا وما نألوهم إلا خبالا.

يقول الأستاذ الدكتور أحمد عكاشة* عن الشخصية العربية: "يتميز قطاع كبير من المصريين والعرب بسمات الشخصية الاعتمادية، والسلبية العدوانية، والاستهوائية،وتتميز الشخصية الاعتمادية (الاتكالية) باعتماد شامل على الآخرين، أو السماح لهم بتولى مسؤولية جوانب مهمة فى حياة الشخص، وتسخير الاحتياجات الذاتية للآخرين الذين يعتمد عليهم الشخص، ورضوخ

غير مبرر لرغباتهم وعدم الاستعداد لمطالبة هؤلاء الآخرين (الذين يعتمد عليهم الشخص) بأى مطالب حتى ولو كانت منطقية[٤].

وعندما نكب العالم العربى والإسلامى بالهجمة الاستعمارية بعد تقسيم تركة الدولة العثمانية، كانت القابلية للاستبداد مترسخة فى الشخصية على نحو أصيل، الأمر الذى حدا ببلفور، ذلك الوزير البريطانى الكريه صاحب وعد بلفور المشئوم، إلى أن يقول: "... إن الأمم الغربية فور ظهورها فى التاريخ تظهر تباشير القدرة على حكم الذات، لأنها تمتلك مزايا خاصة بها، ويمكنك أن تنظر إلى تاريخ الشرقيين بأكمله فيما يسمى بشكل عام، المشرق، دون أن تجد أثرا لحكم الذات على الإطلاق. وكل القرون العظيمة التى مرت على الشرقيين–ولقد كانت عظيمة جدا– انقضت فى ظل الحكم المطلق. وكل إسهاماتهم العظيمة فى الحضارة الإنسانية– ولقد كانت عظيمة–أنجزت فى ظل هذا النمط من الحكم. فقد خلف فاتح فاتحا، وتلت سيطرةٌ سيطرةً، غير أنك فى دورات القدر والمصير كلها لاترى أمة واحدة من هذه الأمم تؤسس بدافع من حركتها الذاتية ما نسميه نحن من وجهة نظر غربية، حكم الذات"[٥].

ويقول الكواكبى: "فإذا لم تحسن الأمة سياسة نفسها أذلها الله لأمة أخرى تحكمها كما تفعل الشرائع بإقامة القيم على القاصر أو

السفيه وهذه حكمة، ومتى بلغت أمة رشدها استرجعت عزها وهذا عدل، وهكذا "إن الله لا يظلم الناس شيئا ولكن الناس أنفسهم يظلمون"[٦].

و"وصف أرسطو الطغيان الشرقى بأنه النموذج الحقيقى للطغيان، وهو أيضا وصف ظل يتكرر منذ عصر أرسطو حتى يومنا الراهن! حتى إن الأوروبيين عندما "يسبون" ملكا أو حاكما لاستبداده يصفونه بأنه أقرب إلى الطاغية الشرقى؛ فالطاغية الشرقى "الشهير" يعامل المواطنين معاملة السيد للعبيد، وهاهنا نجد أصل الفكرة الهيجيلية التى تقول إن الشرقيين كانوا جميعا عبيدا للحاكم الذى ظل هو وحده "الرجل الحر" فى الدولة! والغريب أن أرسطو أرسل إلى تلميذه الإسكندر الأكبر رسالة ينصحه فيها بمعاملة اليونانيين كقائد، وأن يعامل الشرقيين معاملة السيد لأنهم بطبيعتهم عبيد"[٧]، كما يقول: "إن الرجل الحر لا يستطيع أن يتحمل حكم الطاغية، ولهذا فإن الرجل اليونانى لا يطيق الطغيان، بل ينفر منه، أما الرجل الشرقى فإنه يجده أمرا طبيعيا، فهو نفسه طاغية فى بيته، يعامل زوجته معاملة العبيد، ولهذا لا يدهشه أن يعامله الحاكم هو نفسه معاملة العبيد"[٨].

وكان أرسطو يقصد بالطغيان الشرقى، ذلك الطغيان المستشرى فى الهند والصين وفارس ومصر وبابل وآشور، غير أن الديموقراطية

قد وجدت طريقها فى ما بعد إلى الهند واليابان وغيرهما، والبقية تأتى إن شاء الله.

وكانت العادات فى فارس والصين تقضى بالسجود تحت قدمى الملك، وكان اليمنيون يفعلون ذلك مع "الإمام"حتى الستينيات من القرن الماضى وإلى أن قامت الثورة ضده، إذ كان يتعين تقبيل ركبة الإمام بزعم أن ذلك واجب دينى يفرض على الرعية أداؤه لبنى هاشم!!!

وتخاذل رجال الدين وأهملوا أداء واجب تبصرة الناس بحقوقهم، واكتفوا بتعليمهم فقه الحيض والنفاس، أما رجال الدين الذين ساندوا السلطان الجائر فهم خونة، خانوا دينهم والناس.

استفتى الخليفة الأموي يزيد بن عبد الملك فقهاءه هل يحاسب الله الخلفاء يوم القيامة على أفعالهم ؟ فأفتى له أربعون (فقيها) بأنه لا حساب على الخلفاء يوم القيامة.

وتم توظيف الدين فى ترويض المسلمين وامتلاك أعنة أمورهم، وإحكام القبضة على رقابهم وأفواههم، فأفهموا الناس أن طاعة أولى الأمر واجبة على إطلاقها، وأن الخروج على المستبد غير شرعى، وأن الخليفة هو ظل الله فى الأرض، وعلى الناس طاعته، وأن البؤس الذى يغرقهم فيه استبداد مولانا وولى النعم هو قدر الله ومن له أن يغير الأقدار؟ وانه لا يجوز تقييم الخليفة

بأعماله بل يكفى نيته، فأنشأ الأمويون حزب المرجئة الذى يقول "بإرجاء" الحكم على الخلفاء الأمويين إلى أن يحاسبهم الله! فلا يجوز تقييمهم من واقع أعمالهم، بل الفيصل هو إيمان الفرد لا عمله!! ومثل ذلك من الأضاليل المفضوحة.
وطاعة أولى الأمر ليست مطلقة وإنما هى مشروطة بطاعة الحاكم لله، ورهن بإقامة العدل. "وكان الخلفاء الراشدون من بعد الرسول يبدأون خطبهم بهذه الجملة التقليدية: أيها الناس، أطيعوني وأعينوني ما أطعت الله فيكم. وكان الرسول إذا عين واليا فى إقليم قال لرعيته: اسمعوا له وأطيعوا، وأحسنوا مؤازرته ومعاونته، فإن لم يعدل فيكم لا طاعة له وهو خليع مما وليته، وقد برئت ذمم الذين معه من المسلمين وأيمانهم"[٩].

غياب وجود مؤسسة رقابية على الحاكم

لقد أدى أخذ الشيخين (أبى بكر وعمر) بمبدأ مشاورة المسلمين فى كل ما يعرض لهما من أمور إلى تصفية أية اختلافات بين وجهات النظر مع سائر الأمة، وقلل احتمالات ظهور أى تجاوزات تستدعى مساءلة الأمة للخليفتين العظيمين. وفى واقع الأمر لم يكن هناك تجاوزات للشيخين تستدعى مراجعة من الصحابة، فقد سارت الأمور على نحو مثالى على هدى من

السنة النبوية، وذكَّى ذلك تميز شخصيتيْ الشيخين بالزهد والإيمان، وكان الشيخان يأخذان بمبدأ الشورى مع الأمة التى كانت حديثة عهد بالنبوة، وخلال تلك المدة التى استغرقتها خلافة الشيخين، والتى بلغت ١٢ عاما، لم تكن هناك حاجة عملية إلى ممارسة المساءلة للشيخين، ومرت هذه المدة دون ممارسة حقيقية لهذه المساءلة، ودون محاولة جادة لإرساء أسس أى شكل "مؤسسى" لممارسة المساءلة من قبل الأمة لحكامها، كذلك فإن هذه المساءلة لم تكن أبدا محل دراسة أو تمحيص أو تقنين من قبل الناس، إذ لم يظن أن ذلك أمر يتطلب النظر فيه بتحديد شكل تنفيذى ما لتطبيقه، فكان المتصور والمسلم به أن الخليفة إذا تجاوز يكفى أن توجهه الأمة أو تلفت نظره إلى موطن الخلاف، فيبادر الخليفة من فوره، بوازع من دينه وخشيته لله، إلى الرجوع إلى الحق دون مماراة أو مجادلة، هكذا ببساطة.

وهاهو عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول عند توليه الخلافة:

"....فإن زغت فقومونى فيرد أعرابي قائلا : والله نقومك بحد سيوفنا، فيشكر عمر بن الخطاب ربه على ذلك دون إنكار أو

غضب، وترد امرأة على عمر مخالفة رأيه فى شأن المغالاة فى المهور، ويتنبه عمر إلى صواب رأيها وخطأ رأيه، فيرد من فوره قائلا: "أصابت امرأة وأخطأ عمر"، وفى موضع آخر مماثل يقول: "كل الناس أفقه منك ياعمر"، وسارت الأمور بهذه البساطة، فلم تنشأ الحاجة إلى مؤسسة رقابية تتولى الأمة من خلالها مساءلة الحكام، حتى درجت الأمة على عدم ممارسة سلطتها الرقابية فى ظل هذه الظروف ولم تستشعر حاجتها إلى مثل هذه "المؤسسة" أو "المجلس"، وبالتالى لم تتبين السبيل لممارسة مساءلة الحاكم ومراقبته، وما إن دعت الحاجة، بعد عهد الشيخين وتطور الأحداث وتعقدها، إلى مساءلة الحاكم وإخضاعه لرقابة الأمة وانصياعه إلى أمرها، وامتثاله لتوجيهاتها، حينئذ لم تعرف الأمة كيف تنهض بإنفاذ هذه المساءلة، ولم يعرف الحاكم كيف يخضع لمطالب الأمة على نحو لا يرى فيه نزولا منه عن حقوق له أو اختصاصات ينفرد بها. وكان ذلك أول صدام بين الرعية والحاكم فى زمن خلافة سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه، عندما أنكر الناس عليه محاباته لأهله وإيثارهم بالإمارة والعطايا، وغير ذلك من الأمور التى رأى الناس أنها تتطلب مساءلة الحاكم. ولكن نظرا لعدم وجود أصول متفق عليها لآليات ممارسة هذه المساءلة، فإن إنكار المسلمين لما رأوه مآخذ على

سيدنا عثمان وامتناعه عن النزول على رأى المسلمين، لم يتعد حدود الإنكار من جانب الناس، والرفض من جانب الخليفة، فانتهى الأمر بهم جميعا إلى طريق مسدود، فوثبوا عليه وقتلوه، فلم تكن هناك وسيلة سلمية للتفاوض يعرض فيها الطرفان الرأى والرأى الآخر، ولم يكن هناك جهة ملزمة تقوم بالتحكيم وإنفاذ الرأي بعد تبين جلية الأمر، فتلكم وظيفة–الجهة التنفيذية–أو المجلس التنفيذى، وتتطور الأحداث بعد ذلك، أو قل تفاقمت وآل الأمر إلى معاوية الذى كان وراء الأحداث يحركها كيف يريد، واستولى الأمويون على مقاليد الحكم، وحرصوا على مزاولته فى غياب هذه المؤسسات الرقابية التى كان ظهورها يعنى تقويض ملك الأمويين من القواعد، ولم تنشأ مثل هذه المؤسسة الرقابية فى بلاد المسلمين منذ ذلك الحين، ولله الأمر من قبل ومن بعد. ولا يكفى أن يكون الحاكم ورعا حتى يمكن القول بعدم الحاجة إلى الآلية الرقابية التى يمكن بها مساءلته، فقد يكون الحاكم ورعا تقيا، ولكن الورع فى حد ذاته لا يكفى لعصمة الحاكم والحيلولة دون وقوعه فى تجاوزات قد لا يرى فيها أي خروج على المسموح به، بل يراها اجتهادات يصيب فيها أو يخطئ، وقد لا يرى الحاكم الحد الفاصل بين سلطاته وبين حقوق المواطنين. ومهمة الجهة الرقابية هى تحديد هذه الحد الفاصل، وعدم السماح للحاكم

بتجاوزه بأى حال من الأحوال، سواء بالقهر، أو سن القوانين الاستثنائية، أو باستثارة عواطف الجماهير فيدفعها دفعا فى اتجاه مضاد لمصالحها.

هوامش الفصل الأول

١– د.ع.ع. – تراث العبيد.

٢– عباس محمود العقاد – الديموقراطية فى الإسلام.

٣- المرجع السابق.

٤- د. أحمد عكاشة (عالم نفسي، ورئيس الجمعية العالمية لعلماء النفس)- مقال الأهرام فى ٦/٧/٢٠١٠.

٥- عزيز السيد جاسم – تأملات فى الحضارة والاغتراب.

٦- عبد الرحمن الكواكبى – طبائع الاستبداد.

٧- أ.د. إمام عبد الفتاح إمام – الطاغية.

٨- المرجع السابق.

٩- د. أحمد شوقى الفنجرى – الحرية السياسية فى الإسلام.

الفصل الثانى
كلام فى الاستبداد

- الامتثال لقهر المستبد طاعة لله
- المستبد يخشى الجماهير ولا يخشى الله
- المستبد وديع مسالم قبل تولى الحكم، ثم ينقلب طاغية بعد الجلوس على العرش
- كلما زاد طغيان الحاكم، زادت طاعة الشعوب المقهورة له

الفصل الثانى
كلام فى الاستبداد

الاستبداد السياسى هو الاستيلاء على السلطة والاستئثار بها، ومنع تداولها سلميا، وإساءة استغلالها، والتوصية بها لإبن أو أخ أو من يختاره المستبد بنفسه . والاستبداد هو مصادرة حق الأمة فى أن تختار بنفسها من يحكمها، وحرمانها من أن يتولى قيادتها أصلح أبنائها ممن تجمع عليه إرادتها. وفى ذلك مصادرة لحق كل مواطن، أي مواطن، فى أن يتولى قيادة الأمة، إن أرادت ذلك، وصلح هو للإضطلاع بمهام القيادة. وينكر المستبد حق الأمة فى عزله أو مساءلته؛ إذ يرى نفسه فوق النقد والمساءلة (لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون). كما يصادر الحريات ويقمعها، وينكر

الرأى الآخر، وينفرد برأيه ضاربا عرض الحائط بضرورة الأخذ بالمشورة، وتتسم أعماله بالسفه المالى، فلا يرى فرقا بين ماله الخاص وبين أموال بيت مال المسلمين، فكلها "أموال الله" يستبيحها كيف يشاء، ويعطى نفسه حق التصرف فى أموال المسلمين كيفما يشاء دون مساءلة، سواء أنفقها فى سبيل الله، أم أعطاها هبة لمادحيه من الشعراء، أو اشترى بها المحظيات والغلمان. وقد

مرن المستشرقون وأشياعهم على محاكمة "الواقع" من أجل إدانة "المثال". فهم ينقبون فى عصور تنحية الحكم الشورى، وعصور الاستبداد كى يخلصوا إلى نتائج يعممونها على التاريخ الإسلامى كله، فينتقدون "واقع" المسلمين المتدهور للاستدلال على عدم صلاحية تطبيق النظام الإسلامي، وهذا محض اختلاق وتضليل يأباهما المنطق العلمى، فالحكم الإسلامي "المثال" هو ما كان فى عهد الشيخين: أبو بكر الصديق، والفاروق عمر بن الخطاب رضى الله عنهما، إذ جرى الحكم فى عهديهما وفقا للتصور الإسلامي الصحيح من شورى وسيادة للقانون وإرساء لأسس

العدل والمساواة والحرية. أما "الواقع" فهو ما كان من حكم استبدادى عندما تحولت الخلافة إلى ملك عضود على يد معاوية بن أبى سفيان ومن خلَفه، فالخلافة لم تؤل إلى معاوية ببيعة، بل انتزعها بحد السيف، مخالفا بذلك "المثال" فى تولى أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضى الله عنهما الخلافة.

والكارثة التى حاقت بالعالم الإسلامي-فى نظرى-من جراء هذا الاستبداد السياسى الذى مورس بعد الخلافة الراشدة وحتى الآن، هو أنه قد حال دون قيام حضارة الإسلام بدورها، ودون تطبيق مثل ومبادئ تلك الحضارة على أرض الواقع الملموس. فهذا الاستبداد هو الذى باعد بين "المثال" و"الواقع"، وحرم الإنسانية من الحضارة المتفردة التى يكون الإنسان فيها هو محورها الأساسى، بصرف النظر عن جنسه أو لونه أو لغته، فالمعيار فيها هو "الإنسانية" فحسب. وما كان ليحول حائل دون انتشار الإسلام فى كل بقاع الدنيا لولا هذا الاستبداد الذى أضاع جهود المسلمين فى تطاحن واقتتال من أجل السلطة، كما حال دون ضرب المثال الرائع لحضارة تحمل كل مقومات الإستمرار، ويراها الناس رأى

العين على أرض الواقع .

وإذا كان الإسلام قد بلغ ما بلغه فى ظل هذا الاستبداد، وانتشر فى ما بين غانة وفرغانة، فما بالك لو كان يقوم على أمر هذه الدولة الإسلامية حكومات شورية عادلة على غرار حكومات الخلافة الراشدة، لانتشر دين الله على هذه الأرض من أدناها إلى أقصاها. قال أحد العلماء الألمان "أنه كان ينبغى لنا أن نضع لمعاوية تمثالا من ذهب فى عواصمنا، لأنه لو لم يحول سلطة الخلافة عما وضعها عليه الشرع، وجرى عليه الراشدون، لملك العرب بلادنا كلها، وسيَّروها إسلامية عربية" [١]. ويرى بعض الغافلين انه من حسن التدين عدم النظر فى أخطاء السلف والتابعين، وكأنهم معصومون ولا يأتيهم الباطل من بين أيديهم ولا من خلفهم، فيرون عدم انتقاد معاوية بن أبى سفيان بدعوى أنه صحابى ولا يجوز رميه بالاستبداد، أو محاكمته أمام التاريخ بتهمة أنه أول من أصَّل الاستبداد السياسى فى الدولة الإسلامية، فالقربى بالنسب من رسول الله صلى الله عليه وسلم – على تشريفها لأقاربه – لم

تعطهم حقا سياسيا على ما يتمتع به أدنى رجل من المسلمين، ولم تخولهم امتيازا يمتازون به على سائر أفراد الأمة، ولم تضعهم فوق القانون والأمة. فهذا هو سيد الخلق يقول: " لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ". فإذا كانت تلكم حدود القربى من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما بالكم بحدود الصحبة، مجرد الصحبة من دون أن يكون لها سند من سابقة أو لاحقة، فهذا معاوية بن أبى سفيان يبذر بذور القهر ويأصل الاستبداد فى نظام الحكم، ويتحفظ الناقدون لأنه من كتبة الوحى، ولم يعلموا أن كتابة الوحى ليست بعاصمة له، فهذا هو كاتب للوحى: عبد الله بن سعد بن أبى سرح، كان النبى صلى الله عليه وسلم قد أهدر دمه فى فتح مكة لولا شفاعة سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه، فما كانت كتابته للوحى لتعصمه من الشرك بالله، إذ كان يغير ما يمليه النبى، ولم تكن لمعاوية سابقة فى الإسلام، إذ أسلم هو وأبوه بعد فتح مكة، وكانا من المؤلفة قلوبهم، وقد اشترك فى مواطن كثيرة ضد الرسول الكريم والمسلمين. وليس من المنطق إضفاء قدسية ما على أحد على النحو الذى يمنع تحليل وتقييم

أعماله وتحقيق أخطائه إن وُجدت، فإضفاء مثل هذه القدسية المانعة الجامعة لهى من سمات من درجوا على تعطيل عقولهم وإغماض عيونهم. "يقول

القديس جريجورى: أنه لا يتعين على الرعايا أن يطيعوا فحسب، بل يتعين عليهم أيضا الامتناع عن محاولة الحكم على حياة حكامهم أو نقدها أو مناقشة الحساب. ويقول: " لا ينبغى أن تكون أعمال الحكام محلا للطعن والتجريح بسيف اللسان حتى لو ثبت أن هذه الأعمال تستحق اللوم. ومع ذلك فإن أقل ما ينبغى إذا انزلق اللسان إلى استنكار أعمالهم أن يتجه القلب فى أسف وخشوع إلى الندم والاستغفار التماسا لعفو السلطة العظمى التى ما كان الحاكم إلا ظلها على الأرض "!!![٢].

ولدى الاطلاع على تاريخ المسلمين نجد أنهم لم يعرفوا حرية الرأي والاختيار، ولم يمارسوا الحكم الشورى طوال تاريخهم السياسى كله بعد الخلافة الراشدة، ويعتبر رفض الحاكم للمساءلة دخولا واضحا فى دائرة الاستبداد ، وهو عين ما حدث بدءا من النصف الثانى من خلافة سيدنا عثمان بن عفان، إذ رفض

الاستجابة لطلب أهل مصر والعراق باستبدال الولاة على بلادهم، كما خص أهله وأقاربه بالعطايا والمناصب، مما كان له أبلغ الأثر فى الثورة عليه. وقد يقول قائل: إن شأن المسلمين فى ذلك شأن من سواهم من الأمم، ولم ينفرد المسلمون بالاستبداد ، وهذا صحيح، غير أن المسلمين هم الأمة الوحيدة التى حضها دينها على مزاولة الشورى كدعامة أساسية للحكم " فالمسيحية لم تعرض للحكم والتشريع لأنها قامت فى بلاد تدين بالحكم السياسى للدولة الرومانية، وتدين بالحكم الدينى لهيكل إسرائيل "[٣]، ومع ذلك تم نبذ الشورى، ومارس حكام المسلمين أبشع صور الاستبداد والقهر، وكانت دعواهم فى ذلك هى وجوب طاعة أولى الأمر انصياعا لأمر القرآن فى ذلك، ولكنه " إذ جعل طاعة أولى الأمر واجبا دينيا، لم يحدد من هم أولى الأمر الواجب طاعتهم، ولم يحدد الكيفية السليمة لوصول أولى الأمر إلى مناصبهم التى منها يأمرون المؤمنين، ولا المدة التى يقضونها فى مناصبهم ولا الصلاحيات التى يتمتعون بها أثناء قيامهم بأعباء السلطة "[٤]، فتلك أمور متروكة لاختيار المسلمين وفقا لظروف العصر

ومتغيراته، وما كان للدين أن يضعها فى قوالب جامدة تناسب عصرا دون آخر. وغاب

عن المسلمين أن طالب الإمارة لا يولى بنص الحديث النبوى الشريف، أو قل غيب رواد تأصيل الاستبداد ، وعلى رأسهم معاوية، هذا المبدأ السياسى الهام، كما غاب عن الأمة، من جهة أخرى، أن دينها يأمرها بمناهضة الظلم والبغى، ويقرأ المسلمون فى صلاتهم خمس مرات يوميا الآية التى يخاطبهم فيها الله تعالى قائلا: (والذين إذا أصابهم البغى هم ينتصرون) (الشورى ٣٩)، وهى آية مكية نزلت بمكة والمسلمون ضعاف بلا شوكة، وهى آية ترسى فى وضوح وجلاء ركيزة أساسية من ركائز شخصية المسلم، وهى التصدى للبغى ومناهضة الظلم فى كل صوره، ولا سيما إن كان التصدى لمستبد بالحكم.

وحرَّم الحكام المستبدون الخروج عليهم، ورموا الخارجين عليهم بالكفر، وكانت ذريعتهم فى ذلك بعض الأحاديث النبوية الشريفة التى فسروها على غير مقاصدها، أو الأحاديث التى وضعوها بأنفسهم ونسبوها زورا وبهتانا إلى الرسول الكريم.

ويرى عبد الرحمن الكواكبى أن أصل البلاء الذى أصاب المسلمين هو الاستبداد إذ يقول: " كل يذهب مذهبا فى سبب الانحطاط وفى ما هو الداء، وقد تمحص عندى أن أصل هذا الداء هو الاستبداد السياسى، ودواؤه دفعه بالشورى الدستورية "(٥)، ولكنه يرى أن مناهضة المستبد لا تكون إلا باللين وحين سنوح الفرصة الملائمة، فيقول: " الاستبداد لا يقاوم بالشدة، إنما يقاوم باللين والتدريج "(٦)، غير أن قراءة الواقع ومراجعة التاريخ تثبت عقم ذلك الانتظار وعدم جدوى منهج "اللين"، فأمة المسلمين لا تزال تنتظر سنوح فرصة تنحية المستبد منذ أربعة عشر قرنا، وقد توالى عليها صنوف وألوان شتى من الاستبداد ، ولم يعفها منه خضوعها للمستبد وقبولها بالطاعة والاستسلام. ولم يشرح لنا الكواكبى كيف تكون مناهضة المستبد باللين! وقد ذلت هذه الأمة التى أراد لها الله أن تكون أبية عزيزة، منذ أن أسقطت من حسابها الخروج بالسيف على المستبد، وعندما رأت فى الانصياع للمستبد طاعة لله ورسوله، ولو أُخذ برأي الكواكبى من انتظار سنوح الفرصة ومعالجة الأمر باللين ما قامت ثورات مناهضة الاستبداد ، كثورة

الإنجليز فى القرن السابع عشر ضد الملك شارل الأول والتى انتهت بإعدامه، والثورة الفرنسية فى القرن الثامن عشر. كذلك نختلف مع عبد الرحمن الكواكبى إذ يرى أن ثورة الجماهير تندلع " عقب مشهد دموى مؤلم يوقعه المستبد على مظلوم يريد الانتقام لناموسه "[٧]، فالجماهير لم تثر لدى مشهد مصرع الحسين وأصحابه، أو لدى مصرع الآلاف من أهل المدينة المنورة فى موقعة الحرة مثلا، أو " عقب حرب يخرج منها المستبد مغلوبا ولا يتمكن من إلصاق عار الغلب بخيانة بعض القواد "، وهذا أيضا لم يحدث عند وقوع الهزيمة التى سميت " بالنكسة "، وخرجت الجماهير للتمكين للحاكم بدلا من مساءلته، أو " عقب تظاهر المستبد بإهانة الدين إهانة مصحوبة باستهزاء يستلزم حدة العوام "، وكان الخليفة الأموي الوليد بن يزيد، المعروف باسم الخليفة الفاسق، صوب سهامه إلى المصحف هازئا منه، وطالبا منه الشكوى إلى الله، أو "عقب تضييق عام مقاضاة لمال لا يجده حتى أواسط الناس، وفى حالة مجاعة لا يرى الناس فيها مواساة ظاهرة من المستبد"، وما أكثر أيام الفقر والضنك التى عاشها

المسلمون طوال تاريخهم، فى الوقت الذى اترق فيه خلفاؤهم، أو " عقب ظهور موالاة شديدة من المستبد لمن تعتبره الأمة عدوا لشرفها "، وهذا أيضا لم يحدث، فكم من مستبدى الأمة يدينون بالولاء لقوى توصف بأنها عظمى رغم أنوف شعوبها. ونرى أن الفيصل فى اندلاع ثورة الجماهير هو شعورها بالظلم ومعرفة أسبابه، إذ لا يكفى وقوع الظلم فى حد ذاته، بل يلزم شعور الناس بأنهم مظلومون ومقهورون، وأن امتثالهم للقهر ليس طاعة لله، وأن الخروج على المستبد واجب دينى يأثم تاركه ويثاب عليه مؤدوه. لذا فإن تبصرة الجماهير بحقائق الأمور وبيان مواقعها على خريطة العدل والظلم والواجب والضرورة، لأمر مهم فى تفعيل جهود هذه الجماهير وتوجيهها الوجهة الصحيحة فى مناهضة المستبد. كما نختلف مع الكواكبى إذ يرى " أن الاستبداد لا ينبغى أن يقاوم بالعنف كى لا تكون فتنة تحصد الناس حصدا "[٨] وهو يذهب فى هذا مذهب الحسن البصرى وآخرين، ومع ذلك يحدثنا التاريخ بأن الفتن كانت تحصد

الناس حصدا رغم أنوفهم، وما أحراهم أن يتصدوا للمستبدين وإن حصدوا حصدا ما دام الحصد حاصلا على أية حال!!

والحاكم الذى يستأثر بكرسى الحكم حتى يموت..... مستبد، والذى يوصى بولاية العهد لذويه وأقاربه مستبد، والذى ينهب مال الأمة مستبد، والحاكم الذى يحرص على تجنب مزاحمة أحد له أو أن يحول دون أن يلمع نجم غيره على الساحة السياسية مستبد، والذى يستولى على السلطة بالغلبة وحد السيف مستبد.

ومن الغريب أن المسلم يعتبر الموت لدى مناهضة أعداء الوطن استشهادا فى سبيل الله، ولا يتوانى عن الجود بنفسه وبالغالى والنفيس فى سبيل حرية وطنه ودحر الأعداء، فى حين يعتبر الامتثال لظلم المستبد وقهره طاعة لله يثاب عليها إذ أنها تقع فى دائرة طاعة أولى الأمر!، ذلك أنه تم ترويض هذا المسلم وإحداث مسخ شديد فى شخصيته وضميره، فبات ينظر إلى مسألة الحكم على أنها مسألة لا تخصه، بل تخص آخرين غيره! وينحصر دوره فقط فى أن يكون محكوما، ولا دخل له فى من يحكمه أو كيف يحكمه أو إلى متى يحكمه، وليس أدل على ذلك من أن هذا

المسلم المروض قد قبل أن يحكمه العبيد والإماء، إذ استأثر المماليك بحكم مصر والشام والحجاز حوالى ثلاثة قرون، وحكمت شجرة الدر مصر بعد وفاة زوجها الصالح نجم الدين أيوب وقد كانت أَمَة لمولاها نجم الدين، اعتقها ثم تزوجها، أما الاستبداد فى عصر المماليك فحدث ولا حرج، يقول هـ.ج. ويلز فى كتابه تاريخ الإنسانية: " والله هو المدبر الأعلى للإسلام نظريا، ولكن سيده الفعلى كان على الدوام أي رجل يبلغ من القوة ومن موت الضمير ما يجعله يسلب الخلافة ويستمسك بها، وكانت إدارة ذلك الرجل هى قانون الإسلام النهائى "، وصحيح أن المماليك كانوا سلاطين ولم يكونوا خلفاء، وكانوا يستمدون شرعية صورية من الخليفة العباسى، إلا أن القول فى ما عدا ذلك ينطبق عليهم كل الانطباق . سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم: متى تقوم الساعة ؟ فقال: إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة، قال: وكيف إضاعتها ؟ قال: إذا وسد الأمر لغير أهله فانتظر الساعة.

والمستبد يخشى الجماهير وتجمعاتها، فهى القادرة على اقتلاعه واجتثاث جذور منظومته، لذا بات تغييب وتضليل هذه الجماهير أمرا أساسيا لضمان سلامة المستبد، وكذلك حجب الحقائق عن هذه الجماهير وحرمانها من المشاركة السياسية حتى لا تتصدى فى يوم ما إلى محاولات المستبد لحملها على التحرك ضد مصالحها، لذا يصبح من المفهوم تخوف المستبد من حركات النقابات المهنية أو المظاهرات الطلابية أو الأقلام الحرة، فهى تستطيع تفجير شرارة إيقاظ الجموع الغافلة ودفعها دفعا فى طريق مناهضة المستبد والخروج عليه. غير أن المستبد لا يعدم وسائل تشويه غايات وأهداف هذه التحركات النقابية، تارة برمى قادتها بالعمالة لجهات أجنبية، أو اتهامهم بتطلعهم إلى السلطة والحكم مع أن ذلك أمر شرعى طبيعى فى كل الأنظمة سوى نظام المستبد، إذ يرى تطلع غيره إلى السلطة خروجا على القانون يستوجب الردع والقتل، وتارة باتهام الطلبة " بتهمة " ممارسة السياسة!! التى يحظر عليهم ممارستها فى المدارس والجامعات بدعوى أن تلك أماكن للدراسة وليست منابر للسياسة، ولم يقل

المستبد أين ومتى يمكن لهؤلاء الطلاب التدرب على ممارسة السياسة والفعل الديموقراطى، فهم طلاب اليوم ورجال الغد القريب الذين ستسند إليهم مسئوليات الوطن، ولما كانت السياسة حلبة صراع يشارك فيها كل الساعين إلى السلطة، فإن المستبد يرفض رفضا قاطعا أن يتواجد غيره فى هذه الحلبة تخوفا من أن يسلبه أي منافس سلطته. ويحرص المستبد أن يحيط نفسه بأهل الثقة لا أهل الخبرة، فأهل الثقة لا يتهددونه، ولا يمثلون خطرا على عرشه ونفوذه، وما دام هو فى مأمن بهذا الاختيار فليشغلوا المناصب الهامة بصرف النظر عن مصلحة الأمة وإن أصابها البوار بشغل أهل الثقة هذه المناصب، ويستبعد أهل الخبرة القادرين على إدارة الأمور على النحو الصحيح، فيحدث الإضطراب فى كل الشؤون الإقتصادية والسياسية والعسكرية، وهى أمور لا تشغل المستبد، إذ لا يقع ضمن شواغله صلاح البلاد، وإنما ما يهم هو العرش وسيف الجلاد الذى بيده، وما حديث تلك الهزيمة ببعيد، إذ كان يتولى أمر الجيش أحد أهل الثقة، رغم ضآلة خبرته العسكرية، فانسحق جيشه، ولكن لم يقض على هذا العسكرى بسبب تدمير

الجيش وهلاك الجنود، بل قضى عليه لما مثّل خطرا على سيده، ولولا الجنود البواسل ما أمكن محو عار هذه الهزيمة فى حرب أكتوبر ٧٣ العظيمة. يقول النبى الكريم عليه الصلاة والسلام " من استعمل رجلا على عصابة وفيهم من هو أرضى لله منه، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين، وفى ذلك استنكار واضح لإيثار أهل الثقة على أهل الخبرة، كما يقول عليه الصلاة والسلام: من ولى من أمور المسلمين شيئا فأمر عليهم أحدا محاباة، فعليه لعنة الله لا يقبل منه صرفا ولا عدلا حتى يدخله جهنم. ولم يثبت تحول السلطة من النظام الاستبدادى إلى نظام غيره بدون ثورة تنتظم فيها الجماهير، والعكس صحيح، "فالسر وراء نجاح الديموقراطيات الرئيسية الثابتة، أي المستقرة، فى يومنا هذا، هو البدء بثورة مبكرة، يتبعها تطور سياسى تدريجى، فيتم تبنى المؤسسات والمناهج الجديدة، وضم جماعات وطبقات جديدة إلى الدائرة الخاصة التى تمارس السلطة، ومنح الحقوق السياسية بالتساوى للجميع، تحقق أحسن النتائج عندما تتم ببطء وترو "[٩]. " واستقرار القوانين الدستورية لم يكن أمرا

سهلا، فهى لم تصدر إلا بعد جهاد الشعوب وكفاحها، واستشهاد الكثير من أبنائها، لكى تستخلص الشعوب حقوقها من مغتصبيها. وقد سجل التاريخ أن الدساتير لم تصدر إلا بعد ثورات شعبية أو ضغط قوى من جانب الشعب على حكامه، حتى فى البلاد التى اتسم تطورها السياسى بالهدوء إلى حد كبير مثل انجلترا:

١. فقانون الماجناكرتا Magna carta (العهد الأعظم) صدر عام ١٢١٥ م– وهو أول وثيقة فى انجلترا– بعد ثورة الأشراف والكنيسة على الملك (جون)، فتحررت الكنيسة، وتحددت حقوق الملك الاقطاعية.
٢. حدث أكثر من صدام بين البرلمان الإنجليزى والملك شارل الأول عام ١٦٢٨ أدى إلى الحرب الأهلية، ثم بعد ذلك مع الملك جيمس الثانى عام ١٦٨٨ "[٠١].

ويتعين على الأمة أن تسعى جاهدة إلى منع تركيز السلطة فى يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة، ومنع هذا الفرد أو هذه المؤسسة من الإنفراد بالرأى، والحيلولة دون التصرف فى أموال الدولة دون رقيب أو محاسبة، أي أنه من الضرورى وقوع السلطة والرأى والمال خارج دائرة الإنفراد بها من قبل فرد واحد أو مؤسسة واحدة،

وترسيخ آلية للمعارضة ومحاسبة الحاكم.

وقد انفرد بالسلطة الفرعون والسلطان والملك والخليفة، واستأثروا بها من دون الأمة، فانحرفوا عن الجادة، واستبدوا، وتسلطوا، ونهبوا، وأفسدوا، وانفرد السلطان بالرأى، رأيه أو رؤى فقهائه المأجورين، أو رأى مجموعات المصالح والمنتفعين من المستشارين ورجال المال والتجارة، وزينوا للسلطان جميع أعماله مهما اتسمت بالشطط والمغالاة، ومهما خالفت أحكام الدين والشريعة، حتى يبلغ انفراد فقهاء السلطان بالرأي إلى أن يحرِّموا إعمال العقل فى استنباط آراء جديدة إزاء المواقف التى استجدت على حياة المسلمين، فحرموا الاجتهاد وأغلقوا أبوابه، وأنكروا على الخلف ما كان للسلف من حق إعمال العقل فى مشاكل الأمة وحلها فى ضوء الظروف الخاصة بها.

وظل المسلمون مسترهبين إن أراد أحدهم الإدلاء برأي باجتهاد منه دون الرجوع لأراء الفقهاء السابقين، ولما كان إيصاد باب الاجتهاد يعنى الإدعاء باحتكار الحقيقة، ومصادرة الفكر المناهض والرأي الآخر، وتكبيل العقل، والإرهاب الفكرى، فقد أصبح الأمر كهنوتا

لرجال الدين " الفقهاء " على غرار كهنوت رجال الكنيسة فى العصور الوسطى. وتضرر الفقه السياسى الإسلامي، شأنه فى ذلك شأن سائر العلوم، من جراء إيصاد باب الإجتهاد، فضلا عن أن المسلمين لم يعنوا به بسبب الإرهاب الفكرى لكل ما هو سياسى، إذ حاصر المستبد كل نشاط عقلى يجرم استيلاءه على السلطة، حتى أن أبو الحسن الماوردى، المتوفى فى ١١٤٦ م، أوصى بعدم نشر كتابه الشهير (الأحكام السلطانية) إلا بعد وفاته، وذلك تخوفا من بطش الخلفاء العباسيين الذين كانوا يلاحقون أى نظر عقلى فى شؤون السياسة والحكم، مما قد يفضى إلى إيقاظ الأمة الغافلة من سباتها.

وفى عهد الشيخين لم يكن ثمة حاجة إلى ظهور بحوث أو اجتهادات سياسية نظرا لاستقرار الأوضاع السياسية، وانتفاء الصراع على السلطة ولقرب العهد من عصر النبوة، أما بعد حدوث الإنشقاق فى صفوف المسلمين، وظهور مختلف الفرق السياسية المتناحرة بدءا من الأحداث التى واكبت تطلع الأمويين إلى الحكم، وصراعهم مع سيدنا على بن أبى طالب كرم الله

وجهه، ومع ظهور الخوارج والشيعة والمعتزلة والمرجئة وغيرهم، تهيأت الظروف التى أفضت إلى قيام كل فرقة من هذه الفرق بتسجيل وجهات نظرها فى السلطة ونظام الحكم، وما يتعلق بذلك من أمور سياسية.

ويجب الحيلولة دون انتقال الحكم إلى أحد بسبب العرق أو النسب، وإنما يجب أن يكون معيار الاختيار هو توافر المقدرة للحاكم، المقدرة السياسية والإدارية والعلمية التى تمكنه من قيادة الأمة وتصريف أمور الناس على أفضل وجه ممكن.

وعلى الناس أن يعرفوا أنهم لا يطيعون الله إذا مكنوا المستبد من ظهورهم يضربها بسياطه، بل البر والشجاعة فى الإمساك بيد الجلاد، وتبادل الأدوار معه، أي يتولى المقهورون جلد ظهر الجلاد وسيده، بالسوط الذى كانوا يجلدون به، تلك هى الشجاعة التى لا تستقيم الرجولة إلا بها، وتلك هى طاعة الله التى لا يصح تديننا إلا بها. وينبغى رفع الوصاية عن الشعوب، والكف عن ادعاء أنها لم تبلغ مرحلة الفطام السياسى، وأنها غير قادرة على ممارسة حكم نفسها بنفسها وأن على الجماهير أن تأخذ

بالديموقراطية جرعة جرعة حتى تحسن تطبيقها، فالأمر هنا كمن يقول بعدم قيادة السيارة إلى أن يتم التمكن من قيادتها بمهارة.

وعندما يرى المستبد خلو الساحة أمامه من المعارضين أو المنتقدين لسياسته، يغلوا فى استبداده، ويشطط فى سلوكه، وعندما تلوح أمامه مغانم السلطة والنفوس تتحول شخصيته إلى النقيض، فهو العابد الناسك قبل تولى السلطة، ثم الفاجر الظالم بعد جلوسه على العرش. "كان عبد الله بن مروان عابدا زاهدا ناسكا فى المدينة قبل الخلافة، ولما أفضى الأمر إليه كان المصحف فى حجره، فأطبقه وقال: هذا آخر العهد بك "[١١]. " قال يحيى الغسانى: لما نزل مسلم بن عقبة المدينة، وهو المكلف بقتال عبد الله بن الزبير بن العوام، دخلت مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجلست إلى جنب عبد الملك، قبل أن يتولى الخلافة، فقال لى عبد الله: أمن هذا الجيش أنت ؟ قلت: نعم، قال: ثكلتك أمك أتدرى إلى من تسير؟ إلى أول مولود ولد فى الإسلام، وإلى ابن حوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى ابن ذات النطاقين، وإلى من حنكه رسول الله صلى

الله عليه وسلم، أما والله إن جئته نهارا وجدته صائما، وإن جئته ليلا لتجدنه قائما، فلو أن أهل الأرض أقدموا على قتله لأكبهم الله جميعا فى النار. فلما صارت الخلافة إلى عبد الملك، وجهنا مع الحجاج بن يوسف الثقفى، ومازال الكلام ليحيى الغسانى، حتى قتلناه، أى قتلوا عبد الله بن الزبير "[١٢].

وها هو عبد الملك بن مروان نفسه، بعد تولى الخلافة، يقول فى الخطبة التى ألقاها فى المدينة بعد قتل ابن الزبير الذى كان يستنكر قتاله قبل ذلك: " أما بعد، فلست بالخليفة المستضعف – يعنى عثمان بن عفان، ولا الخليفة المداهن – يعنى معاوية بن أبى سفيان، ولا الخليفة المأفون – يعنى يزيد بن معاوية، ألا وإني لا أداوى أدواء هذه الأمة إلا بالسيف حتى تستقيم لى قناتكم، تكلفوننا أعمال المهاجرين ولا تعملون مثل أعمالهم، فلن تزدادوا إلا عقوبة حتى يحكم السيف بيننا وبينكم، والله لا يأمرني أحد بتقوى الله بعد مقامى هذا إلا ضربت عنقه "[١٣].

ولاحظ الصفات التى أطلقها على من سبقه بالخلافة من البيت الأموي، فقد وصف سيدنا عثمان بن عفان بأنه المستضعف،

ومعاوية بأنه المداهن، ويزيد بأنه المأفون، وكلها صفات تنفى صلاحياتهم جميعا لتولى منصب الخلافة!

""قال أبو عبيد الله العيشى: سمعت الأشياخ يقولون: والله لقد أفضت الخلافة إلى بنى العباس وما فى الأرض أحد أكثر قارئا للقرآن، ولا أفضل عابدا، ولا ناسكا منهم"(١٤). واسمع إلى خطبة أبى العباس السفاح أول خلفاء بنى العباس إذ يقول فيها: "الحمد لله الذى اصطفى الإسلام لنفسه، فكرمه، وشرفه، وعظمه، واختاره لنا، وأيده بنا، وجعلنا أهله وكهفه وحصنه، والقوام به والذابين عنه "... إلى أن قال: " ورد الله علينا " حقنا " ليمن بنا على الذين استضعفوا فى الأرض، وختم بنا كما افتتح بنا، وما توفيقنا أهل البيت إلا بالله "، ولم يفته التلويح للناس بالقوة إن عصوا، فقال فى نهاية خطبته: فاستعدوا فأنا السفاح المبيح، والثائر المبير"(١٥)، إنه يرى، شأنه فى ذلك شأن كل مستبد، أن الحكم "حقه" واعتلاءه العرش منة للمستضعفين في الأرض.

وامتثال الناس للمستبد يغريه بالمزيد من ممارسة الاستبداد، ويزين له الإيغال فى الظلم، والعلاقة طردية بين ظلم الناس وطغيان

المستبد، بين خضوع الأمة واستبداد حاكمها، وهذا شأن الاستبداد والمستبدين فى كل زمان ومكان. بدأ كاليجولا الإمبراطور الرومانى حكمه بداية تنم عن حسن إدراك للأمور، فقد وزع أموالا طائلة على الشعب، وأظهر الخضوع والتواضع لأعضاء مجلس الشيوخ. ولكنه لم يلبث أن طلب منهم أن يقبلوا قدميه تعظيما وتبجيلا، وأن يشكروه فوق ذلك لسماحه لهم بفعل ذلك، وغلا فطلب من الرومان أن يجعلوا منه إلها لهم، ولما كان هذا التقليد تقليدا مصريا، فقد أصبح شديد الإعجاب بمصر ودينها وتقاليدها، حتى لقد فكر أن ينقل عاصمة الإمبراطورية إلى الإسكندرية، وحدث مرة أن قل ما يلزم من اللحم لإطعام الوحوش التى كان يستخدمها فى الألعاب، فأمر أن يقدم جميع الصلع من المساجين ليكونوا طعاما لهذه الوحوش"[١٦].

"واعتلى نيرون الذى كان عمره سبعة عشر عاما عرش روما سنة ٥٤ م، وبدأ حكمه موفقا جدا بفضل توجيهات أستاذه سنكا وقائد حرسه الإمبراطورى بوروس، ودامت هذه البداية الرائعة خمس سنوات يقول عنها تراجان أنها خير السنين فى تاريخ الحكومة

الإمبراطورية"[١٧]، ولكنه استبد بعد ذلك بمواطنيه، واضطهد المسيحيين، وأحرق روما، وقتل أمه التى أوصلته إلى حكم روما " فقد قرر استجابة لنزوة محظيته أن يقتل أمه، ففكر فى السم وفشل، فشرع فى قتلها إغراقا ولكنها نجت، فلم يبق إلا أن تقتل بالسيوف، فأرسل رجاله يطاردونها، فلما لحقوا بها خلعت ثيابها وتبدت أمامهم عارية، وقالت لهم: ادفعوا سيوفكم فى رحمى، إشارة إلى أنه هو الذى أنجب هذا الولد، ولما رأى نيرون جثتها العارية، لم يزد على قوله: لم أكن أعرف أن لى أما بمثل هذا الجمال "[١٨].

ولما كانت بطانة السوء حول المستبد، سواء أكانت من جماعات المصالح، أو فقهاء السلطان وشعرائه أو حتى مجلس شيوخه، تبرر له أفعاله وتزين له أخطاءه، فقد "صفق مجلس الشيوخ وهلل لنيرون – أن قتل أمه – وقرر توجيه الشكر والحمد للآلهة التى كلأت نيرون بالرعاية وأنجته من السوء، وبعد أن قطع نيرون رأس زوجته وألقيت تحت أقدام عشيقته تحقيقا لرغبتها، قدم مجلس

الشيوخ مرة أخرى الشكر والدعاء للآلهة لحفظها الإمبراطور ونجاته من كل سوء "[١٩].

ولا يسمح المستبد بتنامى أي نفوذ قد يزاحمه السلطة، وإن كان نفوذ أحد قواده أو معاونيه ممن ساندوه وآزروه ومكنوا له.

" قتل الخليفة العباسى أبى جعفر المنصور، أبا مسلم الخراسانى صاحب الفضل الأكبر فى قيام الدولة العباسية، وذلك لتخوف المنصور من تعاظم قوة ونفوذ أبى مسلم الخرسانى، ومن أن تحدثه نفسه بالإستقلال بخراسان، وخاصة بعد أن رفض أبو مسلم إمارة مصر التى عينه أبو جعفر المنصور أميرا عليها، فاحتال عليه حتى استقدمه آمنا إلى مدينة الأنبار التى اتخذها العباسيون مقرا لهم وأعد له كمينا من الجند، واتفق معهم إذا سمعوه يصفق أن ينقضوا على أبى مسلم ويقتلوه "[٢٠].

ويذكر المؤرخون عن المنصور أنه كان محافظا على صلواته، ولكن ذلك لم يمنعه من التحالف مع ملك الفرنجة ضد عبد الرحمن الداخل آخر أمراء بنى أمية الذى نجح فى الهرب إلى الأندلس

ونجا من المذبحة، وقدم الخليفة المنصور مصلحته الخاصة، من التمكين لنفسه، على مصلحة أمته ، فتعاون مع أعداء دينه، وكان ذلك أول الوهن الذى زال معه حكم المسلمين فى الأندلس.

" وفى سنة ٨٠٣ م نكب الخليفة هارون الرشيد البرامكة نكبتهم المشهورة بعد أن ترك ليحيى بن خالد البرمكى وأولاده شؤون الحل والعقد فى الدولة، وجعل من جعفر البرمكى خلا له وصديقا لا يستطيع مفارقته لحظة، حتى إذا بلغ نفوذ البرامكة الأوج، أصدر الرشيد أمره بقتل جعفر البرمكى وسجن ابنه يحيى وأخيه الفضل، وإيداع باقى الأسرة السجون، ومصادرة أموالهم، واضطهاد كل من يشيد بذكرهم "[٢١].

وأوعز أول خليفة عباسى وهو السفاح إلى أبى مسلم الخراسانى بقتل الوزير أبى سلمة الخلال ففعل، وأمر الخليفة العباسى الثانى أبو جعفر المنصور بقتل وزيره أبى أيوب سليمان المورياني، كما قتل أقاربه واستصفى أموالهم، واستوزر الخليفة المأمون الفضل بن سهل ثم أوعز بقتله، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

وفى سنة ١١٥٣ م، ضاق الخليفة الظافر الفاطمى من تنامى نفوذ وزيره ابن سلار فأوعز إلى نصر بن ربيبة عباس الصنهاجى بقتله، ويشاء الله أن يقتل الخليفة نفسه بيد نصر الذى قتل الوزير ابن سلار، وذلك بعد عام واحد فقط.

ولما كان المستبد حريصا على تضليل الرعية والحيلولة دونها والحقيقة، فإنه يعين على منابر المساجد خطباء أقل ما يوصفون به الجهل وقلة الذمة، فيدعون له بطول العمر على هذه المنابر ويعددون مناقبه ومآثره، ويزينون لجموع الغافلين واقعهم المزرى ويحببون إليهم المعاناة والفاقة على أنهما الطريق إلى الجنة وحسن المآب، وكل مستبد يعلم خطورة تأليب الجماهير؛ فلو ثارت فهى كالطوفان، لا يقوى أحد على اعتراض طريقها، لذا يحرص المستبدون فى كل عصر على الإستحواذ على وسائل الإعلام، بدءا من الشعراء والمداحين والنافخين فى الأبواق ومحترفى الطنطنة للمستبد، وانتهاء بوسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، حتى يصبوا فى آذان الناس أضاليلهم، ويحولوا دون وصول كلمة حق إلى المخدوعين المروضين.

وقد حيل بين المسجد، بوصفه أول وأهم وسيلة للاتصال بالجماهير، وبين دوره الحقيقى فى تبصرة الناس، فلم يعد المسجد يؤدى دوره المقرر، فهو منبر لالتقاء الناس كل جمعة ليسمعوا فيه من يبصرهم بدينهم وواجبهم نحو الله وأنفسهم، ولكن انظر إلى مساجد المسلمين اليوم فى القرى والنجوع والأحياء الشعبية حيث جموع العامة التى تنتشر فيها الأمية انتشارا خبيثا، ترى وتسمع خطباء المساجد يحدثون الناس بغرائب الأحاديث وعجائب الأضاليل، فللمؤمن فى نظرهم ٧٠ ألف قصر، فى كل قصر ٧٠ ألف غرفة، وبكل غرفة ٧٠ ألف سرير، على كل منها ٧٠ ألفا من الحور العين، فيكبر البلهاء فرحا ونشوة، وينطلقون إلى منازلهم حالمين بالسبعين ألف قصر فى الجنة وهم حفاة عراة جياع، فقد سلبهم المستبد لقمة العيش قبل حريتهم، وجردهم رجال الوالى والمماليك من حصاد حقولهم، ولكنهم سعداء بما ينتظرهم فى الآخرة من حسن مآب جزاء وفاقا على صبرهم على المكاره وطاعتهم ولى الأمر، وحسبك أن تنصت إلى خطباء المساجد، تجدهم، إلا قليلا، يزعقون من فوق المنابر وكأنهم يحدثون صما،

وتأمل ما يقولون، لن تجد واحدا فقط يبصر الناس بواقعهم المزرى وبوجوب الخروج على من يملكهم والأرض التى يعملون فيها أجراء، إنهم خطباء الوالى الذين يعيشون فى زمن آخر، مقطوعى الصلة بحاضرهم البائس الذى يعيشونه، فبينما تحتشد جيوش الأعداء حول حدود البلاد ويتهددها خطر الغزو، كان الخطباء يحدثون الناس بحماس شديد، لا عن مناهضة العدو، ولكن عن أحكام النفاس والحيض والبول والنكاح وأحكام ارتداء النقاب.

وقد استخدمت المساجد فى

غير أدوارها المقررة، وأصبحت أداة للتضليل السياسى يستخدمها المستبد فى ترويض الناس، وذلك منذ اعتلى منابر المساجد خطباء غلاة الشيعة وبنى أمية الذين كانوا يلعنون من فوق هذه المنابر أبا بكر الصديق والفاروق عمر رضى الله عنهما، وعلى بن أبى طالب كرم الله وجهه، فى الوقت الذى كان يدعى فيه لمعاوية بن أبى سفيان وابنه يزيد. ومازالت المساجد منذئذ تنتظر من يحررها لتؤدى دورها الصحيح فى التقاء الناس ومناقشة قضاياهم الحياتية والدينية والسياسية سواء بسواء، لا أن يكون المسجد مركز

دعاية للسلاطين والمماليك. والمستبد

لا يرى بأسا فى البطش بخصومه، والإطاحة بمعارضيه، وسحق منتقديه، ولا يرى فى ما ينزله بهم من تنكيل سوى انه قدر الله وإرادته، فهذا يزيد بن معاوية بن أبى سفيان لما رأى رأس الحسين بين يديه بعد استشهاده فى كربلاء، قال – أى يزيد – أتدرون من أين أتى ابن فاطمة ؟ – يقصد سيدنا الحسين – وما الحامل له على ما فعل ؟ وما الذى أوقعه فى ما وقع فيه ؟ قالوا: لا، قال: يزعم أن أباه خير من أبى، وأمه فاطمة ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم خير من أمى، وجده رسول الله صلى الله عليه وسلم خير من جدى، وأنه خير منى، وأحق بهذا الأمر منى ؟ فأما قوله: أبوه خير من أبى، فقد حاج أبى أباه إلى الله عز وجل، وعلم الناس أيهما حكم له، وأما قوله: أمه خير من أمي، فلعمرى أن فاطمة ابنة رسول الله خير من أمي، وأما قوله بجده رسول الله صلى الله عليه وسلم خير من جدى، فلعمرى ما أحد يؤمن بالله واليوم الآخر يرى أن لرسول الله فينا عدلا وندا، ولكنه إنما أتى من قبل فقهه ولم يقرأ (قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء

وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء) [٢٢].

والمتأمل فى قول يزيد بن معاوية يرى فيه قول كل مستبد، إذ يرى نفسه الأعلم والأفقه، فهو يرى نفسه أعلم من الحسن بن على بن أبى طالب، ويرى أن الحسين أتى من قبل فقهه! أى أنه لم يفهم مراد الآية.

وهذا هو الخليفة العباسى المنصور بعد أن أمر بقتل أبى مسلم الخرسانى، الذى كان خير من أعان العباسيين ومكن لهم، أمر بتقطيعه بعد ذبحه قطعا قطعا، وإلقائه فى نهر دجلة، ولكنه، أى المنصور، وقف على بقايا أشلاء أبى مسلم الخرسانى وقال: رحمك الله أبا مسلم، بايعتنا فبايعناك، وعاهدتنا وعاهدناك، ووفيت لنا فوفينا لك، وإنا بايعناك على أن لا يخرج علينا أحد فى هذه الأيام إلا قتلناه، فخرجت علينا فقتلناك.

وكان المعارضون السياسيون يغامرون بحياتهم، فمنهم من يُقتل، ومنهم من يقدم كأضحية تذبح مع الخراف في ليلة عيد الأضحى، وأين تذبح هذه الأضحية البشرية ؟ تذبح فى المسجد وتحت المنبر، " قام خالد بن عبد الله القسرى بقتل الجعد يوم عيد

الأضحى بالكوفة، وذلك أن خالدا خطب الناس فقال فى خطبته تلك: أيها الناس، ضحوا يقبل الله ضحاياكم، فإنى مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا، ولم يكلم موسى تكليما، تعالى الله عما يقول الجعد علوا كبيرا، ثم نزل فذبحه فى أصل المنبر "[٢٣]، ومضى القاتل الجزار يستكمل صلاته وترتيل تسابيحه صباح يوم العيد، وما أسهل تلفيق التهم لهؤلاء المعارضين، بدءا من الرمى بالزندقة وانتهاء بالتخابر مع جهة اجنبية.

وما أهون الرعية فى نظر المستبد، قال النبى صلى الله عليه وسلم للكعبة: والذى نفس محمد بيده، لحرمة المؤمن عند الله أعظم من حرمتك، ماله ودمه وعرضه إلا يظن به إلا خيرا.

ويلتمس البعض للمستبد أن له إنجازات، فهو قد يبنى الجسور والمصانع، ويستصلح الأراضى، ويفتح الأمصار، ويبنى المساجد، ولكنه فى النهاية يسحق روح المواطن ليحول المجتمع إلى قطيع من البهائم يسوسها كيف يشاء، والحق إن إنجازات المستبد هى بعض ما كان يمكن تحقيقه لو كان زمام الأمر بيد غيره ممن

يتولى الحكم بطريقة شرعية، فالمستبد يحرص على أن تكون له بعض الإنجازات التى تضخ الحياة والقوة فى شرايين نظامه، وهو أول من يجنى ثمار هذه الإنجازات ويسخرها فى التمكين لنفسه وترسيخ سلطته وجمع الجند والحراس حوله، وشراء ذمم الأعوان والأنصار، وقد زادت الفتوحات الإسلامية فى العصر الأموى نتيجة لحرص بنى أمية على شغل الناس واستنفاد طاقاتهم فى تجبيش الجيوش وإرسالها إلى الثغور والأمصار لفتحها بدعوى التمكين لدين الله، الذى لم يمكنوه من قلوبهم وضمائرهم، وحققت لهم هذه الفتوحات هدفين، أولهما شغل الناس، فانصرفوا عن مناهضة الطواغيت والجبارين، وثانيهما، كسب موارد مالية جديدة من البلاد المفتوحة لينفقوا منه ببذخ على قصورهم وحرسهم وأعوانهم وشعرائهم ومادحيهم، ويشتروا بها الإماء والعبيد والغلمان والقيان، وكيف تفسر غيرة الخليفة المستبد على دين الله الذى يزعم أنه يريد نشره بين الناس فى سائر البلدان، وهو أول من ينتهك حرمات هذا الدين من أجل المال والنفوذ والسلطان، وتحدث الحجاج بن يوسف الثقفى إلى إله العراق فقال: " يا أهل العراق،

إنى لم أجد دواء أدوى لدائكم من هذه المغازى والبعوث... "، ويقول هـ.ج. ويلز فى معالم تاريخ الإنسانية: " وانحط الجهاد أو الحرب المقدسة، وتحول إلى استيلاء منظم على الغنائم، وبات الخليفة إمبراطورا أو ملكا مترفا، على حين انتقلت الإدارة من النظام (الأبوى) إلى نظام مركزى بيروقراطى ".

وكانت الدولة الإسلامية قد بلغت من القوة العسكرية شأنا كبيرا كان من الطبيعى معه أن تنطلق إلى خارج حدود بلادها سواء تم هذا على يد حاكم مستبد أو غيره، أى أن الفتوحات والتوسعات الإسلامية فى عصر الأمويين لا تبرر تجاوزاتهم، فالقوة العسكرية للأمة كانت قد بلغت حد المخاض الذى تعقبه الولادة حتما، وكانت انطلاق الجيوش الإسلامية إلى خارج حدود بلادها أمرا مقضيا، ورصد الواقع التاريخى يؤكد أن نتائج الحملات العسكرية لهذه الجيوش ربما كانت أفضل بكثير فى ما لو كان أمر المسلمين بيد حاكم عادل وغير مستبد، فقد تقلصت مساحة أراضى الدولة إبان أحداث الفتنة الكبرى، فاضطر مثلا الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان أن يدفع جزية (!!!) إلى ملك الروم لمهادنته

أثناء أحداث الصراع على الحكم والخلافة مع عبد الله بن الزبير، كما أن هذه التوسعات والفتوحات تفقد قيمتها فى واقع الأمر أن جاءت على حساب قيمة الإنسان وفى مقابل إهدار كرامته وسحق إرادته، فالإسلام لم يأت لفتح البلاد بل كان معنيا بالدرجة الأولى بفتح الصدور والعقول وتحقيق كرامة الإنسان، وإرساء مبادئ العدل وسيادة القانون والمساواة والعدالة الإجتماعية، أما فتح البلاد والإستيلاء على الأراضي، فبوسع الجيوش، أى جيوش، أن تحققه، فقد حققته من قبل قبائل الهمج والتتار وجيوش الهكسوس والبرابرة، ولكن الإسلام، والإسلام وحده، هو القادر على تربية الإنسان، وتعمير البلاد، وهو الأمر الذى عرقله الاستبداد، وجمده عند حدود الملك العضود وخلافة المتغلبين بالسيف.

والمسلم " المثال "، أى كما يجب أن يكون، هو المسلم الواعى المستنير المدرك لحقوقه وواجباته، الذى يعلم أنه والحاكم سواء، وأن العلاقة تعاقدية بين الحاكم والأمة، يقوم الحاكم بمقتضى هذا التعاقد بالعمل على تحقيق مصلحة العباد والبلاد، وفى المقابل

يدين الناس له بالطاعة والولاء، وللناس أن ينفضوا أيديهم من هذه البيعة أن تقاعس الحاكم أو قصر فى أداء واجباته.

أما المسلم المروض المسخ فتتعاوره سياط المستبد، ولكنه يمضى وقد التهب ظهره من الجلد بسوط القهر، وحسبه أنه سوف يؤدى صلواته طالبا من الله أن يعوضه عن عذاب الدنيا بنعيم الآخرة، ويمضى المستبد فى جلد المسلم المروض، ويمضى المسلم المسخ فى مواصلة الصلاة والدعاء، ويبارك المستبد ذلك "التدين" الذى يزيد قهر المقهورين على تحمل ظلم المستبد الذى يمضى فى بناء المساجد والخانقاوات والتكايا كى يعيش فيها البلهاء والمعتوهين وأصحاب الطرق الصوفية والمجاذيب، انظر كم من المساجد والتكايا والخانقاوات تم بناؤها فى عهد المماليك عندما كانوا يحكمون مصر والشام، وكيف روج العثمانيون للطرق الصوفية، وعندما يكون الأسد حرا فى الغابة يزأر ترتجف منه سائر الحيوانات، ولكن بعد ترويضه فى السيرك يعتلى الأطفال ظهره بلا خوف، إذ يخيفه مدربه بفرقعة السوط، ويصبح الأسد أجبن من

الأرنب، فيرتعد من قطعة عصا فى يد مدربه يحركه بها كيف يشاء، هكذا أمر المسلم، كان أسدا هصورا، فاصبح أرنبا مذعورا، ولله الأمر من قبل ومن بعد، قال الله تعالى: " أن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم، قالوا فيما كنتم ؟ قالوا كنا مستضعفين فى الأرض، قالوا ألم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا فيها ؟ فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا ". وقال النبى صلى الله عليه وسلم: " إذا عجزت أمتى عن أن تقول للظالم ياظالم فقد تودع منها ".

ويلاحق المستبد كل فكرة ترمى من قريب أو بعيد إلى المساس بسلطانه، وما أسهل أن يضرب رقاب من تسول لهم أنفسهم طرح أفكار تتعلق بضمانات الحرية، ومناهضة القهر والطغيان، والطالبة بالفصل بين السلطات، ولولا هذه الملاحقة لنمى الفقه السياسى الإسلامى كسائر أنواع المعارف الإسلامية التى ازدهرت على أيدى المسلمين كالطب والرياضيات والفلك والصيدلة وغير ذلك من العلوم، وكانت هشاشة الفكر الإسلامي فى مجال الحكم والسلطة وراء عرقلة قيام نظام حكم إسلامى راشد.

ويستنكر المستبد تداول السلطة، وينفى حق الناس، كل الناس، فى السعى للسلطة، ويرى أن من يتجاسر ويشخص ببصره إلى كرسى الحكم إنما يتهدده سلطانه ويمثل خطرا ماحقا يجب معه رميه بالعمالة لقوى أجنبية أو معاداة السلطة "الشرعية"، أو كراهية النظام، أو معاداة قوى الشعب العاملة؛ وما شابه ذلك من أضاليل وزخرف القول.

يقول الحجاج بن يوسف الثقفى سفاح بنى أمية فى خطبة له بعد قتله لعبد الله بن الزبير: " أيها الناس، أن عبد الله بن الزبير كان من خيار هذه الأمة، حتى رغب فى الخلافة ونازعها أهلها ". فهو يرى أن لا غبار على عبد الله بن الزبير، لكن الذنب الذى اقترفه هو رغبته فى الخلافة، التى يرى الحجاج إنها حكر على بنى أمية إذ " نازعها أهلها "، تلك كانت المعايير عند من حكمونا.

والمستبد جبان، لكنه يستمد شجاعة زائفة من ضعف ووهن الناس، ومن التفات أعوانه حوله ممن اشتراهم بأموال بيت مال السلمين، ولذا فانه يرمى أعداءه بأخطر الإتهامات حتى يأمن ثورة الناس البسطاء، فتارة يقول المستبد عن الخارجين عليه أنهم

يتآمرون على قوى الشعب العامل، أو أنهم كانوا يدبرون لقلب نظام الحكم، وأنهم ضبطت معهم أسلحة فتاكة لضرب الآمنين وقتل الأطفال ويتهمهم بأنهم – ولابد أن تكون التهمة كبيرة لا يقبلها العامة وترفضها الجماهير، التى تمثل المصدر الحقيقى لخوف المستبد، يتهمهم بأنهم يغيرون فى الدين وكتاب الله، وهى تهمة لا يقبلها الناس وإن قبلوا الجوع والظلم والهوان، فقد اتهم الحجاج بن يوسف الثقفى عبد الله بن الزبير بأنه" غير كتاب الله "؟!! لولا أن عبد الله بن عمر رد عليه قوله قائلا: " كذبت، الله أن ابن الزبير لم يغير كتاب الله ، بل كان قواما به صواما، عاملا بالحق "[٢٤]. ولما كانت الغاية عند المستبد تبرر الوسيلة، فقد يلجأ إلى إشاعة الفوضى وتدبير الانفجارات لإيهام الناس أنه وحده القادر على حماية البلاد، وفى الوقت نفسه يتخذ من هذه الفوضى وترويع الناس ذريعة للزج بخصومه فى السجون، وما دام المستبد يستأثر بالسلطة، وينوى الإحتفاظ بها مدى حياته، فإنه يقف للمعارضة والمعارضين بالمرصاد، يستأصل شأفتهم ويودعهم السجون، ويعلقهم على أعواد المشانق بعد أن يرميهم بتهم مختلفة

ليس أقلها الخيانة العظمى، بل قد يعلن أنه يقتص من معارضيه لأنهم يسعون إلى السلطة، وكأن السعى إلى السلطة مقصور عليه فقط وعلى سلالته ولا شأن لمن سواه بالإمارة والسلطنة.

وبعد أن يتعاظم الإيمان بشخص "ولى النعم"، وبعد نجاح آلته الإعلامية الضخمة فى إيهام الناس أنه وحده القادر على صنع الرخاء وسحق الأعداء، تصبح شخصيته شخصية "كاريزمية"، فهو المخلص، ولا تستقيم الحياة بدونه، هكذا كان هتلر الذى دفع بأمته والعالم إلى حرب ضروس أهلكت الحرث والنسل.

"ومن بين مقاييس التمييز اليوم بين الشعوب المتخلفة والشعوب المتحضرة، أن الشعوب المتخلفة ما زالت، لتخلفها وانتشار الأمية بين غالبية ابنائها، تؤمن بالشخصية "الكاريزمية" التى تلتف حولها وتتمسك بها مدى حياتها، ولا تتصور النجاة واستمرار المسيرة بدونها وتصدم لفقدها.

أما الشعوب المتقدمة فقد تخطت هذه المرحلة بفضل محو أمية أبنائها وانتشار الوعى بين أفرادها، ولم تعد تؤمن بالزعامة الكاريزمية النادرة الوجود، واصبح من شواهد تقدم المجتمع

وتحضره واستقراره، التسليم بإمكانية إنجاب أكثر من قائد ورائد فى نفس الوقت، ووجود أكثر من ربان كفء يستطيع قيادة السفينة وتوجيهها الوجهة الصحيحة فى أي وقت "[٢٥].

هوامش الفصل الثانى

١- محمد رشيد رضا – الخلافة.

٢- أ.د. إمام عبد الفتاح إمام – الطاغية.

٣- عباس محمود العقاد – الديموقراطية فى الإسلام.

٤- ناصيف نصار – منطق السلطة.

٥- عبد الرحمن الكواكبى – طبائع الاستبداد.

٦- المرجع السابق.

٧- المرجع السابق.

٨- المرجع السابق.

٩- لسلى ليبسون – الحضارة الديموقراطية.

١٠- أ.د. إمام عبد الفتاح إمام – الطاغية.

١١- جلال الدين السيوطى – تاريخ الخلفاء.

١٢- المرجع السابق.

١٣- المرجع السابق.

١٤- المرجع السابق.

١٥- المرجع السابق.

١٦- أحمد حسين - موسوعة تاريخ مصر.

١٧- المرجع السابق.

١٨- المرجع السابق.

١٩- المرجع السابق.

٢٠- المرجع السابق.

٢١- المرجع السابق.

٢٢- ابن كثير - البداية والنهاية.

٢٣- المرجع السابق.

٢٤- المرجع السابق.

٢٥- د. فاروق عبد السلام – أزمة الحكم فى العالم الاسلامى.

الفصل الثالث

الخروج

على المســـتبد

- هل يجوز خلع المستبد

– فقهاء السلطان يجرمون مدافعة الظلم

- الله يأمرنا بمناهضة القهر

الفصل الثالث
الخروج على المستبد

الخليفة أو السلطان أو الملك هو فرد تعاقدت معه الأمة على أن ينوب عنها فى القيام بشؤونها وفقا للدستور الإسلامى، وهو يخضع للقانون شأنه فى ذلك شأن سائر المواطنين، ولا يتميز بأى حال من الأحوال على باقى أفراد الأمة وهو ليس مقدسا بزعم أنه ظل الله فى الأرض أو نائب عنه أو منفذ لمشيئته أو مفسر لتعاليمه، فليس له أن يفسر أو يؤول شيئا فى الدين، وليس مهمة التشريع من الإختصاصات التى يخولها إياه عقد الإمامة، وطاعة الأمة للخليفة رهن بتنفيذه للدستور الإسلامى، وهو القرآن والسنة وما أجمعت عليه الأمة، ورهن بقيامه باحترام أحكام هذا الدستور، وليس لهذا الخليفة، شأنه فى ذلك شأن أى فرد كان، أن يبدل هذا الدستور الإسلامى أو يغيره أو يعطله.
يقول الشيخ محمد عبده " الخليفة عند المسلمين ليس بالمعصوم، ولا هو مهبط الوحى، ولا من حقه الإستئثار بتفسير الكتاب والسنة، ولا يخصه الدين بمزية فى فهم الكتاب والعلم بالأحكام، ولا يرتفع به إلى منزلة خاصة، ثم هو مطاع مادام على الحجة والنهج والسنة، والمسلمون له بالمرصاد، فإذا انحرف عن النهج أقاموه عليه، وإذا أعوج قوموه، فالأمة أو نواب الأمة هى التى تنصبه، والأمة هى صاحبة الحق فى السيطرة عليه، وهى التى تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها، فهو حاكم مدنى من جميع الوجوه "، إلى أن يقول: وليس فى الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة وهى سلطة خولها الله لأدنى المسلمين "[1]، "ولم يعتبر الفقه الإسلامى الوالى صاحب حق فى السيادة، بل اعتبرها حقا للأمة وحدها يمارسه الوالى كأجير أو وكيل عنها، وبذلك يمكنها

عزله إن وجدت مبررات لذلك، ومعنى هذا أن الأمة مصدر السلطات فى الإسلام "[٢].

فهل يستعصى هذا الحاكم على عزل الأمة له إن شاءت ذلك؟ وهل تكون ولايته شرعية إن بقى رغما عن إرادتها؟ وهل يجوز للأمة الخروج على المستبد بالسيف والثورة؟ ذلك ما اختلفت فيه الآراء وتباينت وفقا لأحكام الأمم وظروفها، ودرجة قرب الفقهاء من السلطان أو بعدهم عنه، فإن كانت الأمة قد مرنت على استمراء الطغيان والرضا بالقهر، انبرى فقهاؤها، بل قل فقهاء السلطان، يصدرون الفتاوى التى تحرم عصيان الحاكم وتجرم الخروج عليه، وتستسلم الأمة للمستبد عن يد وهى صاغرة.

" وقد نوقشت فى الغرب مشكلة جواز اغتيال الطاغية طوال العصور الوسطى، كما نوقشت أيضا خلال القرن السادس عشر، فعلى الرغم من أن قتل الطاغية يتعارض مع الوصية الثانية (لا تقتل)، فإن النزاعات التى كانت قائمة فى القرن الثانى عشر بين الكنيسة والإمبراطورية الجرمانية، أجازت ذلك لصالح الكنيسة على اعتبار أن الطاغية "هرطيق"!، أما يوحنا السالسبورى الذى ميز بين المستبد والمغتصب، أى المستبد الذى يستولى على السلطة بالقوة، والمستبد الشرعى لا الذى يحكم ضد مصلحة المجتمع ولمصلحته فقط، فقد أجاز اغتيال المستبد فى الحالتين، وهو أول من دافع بصراحة عن مبدأ قتل الحاكم المستبد إذ يرى "أن من يغتصب السيف خليق أن يموت به "، أما القديس توما الاكوينى فقد أعلن عدم جواز اغتيال المستبد، لأن العقوبة الفردية ضد المستبد عمل غير شرعى، فالسلطة الإلهية وحدها هى التى تعلو عليه، وهى وحدها التى يمكنها أن تعاقبه، فعلى المواطن طاعة الحاكم بغض النظر عن طغيانه.

وقادت الملكية المطلقة الفقهاء والمشرعين للوقوف فى وجه اللاهوتيين الذين ينادون بجواز اغتيال المستبد "[٣]، ونلاحظ تشابه ذلك مع فكر جماعة المرجئة التى ظهرت فى العصر الأموى، ومن جهة أخرى "فإن أصحاب الحديث من أهل السنة، يحرمون

استخدام العنف والقوة (السيف) فى النهى عن المنكر، ومن ثم ينكرون "الخروج" أى الثورة على أئمة الجور وظلمة الحكام، وهم يقولون وفقا لعبارة الأشعرى: إن السيف باطل، ولو قتلت الرجال وسبيت الذرية، وإن الإمام قد يكون عادلا، ويكون غير عادل، وليس لنا إزالته وإن كان فاسقا!!!!، ووفقا لعبارة ابن حنبل، التى ينقلها أبو يعلى الفراء: فإن" من غلب بالسيف حتى صار خليفة، وسمى أمير المؤمنين، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماما عليه، برا كان أو فاجرا، فهو أمير المؤمنين "[٤]!!!، "ويقول ابن حنبل بأن طاعة ولى الأمر واجبة: حتى ولو كان فاجرا فاسقا، والثورة عليه منكر لما تجلبه من الأخطار، وتعطله من مصالح الناس فى حياتهم اليومية "[٥].

ويتفق ذلك مع قول مارتن لوثر (١٤٨٣-١٥٤٦) أنه "ليس من الصواب بأى حال أن يقف أى مسيحى ضد حكومته سواء أكانت أفعالها عادلة أم جائرة!، فليس ثمة أفعال أفضل من طاعة وخدمة رؤسائنا، ولهذا السبب أيضا فالعصيان خطيئة أكبر من القتل، والدس، والسرقة، وخيانة الأمانة، وكل ما تشتمل عليه هذه الرذائل "[٦].

يقول الحسن البصرى لنفر من تلامذته الذين ثاروا على الحجاج بن يوسف الثقفى طاغية بنى أمية، وطلبوا منه تأييدهم .... " وقد قالوا له: يا أبا سعيد، ما تقول فى قتال هذا الطاغية – أى الحجاج – الذى سفك الدم الحرام، وأخذ المال الحرام، وترك الصلاة، وفعل وفعل؟ فيقول البصرى: أرى أن لا تقاتلوه، فإنها إن تكن عقوبة من الله فما أنتم برادى عقوبة الله بأسيافكم، وإن يكن بلاء فاصبروا حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين "[٧]!، "وقوله لمن دعوا إلى الخروج على الحجاج: إنه، والله ، ما سلط الله الحجاج عليكم إلا عقوبة، فلا تعارضوا عقوبة الله بالسيف، ولكن عليكم بالسكينة والتضرع!، فلو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا، ما لبثوا أن يفرج عنهم، ولكنهم يجزعون إلى السيف، ويتوكلون إليه، فوالله ما جاءوا بيوم خير قط، إن الله إنما يغير بالتوبة لا بالسيف "[٨]، ويتشابه ذلك مع ما جاء فى رسالة القديس بولس إلى أهل

رومية: "فالحاكم المستبد لا يحمل السيف عبثا، إذ هو خادم الله ينتقم للغضب من الذى يفعل الشر "[٩]، كما يردد جون كالفن (١٥٠٩-١٥٦٤) ذلك التبرير الساذج الغريب الذى يقول إن الطغيان، والهزائم الحربية، والنكبات السياسية، إنما هى غضب من الله، وعقاب للناس لأنهم ابتعدوا عنه، وتخلوا عن الصراط المستقيم "[١٠].

وإن كنا نعجب لقول القديس بولس، وجون كالفن مرة، فإننا نعجب لقول الحسن البصرى ألف مرة عن موقفه من مهادنة المستبد والامتثال للقهر، فهو يقرأ كتاب الله ويردد آياته فى صلواته خمس مرات كل يوم، يقول الله تعالى عن سمات

!! فيقول: "انه إن خلا الوقت عن إمام، فتصدى لها من هو المؤمنين: "والذين إذا أصابهم البغى هم ينتصرون "، والآية صريحة فى حث المؤمنين على مناهضة البغى والقهر.

" ويرى أبو حامد الغزالى، وهو من الأشعرية، خلع المستبد الذى لم يستكمل شروط الإمامة إذا أمكن تمام ذلك دون قتال، وإلا فالرأى عنده هو وجوب طاعته، والحكم بإمامته "[١١]، ويصور الأمر ابن جماعة (٦٣٩-٧٧٣هـ) كما لو كان غابة تجب الطاعة فيها للأقوى من المستبدين حتى لو كان جاهلا فاسقا، فإذا أطاح به جاهل فاسق آخر كان هو الإمام المطاع ،فيقول :" إنه إن خلا الوقت عن إمام ،فتصدى لها من هو ليس من أهلها، وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة أو استخلاف، انعقدت بيعته ولزمت طاعته، لينتظم شمل المسلمين وتجتمع كلمتهم، ولا يقدح فى ذلك كونه جاهلا أو فاسقا، فى الأصح، وإذا انعقدت الإمامة بالشوكة والغلبة لواحد، ثم قام آخر فقهر الأول بشوكته وجنوده انعزل الأول وصار الثانى إماما "[١٢]!!، هكذا كما لو كانت الأمة مجموعة من الخراف مسلوبة الإرادة والعقل يهشها أى راع بعصاه أى وجهة أراد، وتلك كانت أرآء "فقهاء" السلاطين الذين ابتليت بهم الأمة .

وجاء فى تاريخ ابن كثير رأى الفقهاء فى تجريم الخروج على يزيد بن معاوية بن أبى سفيان، فقالوا: "أنه كان مع ذلك إماما فاسقا –

أى يزيد – والإمام إذا فسق لا يعزل بمجرد فسقه على أصح قولى العلماء، بل ولا يجوز الخروج عليه، لما فى ذلك من إثارة الفتنة، ووقوع الهرج وسفك الدماء الحرام، ونهب الأموال، وفعل الفواحش مع النساء وغيرهن، وغير ذلك مما كل واحدة فيها من الفساد أصناف فسقه "، وقد نسى هؤلاء "العلماء" أن يزيد هذا كان قد أرسل ٢٥ ألف مقاتل إلى المدينة المنورة، فقتلوا فى ما عرف بيوم الحرة حوالى أحد عشر ألف نفس منها ٧٠٠ قتيل من المهاجرين والأنصار، واغتصبوا ١٠٠٠ فتاة، واستباحوا المدينة المنورة ثلاثة أيام، وهى المدينة التى قال عنها النبى صلى الله عليه وسلم: "من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله كما يذوب الملح فى الماء، كما قال عليه الصلاة والسلام: من أخاف أهل المدينة ظلما أخافه الله، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا ".

ويذكر التاريخ أن القائد الذى أوفده يزيد بن معاوية لغزو المدينة المنورة، راح يدعو فى خشوع حينما حضرته الوفاة، قائلا: اللهم إنى لم اعمل عملا قط – بعد شهادة أن لا اله إلا الله وان محمدا رسول الله – أحب إلى من قتل أهل المدينة، ولا أرجى عندى فى الآخرة!!!، هكذا تعمى البصيرة .

ومن جهة أخرى، يرى أبو حنيفة عدم شرعية إمامة الظالم أو الفاسق، وقد شرح الإمام الحنفى أبو بكر الجصاص هذه المسألة فى "أحكام القرآن" فقال: "فلا يجوز أن يكون الظالم نبيا، ولا خليفة لنبى، ولا قاضيا، ولا من يلزم الناس قبول قوله فى أمور الدين من مفت أو شاهد أو مخبر عن النبى صلى الله عليه وسلم خبرا، فقد أفادت الآية (وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن، قال إني جاعلك للناس إماما، قال ومن ذريتى، قال لا ينال عهدى الظالمين) إن شرط جميع من كان فى محل الائتمام به فى أمر الدين هو العدالة والصلاح، فثبت بدلالة هذه الآية بطلان إمامة الفاسق وأنه لا يكون خليفة، وأن من نصب نفسه فى هذا المنصب وهو فاسق لم يلزم الناس اتباعه ولا طاعته، وكذلك قال النبى

صلى الله عليه وسلم: "لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق "، ودل أيضا على أن الفاسق لا يكون حاكما وان أحكامه لا تنفذ إذا ولى الحكم، وكذلك لا تقبل شهادته ولا خبره إذا أخبر عن النبى صلى الله عليه وسلم ولا فتياه إذا كان مفتيا "[١٣]، وكان الإمام مالك بن أنس ممن قال بجواز الخروج مع محمد بن عبد الله بن حسن لمناهضة الخليفة المنصور، وقيل له: إن فى أعناقنا بيعة للمنصور، فقال: إنما بايعتم مكرهين وليس على مكره يمين "[١٤].

وصفوة القول إن الأمة التى اختارت حاكمها وبايعته على السمع والطاعة مادام قائما على مصالحها فى ظل الدستور الإسلامى، لها أن تفصم عرا هذه الطاعة وأن تفسخ هذا العقد إن حاد هذا الحاكم عن الأصول المرعية والشروط المتفق عليها عند إبرام هذا العقد، أى أن العقد الذى تبرمه الأمة مع حاكمها والتى تفوضه بمقتضاه فى رعاية مصالحها، وحراسة الدين، والأخذ بأسباب القوة التى ترهب أعداء الله والأمة، عقد قابل للفسخ فى ما لو تجاوز الحاكم الحدود المتفق عليها، أو تقاعس عن الوفاء بالمهام الموكولة إليه، أو كان عاجزا عن تحقيق الأهداف المرجوة، فهذا العقد ليس أبديا، لذا نختلف مع الدكتور طه حسين إذ يقول: "أما بيعة الناس للخلفاء، فهى عقد بينهم وبين هؤلاء الخلفاء، لا يجوز لخليفة أن ينقضه، ولا يجوز لأحد من الرعية أن ينقضه أيضا، لأن الله يأمر بالوفاء بالعهد فى غير موضع من القرآن "[١٥]، "ففى الدساتير الحديثة نص على حق الشعب فى سحب الثقة من الحاكم أو الحكومة وإسقاطه، ويقابل اصطلاح سحب الثقة فى الإسلام مبدأ "عدم الطاعة"، فرسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "وأنا أشهد الله تعالى على من وليته شيئا قليلا أو كثيرا من أمور المسلمين فلم يعدل فيهم أنه لا طاعة له، وهو خليع مما وليته، وقد برئت ذمم الذين معه من المسلمين "[١٦].

بعد أن بايع الناس أبا بكر الصديق رضى الله عنه البيعة العامة بعد بيعة الثقيفة قام فيهم خطيبا وقال: "أما بعد أيها الناس، فإنى قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينونى، وإن أسأت

فقومونى " إلى أن قال: "أطيعونى ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم "(١٧)، فهو يقر بحق الأمة فى تقويمه ومساءلته إن حاد وأساء، وينزه نفسه أن يكون فوق القانون والمساءلة، ويقر بأن طاعة الأمة له رهن بطاعته لله ورسوله، وللأمة أن تطرح الثقة به إن لم يطع الله ورسوله – أى إن لم يقم على تنفيذ القانون والدستور الإسلامى، بل هو يبادر – طواعية – بفصم عرا العقد الذى أبرمته الأمة معه، إن رأت أنه انتهك دستورها، ذلك هو النظام السياسى الإسلامي المثال الذى حاد عنه كل من ولى أمر المسلمين بعد الخلافة الراشدة والى الآن . بعد أن ولى معاوية بن أبى سفيان الحكم، صعد المنبر وقال للناس: "أما بعد، فإني والله ما وليت بمحبة علمتها منكم، ولا مسرة بولايتى، ولكنى جالدتكم بسيفى هذا مجالدة، ولقد رضت لكم نفسى على عمل أبى قحافة – أى أبى بكر الصديق – وأردتها على عمل عمر بن الخطاب، فنفرت من ذلك نفارا شديدا "(١٨) .

وبعد أن بويع الوليد بعد موت أبيه عبد الملك – صعد المنبر واجتمعت إليه الناس، فقال ينعى أباه – فى ما قال: "وقد صار إلى منازل الأبرار ولى هذه الأمة – يعنى أباه – الذى يحق عليه لله من الشدة على المريب، واللين لأهل الحق والفضل، وإقامة ما أقام الله من منار الإسلام واعلامه، من حج هذا البيت، وغزو هذه الثغور، وشن هذه الغارة على أعداء الله، فلم يكن عاجزا ولا مفرطا "(١٩)، هكذا يرى الدين والإسلام مجرد شعائر حج البيت، وغزو الثغور، واستطرد قائلا: "أيها الناس، عليكم بالطاعة، ولزوم الجماعة، فإن الشيطان مع الفرد"، فهو يحدد لهم المنهج المطلوب: الطاعة، ولزوم الجماعة، أى الانخراط ضمن القطعان المطيعة، فالشيطان مع الفرد، أى الشيطان والجحيم مع من يخرج عن صفوف القطيع منشقا على جموع المطيعين، ثم يختصر سياسته تجاه الرعية فيقول فى وضوح: "أيها الناس، من أبدى لنا ذات نفسه ضربنا الذى فيه عيناه، ومن سكت مات بدائه "، ذلكم هو منهج المستبد، كل مستبد .

يقول سيدنا على كرم الله وجهه فى رسالة له إلى أهل مصر: " والله إن لكم علينا العمل بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والقيام عليكم بحقه والتنفيذ لسنته والنصح لكم بالغيب "، إلى أن قال: "فإن نحن لم نعمل لكم بذلك فلا بيعة لنا عليكم "[٢٠] .

وقال الخليفة يزيد الناقص بن وليد، وهو من أتقى من ولى الخلافة من بنى أمية بعد عمر بن عبد العزيز، فى خطبته عندما تولى مقاليد السلطة: "فإن أردتم بيعتى على الذى بذلت لكم فأنا لكم، وإن ملت فلا بيعة لى عليكم، وإن رأيتم أحدا أقوى منى عليها فأردتم بيعته، فأنا أول من يبايعه ويدخل فى طاعته "[٢١] .

ومعيار صلاحية الحاكم هو القدرة والحرص :القدرة على مزاولة فعاليات القيادة وتحقيق مصالح البلاد والعباد، والحرص – من جهة أخرى – على تحقيق هذه المصالح، فإذا انتفت مقدرة الحاكم على النهوض بأعباء الحكم بسبب افتقاره إلى الخبرات اللازمة، وجب الحيلولة دونه وولاية الأمر، وإن كان قادرا لكن ينقصه الحرص على تحقيق مصالح أمته أو بسبب انشغاله بمصالح شخصية، وجب الحيلولة دونه والحكم .

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "ألا إنه سيكون عليكم أمراء مضلون يقضون لأنفسهم ما لا يقضونه لكم، فإن أطعتموهم أضلوكم، وإن عصيتموهم قتلوكم، قالوا: وما نصنع يارسول الله؟ قال: كما صنع أصحاب عيسى، نشروا على المناشير، وحملوا على الخشب، والذى نفسى بيده لموت فى طاعة الله خير من حياة فى معصية الله "، وذلك قول فصل بشأن الخروج على المستبد ومناهضة القهر والطغيان، ونفى للخنوع والاستسلام "لأولى الأمر" بدعوى وجوب طاعتهم حقنا للدماء وتجنبا لهلاك الحرث والنسل .

كذلك يقول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم: والذى نفس محمد بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، ولتأخذن على يد الظالم، ولتقطرنه على الحق قطرا، وإلا فيوشك أن يمسكم الله بعذاب أليم، ثم يسلط عليكم شراركم، ثم يدعو خياركم فلا يستجاب لهم .

ولو كانت مهادنة المستبد هى طريق صلاح البلاد والعباد، ولو كان تجريم الخروج عليه بالسيف يضمن عدم إراقة الدماء، ويدرأ المفاسد، لكانت أمورنا على خير حال، فالمسلمون قد هادنوا "مولانا"، وسالموا "ولى النعم" طوال تاريخهم كله، ولكن هيهات هيهات .

يقول الله تعالى فى معرض وصفه للمؤمنين (والذين إذا أصابهم البغى هم ينتصرون)، وذكر هذه الصفة فى القرآن المكى ذو دلالة خاصة، فهى تقرير لصفة أساسية فى الجماعة المسلمة، صفة الانتصار من البغى، وعدم الخضوع للظلم، وهذا طبيعى بالنسبة لجماعة أخرجت للناس لتكون خير أمة، لتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتهيمن على حياة البشرية بالحق والعدل، وهى عزيزة بالله، (ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) ، فمن طبيعة هذه الجماعة – جماعة المؤمنين – ووظيفتها أن تنتصر من البغى وان تدفع العدوان "[٢٢]، ولقد جاء هذا الوصف فى آية مكية قبل أن يكون لجماعة المسلمين أى سلطان أو قوة تتمكن به من دفع البغى والظلم، وإنما جاءت فى هذا الموضع لتقرر حقيقة ثابتة تمثل ركنا أساسيا فى حياة هذه الأمة فى المستقبل وإلى قيام الساعة، وهى عدم الامتثال للظلم والاستعباد، وتنبيههم إلى أن إغفال مناهضة القهر ودفعه يعد هدما لركن أساسى من أركان بنية شخصية المسلم .

كما يقول الله تعالى: (ولمن انتصر بعد ظلمه، فأولئك ما عليهم من سبيل، إنما السبيل على الذين يظلمون الناس، ويبغون فى الأرض بغير الحق، أولئك لهم عذاب أليم)، "فالذى ينتصر بعد ظلمه، ويجزى السيئة بالسيئة، ولا يعتدى، ليس عليه من جناح، وهو يزاول حقه المشروع، فما لأحد عليه من سلطان، ولا يجوز أن يقف فى طريقه أحد، إنما الذين يجب الوقوف فى طريقهم هم الذين يظلمون الناس، ويبغون فى الأرض بغير الحق، فإن الأرض لا تصلح وفيها ظالم لا يقف له الناس ليكفوه ويمنعوه من ظلمه، وفيها باغ يجور ولا يجد من يقاومه ويقتص منه، والله توعد الظالم الباغى بالعذاب الأليم، ولكن على الناس كذلك أن يقفوا له ويأخذوا

عليه الطريق "[٢٣]، "وهذه الآيات تحمل أكثر من مبدأ واحد، فهى تحث المظلوم على مقاومة الظلم والانتصار لنفسه ولحقه، وتحثه فى نفس الوقت على أن لا يسىء استعمال حقه ويتمادى فى انتقامه بل جزاء سيئة بسيئة مثلها، وهى تحمى المعترض على الظلم والذى يقاوم الظلم من أى لون من اضطهاد أو عقاب من قبل السلطة (ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل)، وهى أخيرا تنذر الظالم بعذاب اليم وتحذره مغبة ظلمه، والإسلام فى مطالبته المواطن بالانتصار لحقه والدفاع عنه يصل إلى حد إعتبار ذلك جهادا فى سبيل الله وفريضة على كل مسلم ومن قتل فى سبيلها فهو شهيد، فرسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون مظلمته فهو شهيد)"[٢٤] .

كما قال عليه الصلاة والسلام: (أفضل الجهاد كلمة عدل – أو حق – عند سلطان جائر)، وقال: (إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه)، كما قال: (إنه سيكون بعدى أمراء من صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس منى ولست منه)، و (سيكون عليكم أئمة يملكون أرزاقكم يحدثونكم فيكذبونكم، ويعملون فيسيئون العمل، لا يرضون منكم حتى تحسنوا قبيحهم وتصدقوا كذبهم، فأعطوهم الحق ما رضوا، فإذا تجاوزوا فمن قتل على ذلك فهو شهيد)، كما قال: (من أرضى سلطانا بما يسخط ربه خرج من دين الله) .

هوامش الفصل الثالث

١- د .أحمد شوقى الفنجرى – الحرية السياسية فى الإسلام
٢- المصدر السابق
٣- أ.د. إمام عبد الفتاح إمام – الطاغية
٤- د.محمد عمارة – تيارات الفكر الإسلامى
٥- المصدر السابق
٦- أ.د. إمام عبد الفتاح إمام – الطاغية
٧- د.محمد عمارة – المعتزلة والثورة
٨- المرجع السابق
٩- أ.د. إمام عبد الفتاح إمام – الطاغية
١٠-المرجع نفسه
١١- د.محمد عمارة – المعتزلة والثورة

١٢- أ .د. إمام عبد الفتاح إمام – الطاغية
١٣-أحكام القرآن – نقلا عن الخلافة والملك للمودودى
١٤-جلال الدين السيوطى – تاريخ الخلفاء
١٥-أ.د. طه حسين – الشيخان
١٦- د .أحمد شوقى الفنجرى – الحرية السياسية فى الإسلام
١٧-ابن كثير – البداية والنهاية
١٨-ابن عبد ربه – العقد الفريد
١٩-الطبرى – تاريخ الطبرى
٢٠-المرجع السابق
٢١- جلال الدين السيوطى – تاريخ الخلفاء
٢٢-السيد قطب – فى ظلال القرآن
٢٣-المرجع السابق
٢٤- د .أحمد شوقى الفنجرى – الحرية السياسية فى الإسلام

الفصل الرابع

الحق الإلهى والدولة الثيوقراطية

-الحاكم الرب، والحاكم الأب، والرعية العيال

-منافحة الطاغية عقوق

-الملوك ظل الله في الأرض

-المستبد يرى أنه غير بعيد عن مقام العزة الإلهية

هل الدولة الإسلامية دولة ثيوقراطية

الفصل الرابع

الحق الإلهى والدولـة الثيوقراطية

إن الخدعة المستهلكة التى طالما روج لها المستبدون من قديم الزمان وحتى الآن، هى ادعاء القدسية المستمدة من الله أو الأب أو شيخ القبيلة، وفى البدء ادعى فرعون أنه المعبود الذى ينبغى للأمة أن تنقاد له، ومن يشق عصا طاعة فرعون فقد كفر وحق عليه عذاب جهنم والحرمان من الجنة في الآخرة، والقتل والمحق في الدنيا، حتى أن ملكة مصر حتشبسوت زعمت أن الإله آمون قد ضاجع أمها فأنجبتها، لذا وجب لها الملك بحق الوراثة، فهى ابنة الإله .

ورأى فرعون المستبد أن إضفاء القدسية الإلهية عليه تعصمه من شعبه إذ أن الخروج عليه كفر لا يجوز في الدنيا أو الآخرة .

ويدعى الخليفة "المسلم" أنه ظل الله في الأرض، فهو لم يجرؤ على القول بأنه إله تجب عبادته، أو يتجاسر بالزعم أنه غير بعيد

عن مقام العزة الإلهية كما زعم فرعون، وإنما قال قولا مطاطا ضبابيا يخوله نفس حقوق الفرعون، أنه (ظل) الله في الأرض، ينطق بلسانه، ويضرب بسيفه، وينهب باسمه .

قال الخليفة العباسى المنصور في خطبته يوم عرفة:

" أيها الناس، إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده،وحارسه على ماله، أعمل فيه بمشيئته وإرادته، وأعطيه بإذنه، فقد جعلنى الله عليه قفلا، إذا شاء أن يفتحنى فتحنى لإعطائكم، وإذا شاء أن يقفلنى عليه قفلنى"[١] .

والمدهش حقا أن أكذوبة (ظل)الله في الأرض قال بها كذلك رجال الكنيسة وملوك أوروبا في عصور الظلام .

" يقول جيمس الأول ملك إنجلترا: إننا نحن الملوك، نجلس على عرش الله على الأرض ! ويقول لويس الخامس عشر: إننا لم نتلق التاج إلا من الله ، فسلطة سن القوانين هى من اختصاصنا وحدنا بلا تبعة ولا شركة !

ويقول لويس الرابع عشر: إن سلطة الملوك مستمدة من تفويض الخالق، فالله مصدرها وليس الشعب "[٢] .

يقول الله تعالى عن فرعون أنه قال: (ياأيها الملأ ما علمت لكم من إله غيرى)، وكان منزها عن أن يتحدث إليه أحد، بل من يتحدث معه كان يتحدث في (حضرته) وليس (معه)، ولاحظ

التعبيرات التى ورثناها من تراثنا القديم والتى نستخدمها حتى الآن في أحاديثنا مع رؤسائنا فنقول: حضرتك ولا نقول أنت نفيا للمساواة وتأكيدا للتمايز والتفاضل بين المتحدث والمتحدث إليه، ونقول (سيادتك) فنحن عبيد وهو السيد، ونقول: ولى النعم وصاحب السمو ...وكلها ألفاظ تكشف في يسر تراث العبيد الذى استقر في ضمائرنا .

" ويحث القديس بولس المواطنين على الخضوع للسلطة العليا في المجتمع وهى سلطة الحاكم التى أرادها الله ووضعها بترتيب منه، ومن يعترض فإنما يعترض على المشيئة الإلهية ويستوجب غضب الله ونقمته! كما أنه يفترض أن "سيف الحاكم" لا يستخدم إلافي معاقبة الأشرار، وكل من يعارضه فهو شرير، وكل من يخافه فلأنه مجرم آثم "! "وهكذا ظهر الحق الإلهى المقدس للملوك، رغم أن المسيحية خطت بعد ذلك خطوة مهمة جدا عندما نفت بشدة الطبيعة الإلهية للحاكم، واعتبرته بشرا، وإن كان بشرا يتمتع بسلطان من الله! وهو سلطان ينبغى الخضوع له، والامتناع عن مناقشته، وإرجاء الأمر كله إلى الله ليحاسب الملوك في الدار الآخرة، أما في هذه الدنيا فالسمع والطاعة والامتثال والاستسلام، واعتبار صاحب السلطة ومانحها للحكام هو وحده دون سواه الذى يملك محاسبتهم إذا ظلموا أو أساءوا استخدام هذه السلطة "[٣] .

ويتشابه هذا التضليل المتعلق بإرجاء محاسبة الملوك والسلاطين، الذين يمثلون الله على الأرض، مع أضاليل فئة المرجئة التى نشأت في ظل حكم الأمويين بغرض التمكين لهم وصرف أذهان الناس المقهورين عن استبدادهم، والإيهام بأنه لا يجوز محاسبتهم في الدنيا أو محاولة تقييم أعمالهم من خير أو شر، فحسابهم على الله ، وعلى الناس (إرجاء) حسابهم إلى يوم القيامة، وهذا هو سبب تسميتهم بالمرجئة، وقد غابت هذه الجماعة عن مسرح الأحداث بعد زوال حكم الأمويين .

ويرى البعض الآخر من المستبدين الانتفاع بما للأب على الأبناء من حقوق الطاعة، فيرى أنه "كبير العائلة" في محاولة لإسباغ نوع آخر من القدسية تكفل له نوعا من الحصانة ضد شعبه الذى يجب أن يرى فيه الأب المطاع الذى لا يجوز أخلاقيا عصيانه، فالخروج عليه عقوق يعدل الشرك بالله، "وكلمة المستبد DESPOT مشتقة من الكلمة اليونانية DESPOTES التى تعنى رب الأسرة، أو سيد المنزل، أو السيد على عبيده، ثم خرجت من هذا النطاق الأُسَرى، إلى عالم السياسة لكى تطلق على نمط من أنماط الحكم الملكى المطلق الذى تكون فيه سلطة الملك على رعاياه ممثلة لسلطة الأب على أبنائه في الأسرة، أو السيد على عبيده، وهكذا فإن الخلط بين وظيفة الأب في الأسرة التى هى مفهوم أخلاقى،

ووظيفة الملك التى هى مركز سياسى، يؤدى في الحال إلى الاستبداد "[٤] .

ورغم أن الكثيرين من الحكام المستبدين في التاريخ الإسلامى ممن زعموا فرية الحق الإلهى، إلا إنهم يختلفون عن مدعى الحق الإلهي من ملوك أوروبا في عصور الظلام الذين سنوا القوانين ونسبوها إلى الله وألزموا الناس باتباعها، وهذا ما لم يجرؤ عليه مستبد واحد من مستبدى المسلمين طوال تاريخهم، فقد ادعوا الحق الإلهي ليبرروا ظلمهم للعباد ووجوب الطاعة لهم من أجل استلاب الأموال والانفراد بالسلطة، ولكنهم لم يعتدوا قط على سلطان الله في سن الشرائع .

وادعاء المستبد للقدسية حدا بالكثيرين إلى الظن أن الاستبداد السياسى هو ابن الاستبداد الدينى، وكانوا يشيرون بذلك إلى استبداد رجال الكنيسة في القرون الوسطى واستبداد سلاطين المسلمين، وفاتهم أن هناك ألوانا كثيرة من الاستبداد السياسى لم تكن وليدة للاستبداد (الدينى) أى الاستبداد المنسوب زورا وبهتانا إلى الرب، ومادام الحاكم المستبد مقدسا بحكم أنه يمثل إرادة الله في الأرض، فلا تجوز معارضته سياسيا، وبذا ينمحى النشاط السياسى المعارض ويعتبر من قبيل التمرد، بل هو الكفر والزندقة .

خطب معاوية بن أبى سفيان فقال: " ما قاتلتكم لتصوموا ولا لتصلوا ولا لتحجوا ولا لتزكوا، فقد عرفت أنكم تفعلون ذلك، ولكن إنما قاتلتكم لأتأمر عليكم، فقد أعطانى الله ذلك وأنتم كارهون "[٥]
.

كما يقول زياد بن أبى سفيان (ابن سمية) والى معاوية على البصرة في خطبته التى سميت بالبتراء، والتى يظهر فيها جليا ذلك المبدأ الذى أخذوا به لحكم الناس بزعم التفويض الإلهي: أيها الناس إنا أصبحنا لكم ساسة، وعنكم زادة، نسوسكم بسلطان الله الذى أعطانا، ونزود عنكم بفىء الله الذى خول لنا، فلنا عليكم السمع والطاعة في ما أحببنا، ولكم علينا العدل في ما ولينا "[٦] .

الدولة الثيوقراطية:

الدولة الثيوقراطية في مفهوم الغرب، هى الدولة الدينية التى ينفرد فيها رجال الدين بمزاولة سلطات مطلقة بدعوى أنهم مفوضون من الله في سن القوانين وتطبيقها، وليس لأحد – كائنا من كان – أن يراجعهم في ما يرون، فقراراتهم نهائية، وقوانينهم مقدسة لا تقبل المساس، وغنى عن البيان أن ذلك استيلاء غير شرعى على السلطة، وافتئات على الله بأنه فوضهم في حكم الخلق نيابة عنه، وظلم بواح، فالعصمة التى ادعوها ما أنزل الله بها من سلطان،

وهى عداوة حقيقية لله، فكيف يبررون للناس النقص فيما يشرعون من قوانين زعموا أن الله فوضهم في سنها، وكيف يؤولون غياب الحكمة الإلهية المطلقة في ما يدعون أنه شرع الله الذى صنعوه بأيديهم .

ذلكم ما كان من أمر الدولة الثيوقراطية، أو الدولة الدينية وفقا لما يفهمه الغربى فهما أورثته له تجربته الخاصة إبان العصور الوسطى .

وبناء على ذلك فإن إطلاق صفة الدولة الثيوقراطية – بهذا المعنى الذى سبق بيانه – على الدولة الإسلامية غير جائز بل هو من قبيل الفحش العقلى، إما بسبب سوء الفهم، أو سوء النية، أو كليهما، أما إذا قلنا أن الدولة الإسلامية دولة دينية بمعنى (أن دستورها هو القرآن والسنة) فلا جناح على من يقول بذلك، وهذا هو عين ما قصده المفكر الإسلامي أبو الأعلى المودودى حين قال في خصائص الدولة الإسلامية: " أن تكون الحاكمية فيها خالصة لله وحده إلى حد يتفق والنظرية الثيوقراطية (اللاهوتية) إلا أن سبيل الدولة في تنفيذ هذه النظرية يختلف عن الثيوقراطية المعروفة، فبدلا من اختصاص طبقة متميزة من الكهنة أو الشيوخ وغيرهم بالخلافة عن الله وتركيز جميع سلطات الحل والعقد في أيديها – كما هو معهود عن السلطات اللاهوتية– نجد أن خلافة

الله في الدولة الإسلامية من حظ المؤمنين أجمعين والذين عاهدوا الله عهدا واعيا صادرا عن إرادتهم على أن يخضعوا لحكمه ويذعنوا له، داخل حدود الدولة كلها، وأن سلطات الحل والعقد النهائية في أيديهم على نحو جماعى "[٧] .

والحكومة الإسلامية "المثال" بهذا المعنى هى حكومة دنيوية، لكن مرجعيتها هى الشريعة الإسلامية، فهى إذن ليست بالثيوقراطية طالما أن حكامها ليس هم رجال الدين الذين يحتكرون حق الفتوى والفقه والتفسير على النحو الذى كان يمارس لمساندة الحكام المستبدين طوال تاريخنا كله، أو الحكام الذين يدعون أنهم ظلا لله في الأرض، ويتم في هذه الدولة تداول السلطة سلميا عن طريق التنافس بين الأحزاب التى لها توجهات ورؤى اقتصادية وسياسية وثقافية متباينة طالما أنها تدور في دائرة الدستور الإسلامى والمرجعية الإسلامية، شأنها في ذلك شأن أى دولة أخرى تتباين فيها توجهات أحزابها، ولكن لا يمكن لأى من هذه الأحزاب الخروج على الدستور الذى ارتضته الأمة .

وفى الحكم الثيوقراطى، يعلو الحاكم فوق القانون، وليس للأمة حق عزله أو محاسبته، ويزعم لنفسه قدسية إلهية مستمدة من سلطة الله ، فهو ظلا لله في أرضه، ويفسر النصوص وفقا لما يرى،

والخروج عليه أو حتى انتقاده كفر وزندقة، فهو واضع القانون ومنفذه .

وشتان شتان بين الحاكم الثيوقراطى وبين الحاكم المسلم "المثال" الذى يحكم وفقا للتصور والدستور الإسلامى، فللحاكم المسلم أن يتحرك في نطاق ما يسمح به هذا الدستور، وليس له أن يتخطى الحدود المسموحة له بدعوى علوه على القانون، أو تفرده، أو قدسيته، أو ما شابه ذلك، وبهذا المعنى لم تكن الدولة الإسلامية "المثال" دولة ثيوقراطية، وإذا وصفت الدولة الإسلامية بأنها دولة مدنية فيجب استكمال هذا الوصف بأنها الدولة المدنية التى يكون دستورها هو القرآن والسنة النبوية .

وتنفرد الدولة الإسلامية "المثال" بأن دستورها قد وضعه الله لها، وليس لأحد – كائنا من كان – مادام قبِل الإسلام دينا، أن يعدله أو يعطله أو يمتنع عن الأخذ به .

هوامش الفصل الرابع

١- جلال الدين السيوطى – تاريخ الخلفاء

٢- أ٠د٠ إمام عبد الفتاح إمام – الطاغية

٣- المرجع السابق

٤- المرجع السابق

٥-ابن كثير – البداية والنهاية ٦-

ابن عبد ربه – العقد الفريد ٧-أبو

الأعلى المودودى – الخلافة والملك

الفصل الخامس

أعوان المستبد وفقهاؤه ووزراؤه وولاته

– أربعون "فقيها" يفتون الخليفة بأنه لا حساب على الخلفاء يوم القيامة

- الولاة يهدون الحاكم سواء السبيل أو يوردونه موارد الهلكة

الفصل الخامس

أعوان المستبد وفقهاؤه ووزراؤه وولاته

يهدف المستبد إلى كسب المشروعية لحكمه، إذ يعلم فى قرارة نفسه أن القهر والعنف غير كافيين لتثبيت عرشه أو تبرير سلطته ما لم تسانده شرعية ما وإن كانت وهمية، ويعلم هو قبل غيره أنها باطلة، ويستعين المستبد بأعوانه وشعرائه ووسائل إعلامه التى تصوره على أنه البطل المنتظر والمنقذ الوحيد للبلاد والعباد، ويصدر فقهاؤه المأجورون الفتاوى التى تثبته على عرشه بزعم الشرعية الثورية أو شرعية الانتساب إلى نسب ما: أموى أو عباسى أو مملوكى ....، بل يفتون بإعفائه من الحساب والمساءلة يوم القيامة، وتستمر هذه الآلة الدعائية الجبارة فى تزييف وعى

الأمة، وتزيين الواقع، فلا يشعر المواطن المسحوق المنهوب بالظلم الواقع عليه، فلا ينهض ثائرا ليرد عنه هذا الظلم، بل يرى فى خنوعه للمستبد طاعة لله ورسوله!

هكذا تم ترويض المسلم، ويمضى المستبدون فى غيهم ، الأمويون منهم والعباسيون والفاطميون .... وغيرهم، فيلفقون الأحاديث وينسبونها زورا وبهتانا إلى النبى صلى الله عليه وسلم، ويضمنونها معان زائفة بغرض إثبات الفضل لهم ونفيه عن خصومهم السياسيين، والزعم بأن النبى تنبأ لهم بالحكم والخلافة .

والمستبد لا يحكم وحده، بل تسانده صفوة مختارة تشكل منظومة السلطة وأصحاب المناصب، وجماعات المنتفعين، وجماعات المصالح والمرتزقة من رجال الأعمال الانتهازيين، وواضعى اليد على أراضى الدولة والمرتشين، وكبار اللصوص، فالمستبد يمثل قمة ذلك البناء الهرمى، إنما باقى المنظومة هم أولئك المنتفعون، أو طبقة ما (إقطاعيون ونبلاء) أو سلالة ما (أمويون وعباسيون)، فالأمر مثل بناء استبدادى كامل ومنظومة نفعية متشابكة يتقاسم أعضاؤها الكعكة، وما المستبد فيها سوى غيض من فيض .

وتعتمد سطوة المستبد على تضليل الأمة والتلاعب بوعى المحكومين وإفقادهم القدرة على الفهم والتحليل، وبقدر إحكام

قبضته على رقاب وعقول العباد تكون قدرته على تسييرهم كالأنعام كيفما يشاء، فيصور لهم الهزيمة الساحقة التى أتت على الأخضر واليابس، وأهلكت الحرث والنسل بأنها مجرد (نكسة) .

ولذا فإن تبصرة الناس بواقعهم المتردى خطوة هامة وضرورية على طريق كشف واكتشاف المستبد الذى يعمد إلى تكميم الأفواه الحرة، وتقييد الصحافة المعارضة، وقصف الأقلام الشجاعة، وهذا يفسر لنا عدم تحمس الحكام المستبدين لوضع حلول فعالة عملية للقضاء على مشكلة الأمية فى بلادهم، فالأميون أسهل قيادا من المستنيرين، " فتتعمد الحكومات أحيانا إهمال تعليم قسم كبير من السكان لكى تحافظ على امتيازات الباقين "[!]

وفى حين أعمل "الفقهاء" فكرهم فى مسائل فرعية، وقتلوا بحثا أمورا هامشية مثل فقه الحيض والنفاس ونواقض الوضوء، وهل لعاب السبع ينتقض الوضوء ! بل إن بعضهم أنفق جهده ووقته فى بحث جواز تطليق المرأة بنصف تطليقه! وكيفية تقسيم الميراث عند الزواج من جنيَّه، إلا انهم أغفلوا أمرا جللا وهو استنباط الشكل العملى لمزاولة الشورى وكيفية وضعها موضع التنفيذ بما يلائم ظروف العصر، ولم يفكروا من البداية فى شروط

شرعية الحكم ودواعى مناهضة الاستبداد، وترسيخ نظام أو أسلوب رقابى على سلوكيات الحاكم وإنشاء آلية لمساءلته، بل مضى كثيرون من هؤلاء "الفقهاء" يساندون المستبد ويبررون استبداده، ويزينون للناس طاعته على اعتبار أنها طاعة لله ورسوله .

ونضب عطاء فقهاء السلطان، فقالوا بآراء سياسية أقل ما توصف به أنها ساذجة . فمثلا يرى الماوردى صاحب كتاب الأحكام السلطانية أنه إذا تكافأ إمامان فى شروط الإمامة، تجرى القرعة بينهما، وكأن الأمر لعبة يلعبها الصبية لا مصير أمة، كما يقيس أمر الخلافة قياسا مغلوطا فيقول: " ولو عهد الخليفة إلى اثنين أو أكثر ورتب الخلافة فيهم فقال الخليفة بعدى فلان، فإن مات فالخليفة بعد موته فلان، فإن مات فالخليفة بعده فلان، جاز، وكانت الخلافة إلى الثلاثة على ما رتبها، فقد استخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم على جيش مؤتة زيد بن حارثة وقال: فإن أصيب فجعفر بن أبى طالب، فإن أصيب فعبد الله بن رواحة، فإن أصيب فليرتضى المسلمون رجلا، فتقدم زيد فقتل، فأخذ الراية جعفر وتقدم فقتل، فأخذ الراية عبد الله بن رواحة فتقدم فقتل، فاختار المسلمون بعده خالد بن الوليد، وإذا فعل النبى صلى الله عليه وسلم ذلك فى الإمارة جاز مثله فى الخلافة "[٢]!!!

وعلى غرار منافقى السلطان من "الفقهاء" يقول توماس هويز: إن السيد الحاكم هو المشرع ، وهو حر في أن يصدر أو لا يصدر ما يشاء من قرارات وقوانين ما دام يعتقد أنها في صالح الجماعة وليس لإنسان الحق " فى الادعاء أنه كان ضحية لظلم على يد السيد الحاكم، لأنه سبق أن فوض إن السيد الحاكم هو المشرع، وهو حر فى أن يصدر أو لا يصدر ما يشاء من قرارات وقوانين مادام يعتقد أنها فى صالح الجماعة، وليس لإنسان الحق هذا السيد الحاكم فى إصدار ما يشاء من قرارات، ومن ثم سوف تكون الضحية هى نفسها صانعة الظلم الذى لحق بها، وبالمثل ليس لأحد من المواطنين معاقبة السيد الحاكم بطريقة قانونية مشروعة لأنه سيكون فى هذه الحالة قد عاقب الحاكم على فعل قد خوله هو نفسه أن يقوم به "[٣] .

" وأحجم الفقهاء واختلفوا فى جواز نعت الخليفة يزيد بن معاوية بالفسق، على الرغم من ثبوت فسقه، فقد كان يشرب الخمر، ولا يحافظ على صلواته، ويلاعب القرود "[٤]، " وقد أنزل أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز عقوبة القذف على أحد جلسائه بمجرد تسميته يزيد بن معاوية بأنه أمير المؤمنين "[٥] .

ولما كانت وسائل الإعلام من أمضى الأسلحة وأنجع الوسائل التى يستخدمها المستبد فى التمكين لنظامه عن طريق بث الأضاليل

وخداع الناس، فقد أجزل المستبدون فى كل زمان للشعراء والمادحين، واحتكروا وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وحظروا أن يبث فيها ما يوقظ الجماهير الغافلة، وشتتوا انتباه الناس، وصرفوهم إلى مسائل هامشية تستنفد قواهم الذهنية، وتبدد أوقاتهم، واقتصر الإعلام على بث الأغانى الوطنية التى تمجد القائد وتسلط الأضواء على انتصاراته، بل تكاد ترفعه إلى مصاف الآلهة. واسمع إلى القصيدة التى نظمها الشاعر ابن هانئ الأندلسى إلى الخليفة الفاطمى المعز لدين الله، والتى يقول فى أبيات منها:

ما شئت لا ما شاءت الأقدار فاحكم فأنت الواحد القهار

وكأنما أنت النبى محمد وكأنما أنصارك الأنصار

وأن يقول أيضا:

ندعوه منتقما عزيزا قادرا غفار موبقة الذنوب صفوحا

أقسمت لولا دعيت خليفة لدعيت من بعد المسيح مسيحا[٦]

وأتى الخليفة الأموى يزيد بن عبد الملك بأربعين شيخا فشهدوا له ما على الخلفاء من حساب ولا عذاب .

ويجمع المستبد حوله النافخين فى أبواقه، والمروجين لمناقبه، والساترين لرذائله، وتلتف حوله جماعات المصالح، والآكلون على موائده، ويجند من يجملون للناس حكمه ويسوغون استبداده على اعتبار أنه ليس فى الإمكان أبدع مما هو كائن، وأنه بطل الساعة وكل ساعة، وينشغل فقهاء السلطان بمكاسبهم ويواصلون من فوق منابرهم دعوة الناس إلى الطاعة العمياء للمستبد، ويهونون عليهم الآلام التى يوقعهم بها سيدهم، إذ أن تحملها، دون تذمر، مأثرة يدخل صاحبها الجنة، ومع استمرار تزييف الواقع تراه الأمة واقعا مقبولا لا ترى معه ضرورة لتبديله بواقع أفضل .

وفى عصور ظلام أوروبا كان مارتن لوثر (١٤٨٣ – ١٥٤٦م) يدافع عن الطغيان ويدعو إلى طاعة الحاكم طاعة عمياء فيقول " لو كان لابد لنا من معاناة الألم، فخير لنا أن نعانيه على يد الحكام أفضل من أن نعانيه على يد رعاياهم، ذلك لأن الرعاع لا يعرفون الاعتدال ولا يعرفون حدا، إن كل فرد من الغوغاء يثير من الألم أكثر مما يثيره خمسة من الطغاة، ولهذا كان من الأفضل أن نعانى الألم من الطاغية، أو من الحاكم المستبد، بصفة عامة، عن أن نعانيه من عدد لا حصر له من الطغاة الغوغاء " . ويقول: "

فكما أن الحمار يريد أن يتلقى الضربات، كذلك يريد الشعب أن يكون محكوما بوساطة القوة، إن الله لم يعط الحكام "ذنب ثعلب" يستعمل فى رفع الغبار، وإنما أعطاهم سيفا، لأن الرحمة ليس لها دور فى مملكة العالم التى هى خادمة لغضب الرب ضد الأشرار وتمهيد عادل لجهنم والموت الأبدى، " ويشير لوثر إلى أن " اليد التى تحمل السيف وتذبح ليست يد الإنسان، وإنما هى يد الله ، إن الله هو الذى يشنق، ويعذب، ويقطع الرأس فكل هذه الأفعال هى أفعاله وأحكامه "(٧) .

كذلك فإن آراء جون كالفن (١٥٠٩ – ١٥٦٤م) تتفق تماما مع آراء من يرون إيثار السلامة فى تفسير تغيير المنكر باليد، فيقول: " فإذا كان هناك شئ يحتاج إلى تصحيح فليقله لمن فوقه وألا يتولى العمل بنفسه! وليس له أن يفعل شيئا بغير أمر من يعلوه مرتبة ! والحاكم السيئ هو عقاب للناس على خطاياهم وهو يستحق خضوع رعاياه غير المشروط له، وبما لا يقل عما يستحقه الحاكم الصالح، ذلك لأن الخضوع ليس للشخص، ولكنه للمنصب، وللمنصب جلالة لا يمكن انتهاكها "(٨) .وبعد أن يستولى المستبد على السلطة ويرتكب فى سبيل ذلك المجازر، يقوم فى الوقت نفسه بتوسعة المسجد النبوى، وينفق على الأيتام، هكذا فعل الوليد بن عبد الملك، فكذلك كان أبوه أول من كسا

الكعبة بالديباج، إنهم يلتمسون المغفرة من الله بطريقتهم ولكن هيهات .

وهذا رائدهم معاوية عندما حضرته الوفاة " كان عنده شئ من شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقلامة أظفاره، فأوصى أن تجعل فى فمه وعينيه، وقال: افعلوا ذلك وخلوا بينى وبين أرحم الراحمين "[٩] .

يتخذ المستبد أعوانه على شاكلته جبارين قساة ممن لا يخشون الله، فيرهبون الناس ويبطشون بهم كى يستتب الأمر لسيدهم، فهذا عبد الملك بن مروان يتخذ الحجاج بن يوسف الثقفى يده الباطشة بمناوئيه ومعارضيه، والذى قيل فيه: " لو لم يكن من مساوئ عبد الملك بن مروان إلا الحجاج وتوليته إياه على المسلمين وعلى الصحابة رضى الله عنهم يهينهم، ويذلهم قتلا وضربا وشتما وحبسا لكفاه ذلك، وقد قتل من الصحابة وأكابر التابعين ما لا يحصى فضلا عن غيرهم، وختم فى عنق أنس وغيره من الصحابة ختما يريد بذلك ذلهم فلا رحمه الله ولا عفا عنه، [١٠]، ولم ينس عبد الملك أن يوصى ابنه الوليد خيرا بالحجاج بن يوسف فى معرض نصحه، فيقول: " وانظر الحجاج فأكرمه، فإنه هو الذى وطا لكم المنابر، وهو سيفك يا وليد ويدك على من ناوأك، فلا تسمعن فيه قول أحد وأنت إليه أحوج منه

إليك، وادع الناس إذا مت إلى البيعة، فمن قال برأسه: هكذا، فقل بسيفك: هكذا "[١١] .

و إن أحس المستبد بالخطر من تنامى نفوذ أحد معاونيه على النحو الذى يمكن أن يتهدد نفوذه واستئثاره بالمكاسب، بادر على الفور بالقضاء عليه، ذلك ما فعله الخليفة العباسى المنصور مع أبى مسلم الخرسانى الذى كان له الفضل فى التمكين لآل العباس فقتله، وذلك ما فعله هارون الرشيد مع البرامكة إذ استأصل شأفتهم بعد أن كانوا له خير معين. ولا مانع عند المستبد من سلوك أى طريق لكسب أعوانه حتى وإن ألحق بنسبه أحد مجهولى النسب وذلك فى مجتمع يقيم وزنا كبيرا للأنساب والأحساب، ولكن الغاية تبرر الوسيلة، فقد كان زياد بن أبيه والى الكوفة من قبل معاوية بن أبى سفيان، ولما شعر معاوية أن ولاء زياد فى جانب شيعة على بن أبى طالب كرم الله وجهه، رأى أن يحول ذلك الولاء تجاهه، وأن يستفيد من دهاء زياد بن أبيه المسمى زياد بن سمية والذى توسم فيه الحنكة والمهارة السياسية، فأتى معاوية بمن شهدوا بأن أباه أبا سفيان كان قد زنى فى الجاهلية بسمية أم زياد، وكانت عاهرة ممن تنصب لهن الرايات الحمر فى حى الزناة، وأنها ولدت له زياد، ومنذئذ أصبح ذلك الزياد من سيوف بغى معاوية .

وانظر كيف يفسد الولاة والأعوان، وكيف تشارك بطانة السوء فى تردى الأحوال، قال الحسن البصرى: " أفسد أمر الناس اثنان، عمرو بن العاص يوم أشار على معاوية برفع المصاحف، فحملت ونال من القراء فحكم الخوارج، فلا يزال هذا التحكيم إلى يوم القيامة، والمغيرة بن شعبة فإنه كان عامل معاوية على الكوفة، فكتب إليه معاوية: إذا قرأت كتابى فأقبل معزولا، فأبطأ عنه، فلما ورد عليه قال: ما أبطأ بك؟، قال أمر كنت أوطئه وأهيئه، قال معاوية: وما هو؟ قال: البيعة ليزيد من بعدك، قال: أو قد فعلت؟ قال: نعم، قال: ارجع إلى عملك، فلما خرج قال له أصحابه: ما وراءك؟ قال: وضعت رجل معاوية فى غرز غى لا يزال فيه إلى يوم القيامة "[١٢] .

كان والى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على حمص هو سعيد بن عامر الذى شكاه أهل حمص إليه وسألوه عزله، فسألهم عمر رضى الله عنه: " ماذا تشكون منه؟ فقالوا: لا يخرج إلينا حتى يرتفع النهار، ولا يجيب أحدا بليل، وله يوم فى الشهر لا يخرج إلينا، فقال عمر: على به، فلما جاء جمع بينهم وبينه، فقال: ما تقول ياسعيد؟ قال: يا أمير المؤمنين، إنه ليس لأهلى خادم،

فأعجن عجينى، ثم أجلس حتى يختمر، ثم أخبز خبزى، ثم أتوضأ وأخرج إليهم، وإنى جعلت الليل كله لربى، وجعلت النهار لهم، وليس لى خادم فأغسل ثوبى ثم أجففه فأمسى " .

وكان واليه على المدائن سلمان الفارسى الذى بكى عندما حضرته الوفاة، فقيل له: يا أبا عبد الله ما يبكيك؟ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " إن فى الآخرة عقبة لا يقطعها إلا المخفون، وأرى هذه الأساودة حولى فنظروا لم يجدوا فى البيت إلا اداوة وركوة ومطهرة "!!

وكان أبو عبيدة بن الجراح والى سيدنا عمر بن الخطاب على الشام، وكان يظهر للناس وعليه الصوف الجافى، فقيل له: إنك بالشام، ووالى أمير المؤمنين، وحولنا الأعداء، فغير من زيك، وأصلح من ثأرتك، فقال: ما كنت بالذى أترك ما كنت عليه فى عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هوامش الفصل الخامس

١- لسلى ليبسون – الحضارة الديموقراطية
٢- أبو الحسن الماوردى – الأحكام السلطانية
٣- أ٠د٠ إمام عبد الفتاح إمام – الطاغية
٤- أحمد حسين – موسوعة تاريخ مصر
٥- المصدر السابق
٦- أ .د. إمام عبد الفتاح إمام – الطاغية
٧- المرجع نفسه
٨- المرجع نفسه
٩- جلال الدين السيوطى – تاريخ الخلفاء
١٠- المرجع السابق
١١- المرجع السابق
١٢- المرجع السابق

الفصل السادس

هل كان حكام المسلمين مسلمين؟

- الخليفـة اللـواطي ، والخليفـة السـكير ، والخليفـة الطفـل ، والخليفة ملاعب القرود ، والخليفة مقتني السباع والطيور
- الخليفة يدفع الجزية للأعداء
- الخليفة يتسول علي باب المسجد بعد سمل عينيه

الفصل السادس

هل كان حكام المسلمين مسلمين؟

هؤلاء الخلفاء الذين ادعوا أنهم ظل الله في الأرض، وأنهم رعاة أمور الدنيا والدين، كان من بينهم الخليفة السكير، والخليفة اللواطي، والخليفة الطفل، وملاعب القرود، ومنهم الخليفة الذي دفع الجزية إلي الأعداء. وكلهم اشتركوا في الإسراف، الإسراف في بعثرة أموال بيت مال المسلمين، والإسراف في إزهاق أرواح عباد الله، ولم ينتهوا عن سفك الدماء، وقد جاءهم في القرآن الكريم الذي يقرأونه في صلواتهم خمس مرات يوميا، أن قتل نفس واحدة يعدل قتل الناس جميعا. هؤلاء هم من حكموا أمة محمد صلي الله عليه وسلم، فتحولوا بالأمة من موقع الصدارة إلي درك سفلي مهين لم تستطع الأمة تجاوزه إلي الآن.

فعلي الرغم من أن تراث البيئة العربية كان ينزل كبار السن منزلة رفيعة ويقدمهم علي الشباب في مسائل الحكم والإمارة، وأن كبر السن في حد ذاته خصلة تزكي المرشح للتصدي للزعامة بصرف النظر عن كثير من الاعتبارات الأخرى، إلا أن الاستبداد والقهر طمس هذه القيم واجتث جذور هذه الموروثات من الشخصية العربية بعد أن طال بها العهد من استمرار الخنوع والقهر، فباتت تتقبل طواعية وبلا استنكاف أن يولَّى عليها الأطفال والصبية بل حتي الرضَّع، فقد بايع الخليفة الأمين بن الرشيد بولاية العهد لابنه موسى ولقبه بالناطق بالحق، وهو آنذاك طفل رضيع(١).

وبلغ استخفاف الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان المستبد بالأمة أن يورث الحكم إلى ابنه الوليد ثم من بعده ابنه الثاني سليمان، فجعلهما وليىْ عهد المسلمين!! وكأن الأمة قطيع من الخراف أو الماعز ليس فيها من يصلح لحكمها غيره وأولاده من بعده، وصادر حق الأمة في الاختيار، وأرسل إلي البلدان ببيعته لهما، فبايع الناس إذ اعتادوا الظلم واستمرأوا الخنوع.

وعقد الوليد بن يزيد لابنيه الحكم وعثمان البيعة من بعده وجعلهما وليي عهده، أحدهما بعد الآخر، وكانا غلامين صغيرين لم يحتلما بعد.

وأوصي الخليفة العزيز بالله الفاطمي قبل وفاته بثلاث سنوات بالخلافة لابنه الحاكم بأمر الله، وكان عمره عندئذ ثمان سنوات، ثم تولي الخلافة فعلا وهو في سن الحادية عشرة، وظل يحكم المصريين خمسة وعشرين عاما.

وكان سن خمارويه، ابن أحمد بن طولون مؤسس الدولة الطولونية، حين ولي إمرة مصر والشام وبرقة خمس عشرة سنة (أو عشرين في رواية أخري). وكان أول ما استهل به حكمه هو قتل أخيه أبي العباس بعد أن كان قد قاد تمردا ضد أبيه أحمد بن طولون أثناء سفره خارج مصر.

وكانت سن الخليفة الفاطمي المستنصر بالله حين بويع له بالخلافة سبع سنوات وسبعة أشهر، وهو صاحب أطول مدة حكم من الملوك فى تاريخ المسلمين، إذ ظل يحكم مدة ستين سنة. ولم ينفوق عليه في طول مدة حكم مصر سوي رمسيس الثاني الذي حكم مصر ٦٧ سنة وكان عمره عند وفاته ٩٢ سنة، والملك بيبي الذى حكم نحو ٩٠ سنة.

وفي سنة ١١٤٩ ميلادية تولي الظافر بأمر الله الفاطمي الخلافة، وكان عمره سبع عشرة سنة، وقد قتل علي يد صاحبه وخدنه وخليله نصر بن عباس، وكانت العلاقة بينهما قد وصلت إلي حد أن أصبح الظافر مستقلا بها عن أي علاقة أخري، فانتشرت الشائعات والأقاويل عن هذه العلاقة التي أشبهت أن تكون زواجا. وخاف عباس أبو نصر علي نفسه من ابنه أن يقتله بتحريض

الخليفة، فراح يحرض ابنه على قتل الخليفة الظافر حتي يبرئ نفسه من الشبهات التي ثارت حوله. وانصاع نصر لتحريض أبيه، فتربص بالظافر عند حضوره إليه كعادته كل ليلة، ولم يكن معه إلا خادمان، فقتله وقتل أحد الخادمين بينما فر الآخر، وألقي بجثتيهما في بئر وسد عليهما، وكانت سن "أميرالمؤمنين" عند قتله واحدا وعشرين سنة وتسعة أشهر، أمضي منها في الخلافة أربع سنوات وثمانية أشهر أمضاها كلها في اللهو واللعب(٢) .ولكن الخليفة اللواطي لم ينس أن يبني مسجدا يتقرب به إلي الله، فبني الجامع الظافري المعروف بجامع الفاكهيين.

"قال ابن جرير : لما ملك الخليفة العباسي الأمين بن هارون الرشيد، ابتاع الخصيان وغالي بهم وصيرهم لخلوته! ، ورفض النساء والجواري، وقال غيره: لما ملك وجه إلى البلدان في طلب الملهين وأجرى لهم الأرزاق، واقتنى الوحوش والسباع والطيور، واحتجب عن أهل بيته وأمرائه واستخف بهم ومحق ما في بيوت المال، وضيع الجواهر والنفائس وبنى عدة قصور للهو"(٣).

وأمر الخليفة العباسي القاهر بالله أبو منصور، أمر بتحريم القيان والخمر وقبض علي المغنين ونفى المخانيث وكسر آلات اللهو، وكان مع ذلك لا يصحو من السكر ولا يفتر عن سماع الغناء(٤). ولما ساءت سيرته وغالى في سفك الدماء، طلبوا منه خلع نفسه، فامتنع من الخلع، "فسملوا عينيه حتى سالتا على خديه" "وكان قد صنع حربة يحملها فلا يطرحها حتي يقتل بها إنسانا"(٥) !! وانتهت حياته بعد أن كان يقف بباب الجامع يطلب الصدقة من الناس مع باقي الشحاذين المصطفين أمام الجامع، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

وعندما خرج الخليفة الأموي الوليد بن يزيد إلي الحج "حمل معه قبة عملها علي قدر الكعبة ليضعها علي الكعبة، وحمل معه خمرا، وأراد أن ينصب القبة علي الكعبة ويجلس فيها فخوفه أصحابه، وقالوا: لا نأمن الناس عليك وعلينا معك، فلم يحركها(٦).

ولم يعدم هذا الخليفة الشاذ السكير من يدفع عنه رميه بالكفر والفسوق، فقال الذهبي مدافعا عن الخليفة الوليد بن يزيد المعروف بالخليفة الفاسق: "لم يصح عن الوليد كفر أو زندقة، بل اشتهر بالخمر والتلوط"(٧) . ولله في خلقه شؤون.

أما عن الإسراف في القتل، فحدث ولا حرج، فما أهون أرواح المسلمين لدي حكامهم المستبدين طوال تاريخهم.

"لقي مصعبُ بن الزبير بن العوام عبدَ الله بن عمر بن الخطاب، فسلم عليه، فقال ابن عمر من أنت؟ فقال: أنا ابن أخيك مصعب بن الزبير، فقال له ابن عمر: نعم: أنت القاتل سبعة آلاف من أهل القبلة فى غداة واحدة؟ عش ما استطعت!. فقال له مصعب: إنهم كانوا كفرة سحرة، فقال ابن عمر: والله لو قتلت عدتهم غنما من تراث أبيك لكان ذلك سرفا"(٨).

وهؤلاء السبع آلاف مسلم الذين أمر مصعب بإزهاق أرواحهم، كانوا أسرى وطلبوا عفوه فأبى، وكان جيش مصعب بن الزبير قد هزم جيش المختار بن أبي عبيد الثقفي، وأحدث به مقتلة عظيمة، واحتزت رأس المختار وأُتى بها إلى مصعب بن الزبير وهو في قصر الإمارة، ووضع الرأس بين يديه ، كما وضع رأس ابن زياد (قاتل الحسين بن علي) بين يدي المختار، كما وضع رأس الحسين بين يدي ابن زياد، كما سيوضع رأس مصعب بن الزبير نفسه بين يدي عبد الملك بن مروان. ولما وضعت رأس المختار بين يدي مصعب، أمر لمن قتلاه، وكانا اثنين، بثلاثين ألف دينار، كما تم صلب كف الختار على باب المسجد.

وتنشب الصراعات بين المسلمين من أجل الدنيا والحكم، ولا اعتبار لدين أو أخلاق أو صحبة. وكان مصعب بن الزبير بن العوام خليل عبد الملك بن مروان ويحبه حبا جما كما يقول ابن الأثير، حتي دخل السيف بينهما، لما وضع رأس مصعب بين يدي عبد الملك بن مروان، قال عبد الملك: لقد كان بيني وبين مصعب صحبة قديمة، وكان من أحب الناس إلي، ولكن هذا "المُلك" عقيم(٩).

"وعندما أحصي عدد من قتله الحجاج بن يوسف الثقفي صبرا غير من قتل من عساكره في حروبه، فوجد مائة وعشرين ألفا، ومات في سجونه خمسون ألف رجل وثلاثون ألف امرأة، وكان يحبس الناس والرجال في موضع واحد لا ستر يقيهم الشمس أو المطر(١٠).

وذلك قليل من كثير مما يتطلب الأمر معه ألوف الصفحات لتدوين المآسي والمجازر التي ارتكبها المستبدون مع خلق الله من أجل السلطة والمال وإن زعموا فعل ذلك طلبا لوجه الله تعالي.

(ولما فتحت جيوش العباسيين دمشق عاصمة بني أمية، أعملوا في أهلها السيف، فهلك منهم خمسون ألفا، وبقي جامع بني أمية اصطبلا لخيولهم سبعين يوما، ونبشوا قبور معاوية وبني أمية، وجلدوا جثة هشام بن عبد الملك بالسياط، وقتلوا كل طفل من بني أمية، ثم بسطوا فراشهم علي جثثهم التي كانت لا تزال تتلوي وتنتفض، وقعدوا يأكلون. وقتلوا من كان في البصرة وعلقوا جثثهم من ألسنتهم، ثم رموهم قي شوارع المدينة طعمة للكلاب. كذلك فعلوا هذا ببني أمية في مكة والمدينة(١١).

وثارت في الموصل ثورة ضد الخليفة عبد الله السفاح، فبعث أخاه يحيى لإخمادها، فأعلن يحيى في الناس من دخل المسجد الجامع فهو آمن، فهرع إليه الآلاف من الناس، فجعل حرسه علي أبواب المسجد، وأباد هؤلاء المستأمنين، فمات في ذلك أحد عشر ألفا، وحين سمع يحيى في الليل بكاء ونحيب من قتل رجالهن في ذلك اليوم أمر بقتل النساء والأطفال، وظلت الموصل ثلاثة أيام تسبح في دماء أهلها، ويجري فيها القتل والمجازر التي لم ترحم طفلا أو ترفق بعجوز أو تغفل امرأة. وكان في جيش يحيى أربعة آلاف زنجي هتكوا أعراض نسوة الموصل وزنوا بهن قسرا، فأمسكت امرأة بلجام فرس يحيى وعيّرته: ألست من بني هاشم؟ ألست ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ أما تأنف للعربيات المسلمات أن ينكحهن الزنج؟ فتملكته الغيرة، فأغرى الزنج من عسكره بأخذ الرواتب والإنعامات، فاجتمعوا لذلك، فأبادهم عن آخرهم(١٢).

وقد سفك المسلمون دماءهم بأيديهم على أعتاب العرش والسلطان أكثر مما بذلوها في محاربة أعداء الله. وذلك غيض من فيض. ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.

وكان من الطبيعي أن ينتهز الأعداء تطاحن المسلمين وصراعهم من أجل السلطة والنفوذ، وانصرافهم إلى الاقتتال فيما بينهم، مما اضطر المسلمين أن يدفعوا الجزية لأعدائهم عن يد وهم صاغرون!. "ففي سنة ٩٧٥م اجتاح الامبراطور البيزنطي يوحنا تزيمسكيس (يوحنا شمشيق) الشام واضطر دمشق للتسليم ودفع الجزية وقبول حامية بيزنطية فى المدينة، ويستولي علي طبرية وقيسارية والقدس والرملة وعكا وصيدا وبيروت وجبيل(١٣).

وفي سنة سبعين من الهجرة "ثارت الروم واستجاشوا على من بالشام واستضعفوهم لما يرون من الاختلاف الواقع بين مروان وابن الزبير، فصالح عبد الملك ملك الروم، وهادنه علي أن يدفع إليه عبد الملك في كل جمعة ألف دينار خوفا منه علي الشام(١٤).

الحاكم من المنظور الإسلامي

لا يجوز الخلط بين مقام الخليفة ومقام النبي صلي الله عليه وسلم، ولا ينبغي إضفاء أي قدسية علي الخليفة توهما أنه يقوم مقام النبي في الأمة الإسلامية، "وقياس منصب الخلافة علي منصب رسول الله صلي الله عليه وسلم وإعطاء الخليفة كل السلطات التي زاولها الرسول أدى إلى استبداد معظم الحكام المسلمين، وبالتالي فسدت أمور الدنيا والدين"(١٥). وسلطات الخليفة مستمدة من الأمة بمقتضي البيعة، وهذه السلطة ليست مفوضة له من الله أو من قيامه مقام الرسول صلى الله عليه وسلم. لذا نختلف في الرأي مع من يقول: "إن منزلة الخليفة من الأمة منزلة رسول الله من المؤمنين، له عليهم الولاية العامة والطاعة التامة"(١٦). فطاعة الأمة للحاكم رهن باضطلاعه بالمهام الموكولة إليه ووفائه بالشروط والعهود التي قطعها على نفسه للقيام على مصالح الأمة، ولا يقع ضمن اختصاصات الخليفة أي مهام تشريعية أو حتي تفسير آية من الآيات أو الأحاديث النبوية، فمهمته هي تنفيذ الدستور الإسلامي. أما سلطتا التشريع والقضاء فمستقلتان وليستا ضمن اختصاصه.

وفي ضوء ما سبق، لنا أن نختلف تماما مع من يقول: "فالحاكم الإسلامي له أن يؤول القرآن، ويفسر الحديث، ويبسط الأحكام، ويقيس الأمور بأشباهها حتي يساير المصلحة العامة أو حتي يساير المنقول المعقول، وإذا كان في الأمر جديد فعليه أن يستبد برأيه "(١٧).

يقول توماس أرنولد: "الخليفة حاكم سياسي وديني، ولكن وظيفته الدينية لا تتعدى المحافظة على الشؤون الدينية المقررة في الإسلام، وليس له وظائف دينية كهذه التي ينعم بها البابا، من عصمة وغفران للخطايا، فإن مثل هذه الأمور ليست من شأن الخليفة في كثير ولا قليل، وإنما هي شئ بين المرء وربه. والله وحده عند المسلمين يغفر ويصفح ويمحق الذنوب"(١٨).

إن الكثيرين يعتقدون أن هناك صورة واحدة للنظام السياسي الذي يعتبرونه "إسلاميا"، تلك "هي صورة الخلافة التي عرفتها الدولة الإسلامية منذ وفاة الرسول. والواقع أن لفظ الخلافة أو أو الإمارة الذي أصبح منذ بدء تدوين العلوم، وأصبح للبحوث الإسلامية نصيب منه" علما علي نظام الحكم في الدولة الإسلامية لا يعني في مدلوله السياسي أو الدستوري أكثر من تنظيم رئاسة الدولة تنظيما يشمل اختيار الرئيس وتقرير حقوقه وواجباته، علي نحو يشير إلي محاولة اتباع المثل الأعلي الذي كان قائما في بداية نشوء الدولة الإسلامية، حين كان الرسول صلي الله عليه وسلم يتولى رئاستها. لكن هذا اللفظ "الخلافة" لا يدل على نظام حكم معين محدد التفاصيل. بل لإنه ليس في الشريعة الإسلامية نظام حكم معين محدد التفاصيل. وإنما جاءت الشريعة الإسلامية في هذا المجال بالقواعد العامة فحسب(١٩). ولم يرد في القرآن الكريم أو في السنة النبوية شكل ثابت للحكم حتي لا تصبح نظرية الحكم قالبا جامدا يتناقله المسلمون علي مر الأجيال ظنا منهم أن هذا الشك الثابت أو القالب الجامد موصي به من الدين بصرف النظر عن ضرورات العصر ومتغيراته التي تتطلب مواءمة وتعديل أنظمة الحكم ومؤسساته وفقا لحاجات الأجيال. واكتفي الدستور الإسلامي (القرآن والسنة) بإيراد الأسس العامة لنظام الحكم من منظور الإسلام. ويبين الحدود التي لا يجوز الخروج عنها أو تجاوزها: كالشورى والعدل والمساواة وسيادة القانون. كما أكدت السنة النبوية علي هذه المبادئ. ولم يشأ رسول الله صلي الله عليه وسلم أن يوصي بشكل محدد للخلافة ونظام الحكم حتي لا يعتبره الناس جزءا من السنة والدينفلا يحيدون عن هذا الشكل ويغفلون عن مواءمته إن دعت الظروف لذلك، فيصيبهم البوار. وهذا الإغضاء من رسول الله صلي الله عليه وسلم عن تحديد شكل للخلافة ونظام الحكم يتفق مع العمومية التي تناول القرآن بها هذه المسألة.

ولو كان الله يعلم الخير في غير ذلك التعميم وطرح الأسس دون التفصيلات وإرساء المبادئ دون الأشكال، لنص علي نظام بعينه يأخذ به المسلمون حتي قيام الساعة. وقد قال الله تعالي: "اليوم

أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا" ، ومقتضيات هذا التمام تعني بالضرورة عدم إغفال أي أمر يكون فيه صلاح الناس في دنياهم وأخراهم، فضلا عن أن يكون ذلك الأمر متعلقا بالنظرية السياسية ونظام الحكم. كذلك فإن عدم خوض رسول الله صلي الله عليه وسلم في تفصيلات محددة للنظام السياسي لا يعد سهوا منه – حاشا لله – يستوجب وقوع المسلمين في حيرة. لذا ننكر قول من يقول: "لو كان الإسلام دينا ودولة لجاء القرآن بتفصيل محكم لنظام الدولة وسياستها، ولوضع النبي صلي الله عليه وسلم نظاما مفصلا للحكومة الإسلامية، ولكنه انتقل إلي الرفيق الأعلي ولم يستخلف أحدا علي المسلمين، وترك المسلمين في حيرة(!!!) من هذا الأمر ومن النظام الذي يتبع(٢٠).

ومن ينعم النظر في تاريخ الأمم والبلدان يتبين له أن نظم الحكم والنظريات السياسية تتبدل وتتباين بمرور الوقت منذ فجر التاريخ، فلم تجر على وتيرة واحدة أو شكل محدد أو قالب محدد. وخاضت الأمم تجارب مختلفة فجربت النظم الشمولية والديكتاتورية، والملكية، والاستبدادية، وغير ذلك. وانتهت بها تجاربها إلى التوصل إلى النظام الديموقراطي المطبق في الغرب حاليا، وهو أقرب النظم للتصور الإسلامي للحكم. ويجدر بنا في هذا المقام، وكل مقام، أن نربأ بتصوراتنا الإسلامية عن تشبيهها بأى تصورات أخرى متوهمين جواز إثبات صحة ديننا وكماله بأدلة مستمدة من تجارب الآخرين. فالنظام الديموقراطي يتفق مع التصور الإسلامي في أن الاختيار للأمة جميعها. غير أن السيادة في النظام الديموقراطي للشعب، ولكنها في النظام الإسلامي لله، ولله وحده. فقد تجمع الأمة في النظام الديموقراطي علي ما يخالف الحق (كإباحة الشذوذ الجنسي، وتقنين زواج الرجل بالرجل مثلا). ولكن في ظل النظام الإسلامي لا قيمة لإجماع الأمة إن كان على باطل يخالف الدستور الإسلامي (القرآن والسنة).

ويقول ليوبولد فايس: "إننا إذا فحصنا الأحكام الخاصة بالشؤون السياسية في القرآن والسنة فلن نجد من بينها ما ينص على (شكل معين) للدولة، وبمعني آخر أن الشريعة لا تضع لنا نموذجا محددا يجب علي الدولة الإسلامية أن تتشكل علي مثاله، ولا هي تضع لنا خطة مفصلة لنظرية دستورية. هذا علي الرغم من أن النظام السياسي الذي ينبثق عن القرآن والسنة ليس وهما أو خيالا. بل إنه راسخ الدعائم واضح المعالم، وهو يرسم لنا حدودا جلية لمنهاج سياسي صالح للنفاذ والتطبيق في كل الأزمنة وبالنسبة لكل ظروف الحياة البشرية.

ولما كانت غاية هذا المنهاج السياسي أن يكون صالحا للتطبيق في كل الأزمنة وبالنسبة لكل الظروف، فقد جاءت الأحكام المتعلقة به في هيئة مبادئ عامة فقط ولم تتعرض للفروع.

أما عن بحث الفقهاء "ضرورة نصب الخليفة" فنعجب لها أشد العجب، إذ يرون "بالإجماع" !! وجوب نصب الخليفة وأن الأمة تأثم إذا تركت ذلك. ونعجب لبحث فكرة ضرورة تنصيب الخليفة وكأن من الممكن للأمة أن يستقيم أمرها بلا حاكم يسوس أمرها، وبحث البديهيات يعد ضربا من إضاعة الوقت والجهد، وما أشبهه بحرث الماء. لذا نختلف مع من يقول: "ولكن الشئ الواقع هو أن أحدا من العلماء لا يستطيع أن يقيم الدليل القاطع على وجوب ذلك –أي الإمامة– بآية من القرآن الكريم، ونريد طبعا آية صريحةلا سبيل إلى الشك في مدلولها ومعناها(٢١). وكما كانت السنة مصدرا من مصادر التشريع، وكثيرا ما فصلت ما أجملته النصوص القرآنية، لذا نجيب عن الاستفسار السابق بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول: "إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا عليهم أحدهم"(٢٢). وإذا كان الأمر هنا هو إمارة واحد على اثنين أثناء السفر، فما بال الإمارة علي أمة.

هوامش الفصل السادس

١ – جلال الدين السيوطي "تاريخ الخلفاء"

٢ – أحمد حسين "موسوعة مصر – الحزء الثاني"

٣ – جلال الدين السيوطي "تاريخ الخلفاء"

٤ – المرجع نفسه

٥ – المرجع نفسه

٦ – أبو جعفر الطبري "تاريخ الطبري"

٧ – جلال الدين السيوطي "تاريخ الخلفاء"

٨ – عماد الدين بن كثير "البداية والنهاية"

٩ – المرجع نفسه

١٠ – المسعودي "مروج الذهب ج٣"

١١ – ابن الأثير – ابن كثير – ابن خلدون

١٢ – ابن الأثير – ابن خلدون

١٣ – محمد غريب جودة "موجز تاريخ العالم"

١٤ – ابن كثير "البداية والنهاية"

١٥ – د.أبو المعاطي أبو الفتوح "حتمية الحل الإسلامي"

١٦ – د.علي حسني الخربوطلي "غروب الخلافة الإسلامية"

١٧ – نفس المصدر السابق

١٨ – المصدر السابق

١٩ – د.محمد سليم العوا "في النظام السياسي للدولة الإسلامية"

٢٠ – د.علي حسني الخربوطلي "غروب الخلافة الإسلامية"

٢١ – ليوبولد فايس(محمد أسد) منهاج الإسلام في الحكم

٢٢ –د.على حسني الخربوطلي–غروب الخلافة الإسلامية

٢٣ – رواه أبو داود

الفصل السابع

المسلمون لم يزاولوا الشورى

ولا حرية

الرأى بعد خلافة الشيخين

-لم نمارس الشورى طوال تاريخنا كله باستثناء ثمانية عشر عاما فقط من الخلافة الراشدة

-هراء أن الشورى مُعْلِمة وليست مُلزِمة

-تحول الخلافة إلى ملك عضود

الفصل السابع

المسلمون لم يزاولوا الشورى ولا حرية الرأى بعد خلافة الشيخين

يمكن القول إن المسلمين لم يمارسوا حرية الرأى والاختيار، ولم يعرفوا إلى الحكم الشورى طريقا طوال تاريخهم كله، باستثناء ثمانية عشر عاما فقط، هى مدة خلافة سيدنا أبى بكر الصديق، سنتان، وخلافة الفاروق عمر بن الخطاب، عشرة أعوام، والنصف الأول من مدة خلافة سيدنا عثمان بن عفان وقدره ستة أعوام، من ١٢ سنة مدة خلافته كلها، وبذا تصبح مدة الحكم المثال هى ١٨ عاما لا غير، ولم تكن هذه المدة كافية لتربية الأمة شوريا (ديموقراطيا)، فممارسة الحكم الشورى بشقه الأساسى، ألا وهو المعارضة، تتطلب تربية الناس على هذه الممارسة حتى يألفوها

وتصبح جزءا من الآلية السياسية، ولكن اعتبرت معارضة الحكام من قبيل عصيان الله ، بعد أن فسر فقهاء السلطان وعملاؤه الآية الكريمة " وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم " على غير مقصدها، وانظر بعد ذلك فى أيامنا هذه تحريم ممارسة الأنشطة السياسية فى المدارس والجامعات بل تجريمها فى النقابات المهنية وغيرها، وذلك فى معظم البلدان العربية تقريبا .

إن الحكم الشورى (والديموقراطى) هو الذى يهيئ الفرصة الحقيقية لاختيار أفضل المرشحين لتولى منصب رئيس الدولة، وفى ظل الحكم الاستبدادى غاب عن الساحة القادرون فعلا على سياسة أمور الأمة بحنكة واقتدار يحفظ لها تماسكها ووحدتها وقوتها، فاستحكم الضعف السياسى والجمود الفكرى، فأغلق باب الاجتهاد وأصيب عقل الأمة بالوهن، وكان ذلك فى القرن الرابع الهجرى وهو البداية الفعلية لخروج الأمة الإسلامية من التاريخ كقوة حضارية فاعلة وإن استمر عطاء علماء المسلمين عدة قرون بعد ذلك بفعل قوة دفع النهضة العلمية التى نشأت فى أواخر القرن الثامن الميلادى على أيدى علماء المسلمين والعرب فى عهدىْ هارون الرشيد وابنه المأمون، ومع غياب مركزية الإدارة انقسمت الدولة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى إلى ما كانت عليه قبل الفتح العربى "فصارت فارس والرى وأصبهان والجبل فى أيدى

بنى بوية، وكرمان فى يد محمد بن إلياس، والموصل وديار ربيعة وديار بكر وديار مضر فى أيدى بنى حمدان، وأصبحت مصر والشام فى يد محمد بن طغج، والمغرب وأفريقية فى يد الفاطميين، والأندلس فى يد عبد الرحمن الناصر، وخراسان فى يد نصر بن أحمد، والأهواز وواسط والبصرة فى يد البريدين، واليمامة والبحرين فى يد أبى طاهر القرمطى، وطبرستان وجرجان فى يد الديلم، ولم يبق فى يد الخليفة العباسى إلا بغداد وأعمالها "[١]!!!

كفل الإسلام حرية الرأى والتعبير، يقول الله تعالى "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون"، ويقول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم: "أكرم الشهداء على الله عز وجل رجل قام إلى وال جائر فأمره بالمعروف ونهاه عن المنكر فقتله" .

وكانت حرية الرأى والاختيار مكفولة تماما فى عهد الشيخين أبى بكر وعمر، وكان للمرء أن يقبل أو يعارض ما يراه حقا من الآراء دون أن تضرب عنقه، وقد رفض كل من سعد بن أبى وقاص وعبد الله بن عمر مبايعة على بن أبى طالب وتركهما على لحالهما دون مصادرة حرية اختيارهما، فى حين أمر معاوية بن أبى سفيان بضرب عنق من يعارض البيعة ليزيد ابنه، وتمت

ملاحقة الحسين بن على وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر لإرغامهم على مبايعة يزيد، واستمرت ملاحقتهم حتى قتل الحسين وعبد الله بن الزبير، كذلك لم يتعرض أحد بسوء لسعد بن عبادة حينما عارض مبايعة أبى بكر الصديق يوم السقيفة، ذلك كان الحال فى عهد الحكم المثال، فحرية الرأى والاختيار مكفولة ولا تثريب على من يرفض مبايعة من لا يراه مستوفيا شروط الحاكم .

نهى الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان الناس عن الكلام بحضرته، مجرد الكلام، ناهيك عن إبداء رأى معارض، وهو أول من نهى عن الكلام بحضرة الخلفاء، وهو من قال متوعدا: "والله لا يأمرنى أحد بتقوى الله بعد مقامى هذا إلا ضربت عنقه "[٢] .

ويقول الحجاج بن يوسف الثقفى طاغية بنى أمية: " والله لا آمر أحدا أن يخرج من باب من أبواب المسجد، فيخرج من الباب الذى يليه إلا ضربت عنقه "[٣] .

قال الصحابى الجليل أبو ذر الغفارى، والعهد ما زال قريبا من عصر النبوة، إلى معاوية الذى كان قائما ببناء قصر الخضراء بدمشق: "إما أنك تبنى هذا القصر بأموال المسلمين دون حق لك فيها، وإما أنك تبنيه من مالك وهو تبذير، فشكا معاوية أبا ذر إلى الخليفة عثمان بن عفان، وحذره من كلام أبى ذر الذى يؤلب

الناس عليهم، فأمر عثمان بنفيه، ولم ينقذ عنق أبى ذر إلا أنه صحابى " .

وكان زياد بن أبيه – المعروف بزياد بن أبى سفيان – "كان يجمع الناس بالكوفة بباب قصره يحرضهم على لعن على بن أبى طالب كرم الله وجهه، فمن أبى ذلك عرضه على السيف "[٤] .

وكان سيدنا عمر بن الخطاب يخطب فى الناس قائلا: أيها الناس اسمعوا وأطيعوا، فقال أحدهم: لا سمع ولا طاعة ياعمر، فقال عمر: لمَ ياعبد الله ؟ قال: لأن كلا منا أصابه قميص واحد من القماش الذى ورد من الشام وأنت أطول منا فكيف يكفى القماش ليستر عورتك؟ فقال له الخليفة: مكانك، ثم نادى ولده عبد الله الذى شرح للناس أنه أعطى أباه نصيبه من القماش ليكمل به ثوبه، فقال الرجل لعمر: الآن السمع والطاعة، تلك كانت حدود المعارضة وحرية إبداء الرأى أيام الفاروق، وشتان بينها وبين حدودها أيام غير الشيخين .

وأوصى معاوية بن أبى سفيان واليه على الكوفة المغيرة بن شعبة بأن يداوم على شتم على بن أبى طالب والترحم والاستغفار لعثمان بن عفان، وأنكر ذلك رجل يدعى حجر، وقال: " أنا أشهد أن من تذمون أحق بالفضل ومن تزكون أولى بالذم "، فأمر معاوية بضرب عنق حجر بن عدى، رغم شفاعة السيدة عائشة له،

وكذلك تم قتل سبعة من رفاقه، ودفن الثامن حيا وهو عبد الرحمن بن حسان .

وقال المسور بن مخرمة إن يزيد بن معاوية بن أبى سفيان يشرب الخمر، ولما بلغ يزيد ذلك، وكان أميرا للمؤمنين، أمر واليه على المدينة بإقامة حد شرب الخمر على...على المسور بن مخرمة!!

ويصف عبد الرحمن الكواكبىُ المستبدَ بقوله: "إن المستبد يتحكم فى شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم، ويحاكمهم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنه الغاصب المتعدى، فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من الناس، يسدها عن النطق بالحق والتداعى لمطالبته "، قال الكواكبى هذا الكلام منذ قرن تقريبا، وكأنه يصف الأحوال فى أيامنا هذه، إذ ما زالت كعوب أرجل المستبدين على أفواه الملايين من الناس، رحمك الله ياكواكبى.

قالت امرأة لعمر بن الخطاب وهو فى الطريق، "رويدك ياعمر حتى أكلمك كلمات قليلة، فقال لها: قولى، قالت: ياعمر، عهدى بك وأنت تسمى عميْرا فى سوق عكاظ تصارع الصبيان فلم تذهب الأيام حتى سميت عمر، ثم لم تذهب الأيام حتى سميت أمير المؤمنين، فاتق الله فى الرعية، فبكى عمر"[٥] .

ذلك كان شأن الفاروق عمر بن الخطاب الغنى عن كل تعريف، فما بالكم بالوليد بن عبد الملك، ذلك الخليفة الأموى الذى كان

يمسح فمه بكم ثيابه بعد تناول الطعام، يقول مخاطبا الناس من على المنبر: "إنكم كنتم تكلمون من كان قبلى من الخلفاء بكلام الأكفاء، وتقولون يامعاوية، ويا يزيد، وإنى أعاهد الله: لا يكلمنى أحد بمثل ذلك إلا أتلفت نفسه!، فلعمرى إن استخفاف الرعية براعيها سيدعوها إلى الاستخفاف بطاعته والاستهانة بمعصيته"(٦).

وكان الشاعر منصور النمرى يميل إلى الشيعة وهم منافسو هارون الرشيد والعباسيين، ونظم قصيدة يمدح بها السيدة فاطمة الزهراء قائلا عنها: مظلومة والإله ناصرها، وحنق هارون الرشيد على هذا الشاعر، وأمر أحد رجاله قائلا: "اخرج فى ساعتك هذه، فخذ منصور النمرى، فسل لسانه من قفاه، واقطع يده ورجله، ثم اضرب عنقه، واحمل إلى رأسه، واصلب هناك بدنه "، ولم يعف الشاعر المسكين من هذا المصير المرعب سوى أنه قد وافته المنية قبل أن يدركه رسول الخليفة، وقال هارون للرجل الذى بعث به لقتل الشاعر، ألا إذا صادفته ميتا فاحرقه بالنار "(٧) .

وكان الاشتغال بالسياسة، أو ما يظن أنه سياسة، تجاوزا خطيرا يأباه المستبد ولا يسمح به، حتى وإن كان ذلك بعض نصائح أو إرشادات يسوقها كاتب أو مفكر ضمن كتاب له إلى الخليفة

بغرض النصح والأمر بالمعروف، هذا ما كان من أمر ابن المقفع مع الخليفة العباسى أمير المؤمنين المنصور .

" تجرأ ابن المقفع، صاحب المكانة الرفيعة فى الأدب العربى، وكتب "رسالة فى الصحابة" أرسلها إلى الخليفة المنصور بدأها بمدحه، وتفضيله على الأمويين، لكنه تجرأ وعين من نفسه مشيرا يشير إلى "ولى النعم"! أشار عليه بالاهتمام بالجنود فى خراسان وضمان أرزاقهم، وأن يضع لهم قانونا يعصمهم من جور العمال والحكام ويضمن لهم حياة هادئة، ثم انتقل إلى أهل العراق فأوصى بهم أمير المؤمنين خيرا، لأنهم ظلموا أيام بنى أمية! وليس ذلك فقط بل أنه انتقل إلى الأحكام الفقهية فرأى أن يصدر الخليفة كتابا يلزم الفقهاء على اختلافهم بالأخذ به فلا يكون فى الأحكام تناقض.....فماذا يكون جزاء هذه "الوقاحة"؟ أرسل المنصور إلى والى البصرة سفيان بن حبيب يأمره بقتله، فدعاه الأخير إلى ديوان الحكومة، وأدخله المقصورة وإذا بها تنور وقال له: " والله لأقتلنك قتلة يسير بذكرها الركبان"! وأخذ يقطع من جسمه أجزاء ويضع كل قطعة فى النار وهو يراها تحترق حتى مات! وقيل للناس أن ابن المقفع قتل بسبب الزندقة "[٨]، تلك كانت حدود التعبير عن الرأى أيام "أمير المؤمنين" الخليفة المنصور العباسى .

وعندما عقد الوليد بن يزيد لابنيه الحكم وعثمان البيعة من بعده، وجعلهما وليى عهده أحدهما بعد الآخر، أشار عليه سعيد بن بيهس بن صهيب، بألا يعهد بالولاية لابنيه بسبب صغر سنهما، وأشار بمبايعة عتيق بن عبد العزيز بن الوليد، فما كان من الوليد إلا أن غضب وحبس سعيد بن بيهس حتى مات فى الحبس!، حبس ومات فى سجنه لمجرد إبداء رأى وإسداء نصيحة، تلك كانت حدود التعبير عن الرأى ومزاولة الشورى عند خلفائنا .

ولما

امتنع سعيد بن المسيب عن البيعة للوليد وسليمان ابنى عبد الملك بن مروان، كان جزاؤه أن طافوا به وهو يرتدى سروالا قصيرا لا يستر سوى عورته، ثم حبسوه وضربوه ستين سوطا .وذات مرة أطال الوليد بن عبد الملك خطبة الجمعة حتى اصفرت الشمس، فقام إليه رجل فقال: " إن الوقت لا ينتظرك وإن الرب لا يعذرك، فأجابه الوليد: صدقت ومن قال مثل مقالتك فلا ينبغى له أن يقوم من مقامك، فقتله حرسه "[٩] .

بيعتا سيدنا أبى بكر الصديق وسيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنهما

بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم، تداول المسلمون الأمر بينهم فى سقيفة بنى ساعدة، ورشح أبو بكر الصديق رضى الله عنه عمر بن الخطاب وأبا عبيدة بن الجراح، لكنهما قالا له، لا والله لا نتولى هذا الأمر عليك، ثم استطردا فى سرد مبررات اختياره للبيعة: "فإنك أفضل المهاجرين، وثانى اثنين إذ هما فى الغار، وخليفة رسول الله عليه الصلاة والسلام"، وانتهى الأمر بمبايعة أبى بكر الصديق، وكان الأنصار قد رشحوا سعد بن عبادة، ولما آل الأمر إلى أبى بكر الصديق نزلوا على رأى الجماعة، ولم يتعرض سعد بن عبادة، الذى كان يمثل المعارضة – أو المرشح المنافس بلغة العصر – لم يتعرض للتنكيل أو الترهيب، ولم ينتقص له حق من الحقوق ، إذ لم تكن بعد المشاركة فى المطالبة بالسلطة

وتداولها الشرعى منكرا من المنكرات فذاك أصبح فى ما بعد فى ظل الاستبداد والحكومات الشمولية .

كان ذلك ما دار فى سقيفة بنى ساعدة، مشاورات ومداولات على أفضل ما يحدث فى ظل الحكومات الديموقراطية الحديثة، ورأى أغلبية ومعارضة، دونما إكراه أو استبداد أو فرض للرأى أو تزييف فى فرز أصوات الناخبين، والسنة التى استنها أبو بكر الصديق رضى الله عنه هى تولى السلطة عن طريق الاختيار ثم البيعة، أو الترشيح ثم الانتخاب بلغة العصر، ولم يطلبها أو يسعى إليها، " وفى الدساتير الوضعية نص على حق الشعب فى اختيار الحاكم أو رئيس الدولة بالانتخاب، والانتخاب يقابله البيعة فى الإسلام، وشتان بين الكلمتين: فالانتخاب يعنى مجرد الموافقة على رئاسة الحكم، بينما البيعة تعنى الموافقة على رئاسته مع التعهد له بمعاونته على الحق وبردعه عن الباطل، والجهاد فى سبيل الله ومصالح الوطن والرعية المسلمة حتى الموت، فالاصطلاح الإسلامى الذى جاء به القرآن أوسع معنى، وأدق دلالة، واكثر التزاما من كلمة الانتخاب التى جاء بها الغرب "[١٠] .

" ويقف الخوارج مع الرأى القائل بأن (الاختيار والبيعة) هما الطريق لنصب الإمام، ومن ثم فهم أعداء لفكر الشيعة القائل بأن الإمامة شأن من شؤون السماء، لا اختصاص فيها للبشر "[11] .

ولما قام أبو بكر الصديق خطيبا بعد توليه الخلافة قال، أول ما قال: "يأيها الناس إنما أنا مثلكم"، فلم يدعِ امتيازا أو تفردا أو علوا على القانون، إلى أن قال: "فإن استقمت فتابعونى، وإن زغت فقومونى"[12]، وفى ذلك إطلاق ليد الأمة فى مساءلة الحاكم، وجعل متابعته وطاعته رهن باستقامته، كما فيه تخويل الأمة حق تقويم الحاكم إذا انحرف عن الجادة، فى حين نجد عبد الملك بن مروان الأموى يقول بعيد توليه السلطة: " والله لا يأمرنى أحد بتقوى الله بعد مقامى هذا إلا ضربت عنقه "[13]، وكان عبد الملك قد بويع بالخلافة بعهد من أبيه فى خلافة ابن الزبير، فلم تصح خلافته وبقى متغلبا على مصر والشام، ثم غلب على العراق وما والاها إلى أن قتل ابن الزبير سنة ٧٣ هجرية، فصحت خلافته من يومئذ "[14]، وقد أوصى عبد الملك بالبيعة لابنه الوليد ابن عبد الملك، ولم يفته أن ينصحه بكيف ينتزع الموافقة من الرعية بطريقة كل مستبد، فقال له وهو على فراش الموت: "وادع الناس إذا مت إلى البيعة، فمن قال برأسه: هكذا فقل بسيفك: هكذا "[15]، أى من

أومأ برأسه رافضا البيعة، فعليك بضرب عنقه. ولما أراد سليمان بن عبد الملك التوصية بمن يخلفه "دعا بقرطاس فكتب فيه العهد ودفعه إلى رجاء بن حيوة، وقال له: اخرج إلى الناس فليبايعوا على ما فيه مختوما، فخرج فقال: إن أمير المؤمنين يأمركم أن تبايعوا لمن فى هذا الكتاب!!! قالوا: من فيه؟ قال: هو مختوم لا تخبروا بمن فيه حتى يموت، قالوا: لا نبايع، فرجع إليه فأخبره، فقال سليمان بن عبد الملك: انطلق إلى صاحب الشرطة والحرس فاجمع الناس ومرهم بالبيعة، فمن أبى فاضرب عنقه، فبايعوا "[١٦].

لما حضرت أبا بكر الصديق الوفاة، عزم على اختيار الفاروق عمر بن الخطاب خلفا له، لكنه يعلم أن الأمر ليس له وحده، بل هو شورى، فعرض الأمر على الصحابيين الجليلين عبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان، فأقرا هذا الاختيار، وبعد اطمئنانه على موافقتهما، وهما من الثقات، ومن العشرة المبشرين بالجنة، أجاز اختياره لاستخلاف عمر، ثم طرح الأمر على الناس للمبايعة، فبايعه الناس، والصديق لم يستأثر برأيه، ولم يوصِ بالخلافة إلى أحد من أبنائه أو عشيرته، ولما كانت الغاية الأساسية من الترشيح والانتخاب، أو الاختيار والبيعة، هى اختيار أفضل من يمكنه الاضطلاع بمهام الحكم، ترى من كان يفضل

الفاروق عمر الذى قال فيه سيد الخلق عليه الصلاة والسلام: لقد كان فى من كان قبلكم ناس محدثون من غير أن يكونوا أنبياء، فإن يكن فى أمتى أحد فهو عمر، كما قال عليه الصلاة والسلام: إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه .

وكان الصديق حريصا على تجنب الصراع على السلطة بعد وفاته، لذا رأى أنه من الأصوب ترشيح وتزكية الفاروق عمر، ثم يعرض الأمر للشورى دون قسر أو مصادرة لحق الأمة فى اختيار من ترى، وقال الصديق: "اللهم إنى لم أرد بذلك إلا إصلاحهم، وخفت عليهم الفتنة "، وقد خاف على المسلمين الشقاق فى وقت كانت فيه جيوش المسلمين موزعة بين الفرس والروم، وتلقى مشقة من تكاتف الأعداء عليها، وفى مثل هذه الظروف عادة تفرض الدول إجراءات مؤقتة استثنائية كالأحكام العرفية أو تطبيق قانون الطوارئ، أو تعيين حاكم عسكرى أو ما شابه ذلك لإحكام القبضة، وتوحيد القوى لمجابهة الأعداء وتجاوز الأزمة الطارئة التى تواجهها الأمة، إلا أن الصديق أجرى الأمر وفقا للأصول التى أراد لها أن تكون مرعية من بعده وهى الاختيار والبيعة، وكان حق الاعتراض مكفولا، فهذا على بن أبى طالب كرم الله وجهه يقوم معترضا على من طلب استخلافه، قبل أن يعرف أنه عمر بن الخطاب، ولما عرف أنه عمر، طابت نفسه بهذا الاختيار، وفى

ضوء ما سبق، نرى أن خلافة عمر ابن الخطاب كانت إلى الاختيار والبيعة أقرب منها إلى الاستخلاف بالعهد أو التعيين، لذا لا نرى رأى القائل بأن: "أبا بكر لم يشأ أن يدع الأمر للناس ليختاروا من يشاءون، فأوصى لعمر بن الخطاب "[١٧] .

وربما كانت شبهة "التعيين والعهد" هى ما حدت بالماوردى فى كتابه الأحكام السلطانية إلى القول بجواز التولية بالاستخلاف والعهد، إلا أن "أبا بكر وعمر خصوصية لا يجوز القياس عليها – إذا صح أن ما فعله أبو بكر كان استخلافا لعمر– خصوصية فيمن استخلف، وخصوصية فى المستخلف نفسه، وقد أثبت التاريخ الإسلامي كله أن نموذج الرجلين لم يتكرر بعدهما قط"[١٨] .

ومما يؤكد تلك الخصوصية حديث النبى صلى الله عليه وسلم: إنى لا أدرى قدر بقائى فيكم، فاقتدوا باللذيْن من بعدى ،وأشار إلى أبى بكر وعمر رضى الله عنهما، كما قال الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم موجها حديثه إلى أبى بكر وعمر رضى الله عنهما: لو اجتمعتما فى مشورة ما خالفتكما.

" ولو أردنا التكييف الصحيح لما فعله أبو بكر، فإننا نعتقد أنه لم يكن استخلافا، وإنما ترشيحا لمنصب الخلافة، وذلك نلحظه فى

خطبة أبى بكر للمسلمين التى أعلن بها ترشيح عمر للخلافة، فانه يقول: أترضون بمن استخلف عليكم؟ فإنى والله ما آلوت من جهد الرأى، ولا وليت قرابة، وإنى قد استخلف عليكم عمر ابن الخطاب، فاسمعوا له وأطيعوا، فقال المسلمون: سمعنا وأطعنا، أى أنهم رضوا بترشيح عمر لمنصب الخلافة، ولو أنهم أبوا ذلك لما عقدت له البيعة، ولو أن فعل أبى بكر كان استخلافا لعمر وليس ترشيحا له، لكان له أن يتولى منصب الخلافة دون حاجة إلى بيعة من المسلمين، أى أن عمر استمد شرعية خلافته من بيعة المسلمين له،وليس من مجرد ترشيح أبى بكر إياه "(١٩) .

وماذا عن استخلاف معاوية بن أبى سفيان لابنه يزيد؟ قام معاوية خطيبا فى الناس فقال: "أيها الناس، قد علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض ولم يستخلف أحدا، فرأى المسلمون أن يستخلف الناس أبا بكر وكانت بيعته بيعة هدى، فعمل بكتاب الله وسنة نبيه، فلما حضرته الوفاة رأى أن يستخلف عمر، فعمل عمر بكتاب الله وسنة نبيه، فلما حضرته الوفاة رأى أن يجعلها شورى بين ستة نفر اختارهم من المسلمين فصنع أبو بكر ما لم يصنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصنع عمر ما لم يصنعه أبو بكر، كل ذلك يصنعونه نظرا للمسلمين، فلذلك رأيت أن أبايع ليزيد

لما وقع الناس فيه من الاختلاف، ونظرا لهم بعين الإنصاف "، وكلام معاوية يشرح نفسه، إذ يخلو من المنطق السليم، ويزيف الأمر فى وضوح .

تحول الخلافة الراشدة إلى ملك عضود

قال سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم: (الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تكون ملكا)، وهذه المدة انتهت فى ربيع الأول عام ٤١ هجرية حين تم ذلك التحول على يد معاوية بن أبى سفيان بعد ٣٠ سنة بالضبط من وفاته عليه الصلاة والسلام، وقد تهيأت إرهاصات هذا التحول مع الملابسات والظروف التى أدت إلى الثورة على سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه، فقد نقم الناس عليه اختصاصه أهله بالعطايا والمناصب فى ما رآه هو من قبيل صلة الرحم، "ولكن هل ممكن أن ننكر أن أصح سياسة – من

حيث التخطيط والتدبير هى تلك التى اختارها أبو بكر وعمر فى معاملة أهليهما وذوى قرباهما، والتى أوصى بها عمر كل من كان يحتمل استخلافه بعده؟ وهل يمكن التردد فى التسليم بأن سياسة سيدنا عثمان التى سار عليها – بعد تخليه عن هذه التوصية – لم تكن سياسة ناجحة من حيث التخطيط، بل وأثبتت فشلها الذريع فى الواقع العملى؟ وبالطبع لم يدرك سيدنا عثمان عيوب وأخطاء هذه السياسة التى نتجت فى ما بعد، ولا يمكن أن نقِر صواب رأى الخليفة فى جعله واحد من عائلته أمينا عاما للدولة وهو ابن عمه مروان بن الحكم، وجاءت فترة من الفترات فى حكم سيدنا عثمان كان فيها كل ولاة مصر وحكامها من أهله "[٢٠]، وليس من ريب فى أن اختصاص الأقارب بالمناصب يقع ضمن تخويل الحاكم امتيازات استثنائية، ومصادرة لحق المواطنين فى تبوأ المناصب الهامة وفقا للكفاءة وليس للقرابة، ولم يسند الرسول الكريم أى منصب لأحد من بنى هاشم سوى سيدنا على بن أبى طالب، ولم يعهد سيدنا أبو بكر الصديق لأحد من أقاربه بأى منصب أثناء مدة خلافته، ولم يعين سيدنا عمر طوال مدة خلافته الممتدة عشرة أعوام سوى واحد من قومه فى منصب صغير وسرعان ما عزله، لكن سيدنا عثمان عزل سعد بن أبى وقاص من حكومة الكوفة وولى عليها الوليد بن عقبة بن أبى معيط أخاه لأمه، ثم ولى عليها

فى ما بعد أحد أقاربه هو سعيد بن العاص، كذلك نحى أبا موسى الأشعرى عن حكومة البصرة وولى مكانه ابن خاله عبد الله بن عامر، وأقال عمرو بن العاص من حكومة مصر وولاها لأخيه للرضاعة عبد الله بن سعد بن أبى سرح، كذلك جمع سيدنا عثمان لمعاوية ولاية دمشق وحمص وفلسطين والأردن ولبنان، وكانت ولايته أيام عمر بن الخطاب على دمشق فقط، وكان جميع هؤلاء الولاة من الطلقاء، أى ممن كانوا على عدائهم للإسلام حتى عفا عنهم النبى بعد فتح مكة، أى ليس لهم سابقة فى الإسلام، ولم يتربوا فى مدرسة النبوة كسائر الصحابة، بل كان من هؤلاء الولاة من ارتد عن الإسلام وأهدر النبى دمه وأمر بقتله ولو كان معلقا بأستار الكعبة، ذلك هو عبد الله بن سعد بن أبى سرح الذى ولاه عثمانُ مصرَ، أما مروان بن الحكم، أمين عام الدولة، فكان أبوه الحكم بن أبى العاص عم سيدنا عثمان رضى الله عنه، وكان من الطلقاء، وكان النبى قد نفاه إلى الطائف، ورفض كل من الشيخين عودته من منفاه بعد وفاة الرسول الكريم، "وقد استغل مروان طيبة عثمان وثقته فيه وارتكب من الأعمال ما كانت تقع مسؤوليته على عثمان فى حين أنه كان يقترفها دون تصريحه أو علمه، كما دأب مروان على محاولة إفساد العلاقات الطيبة بين سيدنا عثمان

وأكابر الصحابة حتى اعتبره سيدنا عثمان حاميه وناصحه أكثر من صحابته القدامى "[٢١].

" ولا شك أن هذا الجانب من سياسة سيدنا عثمان رضى الله عنه كان غلطا، والخطأ خطأ على أى حال أيا كان فاعله، أما محاولة إثبات صحته باصطناع الكلام لغوا وعبثا فهو أمر لا يقتضيه العقل، ولا يرضاه الإنصاف، كما أن الدين لا يطالبنا بعدم الإعتراف بخطأ صحابى من الصحابة "[٢٢] .

" وقد ثبت بالفعل من الحوادث التى حدثت بعد تمكين بنى أمية من السلطة أن هؤلاء الناس وإن كانوا أكفاء للسياسة غير الدينية وللإدارة والجيش، إلا أنهم لم يكونوا مناسبين للقيادة الأخلاقية والزعامة الدينية للأمة المسلمة، وهذه حقيقة ظاهرة فى التاريخ أجلى ظهور بحيث لا يمكن لأى تبريرات ودفوع أن تفلح فى إخفائها وتمويهها "[٢٣] .

وبعد أن قتل الثوار سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه، تولى المطالبة بدمه فريقان "أحدهما فيه السيدة عائشة أم المسلمين، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام، والفريق الثانى فريق معاوية بن أبى سفيان، ومع احترامنا لقدر الفريقين ومنزلتهما إلا أنه لا مندوحة من القول بأن موقف كليهما من الناحية القانونية لا

يمكن استصوابه بأى حال من الأحوال، والتصرف الذى كان أكثر بعدا من المشروعية هو تصرف الفريق الأول إذ أنهم بدلا من التوجه إلى المدينة ورفع دعواهم هناك حيث يقيم الخليفة والمجرمون وورثة المقتول، وحيث كانت تتم إجراءات المحاكمة، ساروا إلى البصرة، وجمعوا الجيوش، وحاولا الاقتصاص لدم عثمان فنتج عن هذا إرهاق دم عشرة آلاف بدلا من إراقة دم فرد واحد واضطراب نظام الدولة وعمتها الفوضى "[٢٤]، أما عن معاوية بن أبى سفيان، فقد حاد عن الجادة إذ طلب ثأر سيدنا عثمان لا بوصفه معاوية وإنما بوصفه حاكم الشام، وشق عصا الطاعة على الحكومة المركزية ولم يطالب بتقديم قتلة عثمان للمحاكمة، وإنما طالب بتسليمهم إليه ليقتلهم بنفسه، كما استثار الناس فى الشام بأن وضع لهم فى المسجد قميص سيدنا عثمان المخضب بالدم وكذلك الأصابع المبتورة من يد نائلة زوجته، ووكل معاوية إلى أحد رجاله ترتيب الإتيان ببعض الشهود ليشهدوا أمام أهل الشام أن عليا وحده هو المسؤول عن قتل سيدنا عثمان، فجاء بخمسة رجال شهدوا أمام الناس أن عليا قتل عثمان رضى الله عنه "[٢٥] .

ثم تفاقمت الأحداث بعد موقعة الجمل – التى شارك فيها السيدة عائشة وطلحة والزبير – وموقعة صفين، وخدعة التحكيم التى دبر لها عمرو بن العاص لمصلحة معاوية وفريقه، والمتأمل فى أحداث الفتنة الكبرى وما قبلها، يجد أن من المشاركين فيها بعض الصحابة الأجلاء ممن نوقرهم ونقر بفضلهم، ونسلم أن ما كان منهم هو من قبيل الاجتهاد الذى قد يجانبه الصواب أو يحالفه التوفيق، غير أنه يصعب على المنصف "أن يقبل كل ذلك على أنه (اجتهاد)، ومما لا شك فيه أن جميع صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام – عندنا – يجب احترامهم ومن يغفل ما أدوه من خدمات بسبب خطأ صدر منهم، فقد احتمل ظلما كبيرا ونسى قدرهم، وتطاول عليهم، ولكن الأمر الذى لا يقل عن هذا تطاولا وتعديا هو محاولة اعتبار خطأ أحدهم – إذا أخطأ – (اجتهادا) لا لشىء إلا لأنه صحابى، ولئن أصبح خطأ الكبار (اجتهادا) نظرا لعلو مكانتهم وعظم قدرهم، فكيف لنا أن نمنع من يأتون بعدهم من ارتكاب مثل هذه (الاجتهادات)؟ فالخطأ لا يصبح خطأ مقدسا ذا شرف لمجرد نيل من ارتكبه شرف صحبة الرسول بل إن الخطأ يظهر أكثر وأكثر بعظم مكانة الصحابى وعلو قدره، ويجب أن نكتفى بالقول فقط عن الخطأ أنه خطأ ولا ينفذ من هذا إلى الطعن فى شخص الصحابى ككل "[٢٦].

الشورى

الشورى هى إحدى الدعامات الأساسية لنظام الحكم الإسلامي، وهى الضمان الوحيد للحيلولة دون استبداد الحاكم وانفراده بالرأى، وقد حض الله تعالى على العمل بالشورى وأمر المسلمين بالأخذ بها فيقول جل شأنه: (وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله)، كما يقول فى معرض وصفه لجماعة المؤمنين: (وأمرهم شورى بينهم)، ويرى الشيخ محمد عبده أن فى قوله تعالى فى سورة آل عمران: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) دليلا أقوى، على وجوب الشورى، من الدليل المستمد من الآيتين السابق ذكرهما، إلى أن يقول: (ولكن إذا لم يكن هناك ضامن يضمن امتثال الحاكم للأمر فماذا يكون إذا هو تركه؟ أما هذه الآية فإنها تفرض أن يكون فى الناس جماعة متحدة وقوية تتولى الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر)[٢٧] .

وما اضعف حجة القائلين بان مبدأ الشورى ورَدَ على سبيل الندب لا الوجوب، شأنهم فى ذلك شأن القائلين بأن الشورى غير ملزمة وإنما هى لتطييب الخواطر والنفوس!! ولو كان الأمر كما توهموا لما عدل الرسول صلى الله عليه وسلم عن رأيه، وأخذ برأى شباب

المدينة فى الخروج لملاقاة قريش خارج المدينة لا داخلها قبيل موقعة أحد، ولما أخذ برأى السعدين: سعد بن معاذ، وسعد بن عبادة بشأن مصالحة الأحزاب بثلث ثمار المدينة عامئذ، وكان النبى يرى ذلك، غير أنه عدل عن رأيه وأخذ برأى السعدين إذ رفضا اقتراح إعطاء الأحزاب من ثمار المدينة .ومن الثابت كذلك أن النبى أخذ برأى الحباب بن المنذر فى غزوة بدر باختيار مكان الموقعة بحيث يتقدم المسلمون إلى مواقع الماء دون عدوهم، ومن نافلة القول إن الشورى تكون فى الأمور التى لم يرد فيها نص، أو التى ليس فيها رأى من السنة، كما لا يجوز الأخذ بالرأى الذى انتهت إليه الشورى إن كان يخالف نصا صريحا من القرآن، أو يعارض السنة النبوية .

أما أسانيد القائلين بالندب لا بالوجوب، فمنشؤها سوء تأويل ما حدث فى صلح الحديبية وقتال الرسول صلى الله عليه وسلم لبنى قريظة، ففى صلح الحديبية يدعون أن النبى انفرد باتخاذ قرار إبرام هذا الصلح على ما فيه – حسب اعتقادهم – من شروط مجحفة بالمسلمين حتى أن الفاروق عمر – وهو من هو – كان يقول للنبى: يارسول الله أولسنا بالمسلمين؟ أو ليسوا بالمشركين؟ فقال النبى صلى الله عليه وسلم: بلى، قال عمر: فعلام نعطى الدنية فى ديننا؟ فقال الرسول الكريم: أنا عبد الله ورسوله، ولن

أخالف أمره ولن يضيعنى .   والمتأمل فى ما قاله النبى من أنه: (لن يخالف أمر الله)، يدرك على الفور أن هذا الصلح كان بأمر ووحى من الله ولا دخل للشورى فيه على الاطلاق .وبذلك يسقط الاستدلال بأن النبى صلى الله عليه وسلم قد استأثر باتخاذ القرار وأغفل مشورة الصحابة .

أما ما كان من أمر قتال بنى قريظة، فهو أن النبى أمر المسلمين، بعد أن نصره الله على الأحزاب، بالتوجه مباشرة إلى بنى قريظة وقتالهم، واللبس هنا مرده إلى أن النبى لم يستشر أصحابه فى شأن هذا الخروج وقتال بنى قريظة، ولم يكن للنبى أن يستشير أحدا فقد جاءه التكليف من الله تعالى بالخروج لقتال اليهود، إذ جاء جبريل إلى النبى فقال: وضعت السلاح؟ إن الملائكة لم تضع أسلحتها، فانهض بمن معك إلى بنى قريظة فإنى سائر أمامهم أزلزل بهم حصونهم، وأقذف فى قلوبهم الرعب .

وإن كانت الشورى غير ملزمة وليست من الأصول السياسية فى النظام الإسلامي كما يزعم البعض، لوجب علينا أن نأخذ بها بعد أن رأينا من واقع التاريخ أنها المنجى الوحيد من الاستبداد .

ونختلف فى الرأى مع من يقول: (وللخليفة الحق فى الاستشارة،وعلى من طلبت منه المشورة أن يشير وللخليفة ألا يأخذ بما يشار به عليه، ومن حق الخليفة أن ينفرد برأيه حتى ولو

كان جميع المسلمين عامة وخاصة ضد رأيه، أو كان أهل الحل والعقد من المسلمين يناقضونه فكرته، ذلك كما حدث فعلا مع أبى بكر حين أراد محاربة العرب جميعا عندما منعت الزكاة، وخالفه فى ذلك كل الصحابة حتى عمر بن الخطاب، وزيره ومستشاره، فلم يعبأ برأيهم وأنفذ رأيه، وليس هذا بظلم أو تعسف أو خيانة، ولكن الخيانة الكبرى والجريمة التى لا تغتفر – والكلام لا يزال للدكتور الخربوطلى – هى أن ينفذ الحاكم رأيا يختلف مع رأيه هو، وألا ينفذ رأيا كونه هو لا كفرد من عامة المسلمين أو خاصتهم، لكن كحاكم مسؤول عن حسن القيادة لأمته)[٢٨] .

ونتساءل كيف يمكن للحاكم أن يغفل مشورة أهل الحل والعقد، أى ذوى الاختصاص والرأى، وألا يعمل برأيهم إن عارض رأيه، ونسأل عمن أعطى الخليفة حق الانفراد بالرأى (حتى ولو كان جميع المسلمين عامة وخاصة ضد رأيه)؟، وقد عدل النبى الكريم عن رأيه نزولا على رأى الصحابة فى مواقف كثيرة ولم يقدح ذلك فى مكانة الرسول، ونرى من حولنا الحكومات المعاصرة التى تأخذ بالنظام الديموقراطى وهى تتزل عن رأيها وتأخذ بالرأى الذى ترتضيه مؤسساتها الحاكمة الأخرى الممثلة للشعب، ولا يرمى أحد هذه الحكومات بأنها اقترفت (الخيانة الكبرى والجريمة التى لا تغتفر) .

بعد نقض أهل الذمة بالعراق عهودهم، ونبذهم المواثيق التى كانت عليهم، عزم الفاروق عمر رضى الله عنه على غزو العراق بنفسه، "واستخلف على بن أبى طالب كرم الله وجهه على المدينة، واستصحب معه عثمان بن عفان رضى الله عنه وسادات الصحابة، ثم عقد مجلسا لاستشارة الصحابة فى ما عزم عليه، ونودى: إلى الصلاة جامعة، وقد أرسل إلى على فقدم من المدينة، ثم استشارهم، فوافقوه كلهم على الذهاب إلى العراق، إلا عبد الرحمن بن عوف فإنه قال له: إنى أخشى إن كسرت أن يضعف المسلمون فى سائر أقطار الأرض، وإنى أرى أن تبعث رجلا وترجع أنت إلى المدينة، فأرفأ (أى مال إلى هذا الرأى) عمر والناس عند ذلك واستوصبوا رأى ابن عوف "[٢٩]، ونزل الفاروق على رأى الجماعة التى اقتنعت برأى عبد الرحمن بن عوف بعد أن رأت فيه الرشاد والسداد .

وهناك من يرى "أن الشورى فى النظام الإسلامى الصحيح تعنى كل ما نعرفه فى عصرنا هذا من مظاهر الحرية السياسية والحكم الدستورى، والمجالس الشعبية والنيابية، فالشورى تعنى حق الشعب فى انتخاب حكامه، وحق محاسبتهم بالأجهزة النيابية والإعلامية، وحق عزلهم حسب قواعد الدستور، والشورى تعنى جماعية القيادة، وعدم استئثار فرد واحد أو فئة معينة أو طبقة بالحكم، والشورى

تعنى التزام الحاكم برأى الأغلبية، وتعنى حرية الرأى السياسى، وحرية الصحافة وكل وسائل الإعلام، وانعدام الرقابة، والشورى تعنى حرية تشكيل الجماعات، وحرية المعارضة "[٣٠] .

هوامش الفصل السابع

١– د. عبد المتعال محمد الجبرى – نظام الحكم فى الإسلام

٢– جلال الدين السيوطى – تاريخ الخلفاء

٣– المصدر السابق

٤- المسعودى – مروج الذهب

٥- جلال الدين السيوطى – تاريخ الخلفاء

٦- المرجع السابق

٧- حافظ عثمان – حرية الرأى عند العرب

٨- الفتاح إمام – الطاغية

٩- ابن عبد ربه – العقد الفريد

١٠-د. أحمد شوقى الفنجرى – الحرية السياسية فى الإسلام

١١-د. محمد عمارة – تيارات الفكر الإسلامى

١٢-الطبرى – تاريخ الطبرى

١٣-المرجع السابق

١٥–المرجع السابق

١٦– المرجع السابق

١٧– د. عبد المتعال محمد الجبرى – نظام الحكم فى الإسلام

١٨–د.أبو المعاطى أبو الفتوح – حتمية الحل الإسلامى

١٩– المرجع السابق

٢٠– أبو الأعلى المودودى – الخلافة والملك

٢١–ابن سعد – الطبقات الكبرى، ابن كثير – البداية والنهاية

٢٢– أبو الأعلى المودودى – الخلافة والملك

٢٣– المرجع السابق

٢٤– المرجع السابق

٢٥–ابن عبد البر – الاستيعاب

٢٦– أبو الأعلى المودودى – الخلافة والملك

٢٧–محمد رشيد رضا – تفسير المنار

٢٨–د.على حسن الخربوطلى – غروب الخلافة

الإسلامية

٢٩- ابن كثير - البداية والنهاية

٣٠- د. أحمد شوقى الفنجرى - الحرية السياسية فى الإسلام

الفصل الثامن

أموال اللـه أم أموال المسلمين أم أموال الخليفة

- المستبد لص
- غناء ثلاثة أبيات شعرية بخمسين ألف دينار
- الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز لا يجد درهما يشترى به عنبا
- يزيد بن معاوية يعطى إكرامية لصديق أبيه مليونين من الدينارات
- معاوية يأخذ لنفسه الذهب والفضة من الغنائم

الفصل الثامن

أموال اللـه أم أموال المسلمين أم أموال الخليفة

المستبد لص، ولن تجد مستبدا واحدا طاهر الذيل نظيف اليد، فهو يسرق السلطة والنفوذ ابتداء، وينهب أموال الأمة انتهاء، فالمال والنفوذ هما غاية استبداد المستبد، فيرى أنه وحده المتصرف فى أموال الدولة، إذ يراها أموال الله وهو ظل الله فى الأرض خوله سلطة التصرف فى أرواح العباد وأموالهم .

قال الخليفة المنصور فى خطبته للناس: "أيها الناس، إنما أنا سلطان الله فى أرضه، وحارسه على ماله، وأعمل فيه بمشيئته وإرادته "[1]، وإذا نظرت إلى موضع ثروات

الأمم عرفت نظم حكمها، هل تتركز الثروة فى أيدى الحكام والأتباع والأقارب والمعارف، أم فى أيدى ملاك الأراضى (الإقطاعيين)، أم لدى التجار والصناع (الرأسماليين)، أم هى أموال الناس كافة؟ والفرق الحاسم بين الخلافة الراشدة والملك هو أن بيت المال فى الأولى للأمة كافة، وفى الثانية للمستبد وأعوانه .

قال عمر بن الخطاب ذات مرة: " والله ما أدرى أخليفة أنا أم ملك فإن كنت ملكا فهذا أمر عظيم" فقال أحد الصحابة: "يأأمير المؤمنين إن بينهما فرقا، قال: وما هو؟ قال: الخليفة لا يأخذ إلا حقا ولا يضعه إلا فى حق فأنت بحمد الله كذلك والملك يعسف الناس فيأخذ من هذا ويعطى هذا "[٢] .

" وحمل أبو بكر الصديق رضى الله عنه أقمشته على كتفيه – فى اليوم التالى لتوليه الخلافة – وخرج لبيعها (وكان يتعيش قبل الخلافة من تجارة القماش) فلقيه فى الطريق عمر بن الخطاب رضى الله عنه فسأله: أين تريد؟ قال: السوق، قال: تصنع ماذا وقد وليت أمر المسلمين؟ قال: ومن أين أطعم عيالى؟ قال عمر: انطلق يفرض لك أبو عبيدة (صاحب بيت المال) فانطلقا إلى أبى عبيدة فقال: افرض لك قوت رجل من المهاجرين ليس بأفضلهم ولا بأوكسهم، وكسوة الشتاء والصيف إذا أخلقت شيئا رددته وأخذت غيره، ففرض له أبو عبيدة من بيت المال أربعة آلاف درهم سنويا،

فلما حضر أبا بكر الموت قال: قد كنت قلت لعمر أنى أخاف ألا يسعنى أن آكل من هذا المال شيئا فغلبنى، فإذا مت خذوا من مالى ثمانية آلاف درهم وردوها إلى بيت المال، فلما جاءوا بها إلى عمر قال: رحم الله أبا بكر لقد أتعب من بعده تعبا شديدا "[٣] .

ولما تولى عمر بن الخطاب قال: "كنت تاجرا، وقد شغلتمونى بأمركم هذا، فما ترون أن يحل لى من هذا المال؟ فقال على: ما يصلحك ويصلح عيالك بالمعروف، ليس لك من هذا المال غيره، فقال: القول ما قال على "[٤]. يقول عبد الرحمن الكواكبى: "ما أشبه المستبد فى نسبته إلى رعيته بالوصى الخائن القوى على أيتام أغنياء، يتصرف فى أموالهم وأنفسهم كما يهوى ماداموا قاصرين، فكما أنه ليس من صالح الوصى أن يبلغ الأيتام رشدهم، فكذلك ليس من صالح المستبد أن تتنور الرعية بالعلم، ولا يخفى على المستبد أن لا استعباد ما لم تكن الرعية حمقاء تخبط فى ظلام جهل وتيه وعماء "[٥] .

ويعمد المستبد إلى تجهيل الأمة وتضليلها، وقلب الحقائق على النحو الذى يزين واقعها البائس، ويقوم شعراؤه وأنصاره ووسائل إعلامه بمطالبة العامة بشد الأحزمة على البطون الخاوية بدعوى أن ذلك وطنية وطاعة لله وحتى لا يفطنوا إلى خواء خزائن بيت

المال بعد انتهاب أموالهم أو تبديدها فى مناورات عسكرية فاشلة ضد جيرانه من البلدان الشقيقة، أو الإنفاق على ملذاته، وتجييش فرق الحرس لحمايته، ويستمر هذا التضليل حتى ينجح المستبد فى ترويض الناس حتى أنه "يأسرهم فيهللون لشوكته، ويغصب أموالهم فيحمدونه على إبقاء الحياة، ويهينهم فيثنون على رفعته، وإذا أسرف بأموالهم يقولون عنه أنه كريم، وإذا قتل ولم يمثل بجثثهم يعتبرونه رحيما "[٦] .

قال عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز: "سألنى أبو جعفر المنصور كم كانت غلة أبيك– أى راتبه– حين أفضت الخلافة إليه؟ قلت: أربعين ألف دينار قال: فكم كانت حين توفى؟ قلت: أربعمئة دينار ولو بقى لنقصت "[٧]، وكان عليه قميص واحد، ويقول أبو أمية الخصى غلام عمر: دخلت يوما على مولاتى فغدتنى عدسا فقلت: كل يوم عدس قالت: يابنى هذا طعام مولاك أمير المؤمنين "[٨]، ويقول سعيد بن سويد: "صلى عمر بالناس الجمعة وعليه قميص مرقوع على الجيب من بين يديه ومن خلفه "[٩]، فى حين أن الخليفة الأموى هشام بن عبد الملك بن مروان " لم يلبث ثوبا قط وعاد إليه " حتى إن ملابسه لا يحملها إلا سبعمئة بعير من أجلد ما يكون من الإبل، وأعظم ما يحمل عليها من الجمال، وكان مع ذلك يتقللها، ولقد أحصى أحد الفقهاء والمقربين

من هشام – فى خزائنه – بعد موته اثنى عشر ألف قميص، وقيل لم يكن فى ملوك بنى مروان أعطر ولا ألبس من هشام، وخرج حاجا فحمل ثيابه ستمئة جمل! "[١٠] .

"وقال عطاء الخرسانى: أمر عمر بن عبد العزيز غلامه أن يسخن له ماء فانطلق فسخن قمقما فى مطبخ العامة، فأمر عمر أن يأخذ بدرهم حطبا يضعه فى المطبخ، وقال عمرو بن مهاجر: كان عمر يسرج عليه الشمعة ما كان فى حوائج المسلمين، فإذا فرغ من حوائجهم أطفأها ثم أسرج عليه سراجه "[١١]، فى حين قال الخليفة المكتفى بالله عندما أصابه المرض: " والله ما آسى إلا على سبعمئة ألف دينار صرفتها من مال المسلمين فى أبنية ما احتجت إليها وكنت مستغنيا عنها "[١٢]، ولما ختن الخليفة المقتدر بالله خمسة من أولاده غرم على ختانهم ستمئة ألف دينار! "[١٣] .

ويذكر لنا التاريخ أنه عندما مات عبد الله أثناء خلافة أبيه أبى بكر الصديق رضى الله عنه، خلف سبعة دنانير هى كل ما تركه، فاستكثرها أبوه!!، وكان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يلبس الجبة الصوف المرقعة بالأديم.

وكان الخليفة الهادى العباس يحب الاستماع إلى المغنيات والمغنين ويهفو إلى اللهو وشرب الخمر، لذا كان إبراهيم الموصلى المطرب الشهير وابنه اسحق من المقربين إليه، وقد أعطى الخليفة

الهادى من بيت مال المسلمين إلى إبراهيم الموصلى خمسين ألف دينار لأنه غناه ثلاثة أبيات من الشعر أطربته "[١٤] .

سأل عمر بن عبد العزيز امرأته فقال: يافاطمة عندك درهم اشترى به عنبا؟ فقالت: لا، وقالت: وأنت أمير المؤمنين لا تقدر على درهم تشترى به عنبا؟ فقال: هذا أهون علينا من معالجة الأغلال غدا فى جهنم "[١٥]، وكان يصلى بالناس الجمعة وعليه قميص مرقوع الجيب بين يديه ومن خلفه، وكانت نفقته كل يوم درهمين .

"وتشبَّه خلفاء بنى أمية بالملوك وأبهتهم، فكان قصر الخليفة فى دمشق غاية فى الأبهة، وقد ازدانت جدرانه بالفسيفساء، وأعمدته بالرخام والذهب، وسقوفه بالذهب المرصع بالجواهر، ولطفت جوه النافورات، والمياه الخارجية والحدائق الغناء بأشجارها الظليلة الوارفة، وكان الخليفة يجلس فى البهو الكبير، وعلى يمينه أمراء البيت المالك، وعلى يساره كبار رجال الدولة ورجال البلاد، ويقف أمامه من يريد التشرف بمقابلته من رسل الملوك وأعيان البلاد ورؤساء النقابات والشعراء والفقهاء وغيرهم "[١٦] .

أما عن كيف يرى عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – التصرف فى أموال المسلمين، فيبدو جليا من مقالة له للناس إذ يقول: لكم على ألا أجتنى شيئا من خراجكم، ولا ما أفاء الله عليكم

إلا من وجهه، ولكم على إذا وقع فى يدى ألا يخرج منى إلا فى حقه، ولكم على أن أزيد عطاياكم وأرزاقكم إن شاء الله وأسد ثغوركم . " ينص
كتاب الله وسنة رسوله على ضرورة ذهاب خمس مال الغنيمة إلى بيت المال، وتقسيم الأربعة أخماس الباقية بين الجند الذين اشتركوا فى القتال، أما معاوية فقد أمر باستخراج الذهب والفضة من مال الغنائم، واختص بها نفسه، ثم قسم باقى المال حسب القاعدة الشرعية "[١٧] .

وجاء فى البداية والنهاية لابن كثير " أن معاوية بن أبى سفيان قال ليزيد ابنه: إن لى خليلا من أهل المدينة فأكرمه، قال: ومن هو؟ قال: عبد الله بن جعفر، فلما وفد بعد موت معاوية على يزيد أضعف جائزته التى كان معاوية يعطيها إياه، وكانت جائزته على معاوية ستمئة ألف، فأعطاه يزيد ألف ألف، فقال له: بأبى أنت وأمى، فأعطاه ألف ألف أخرى، فقال له ابن جعفر: والله لا أجمع أبوى لأحد بعدك "، دفع له مليونين من الدينارات لأنه قال له: بأبي أنت وأمي، ولله فى خلقه شؤون .
ولما كان المال هو غاية أساسية للمستبد، فقلما نرى مستبدا لا ينهب أموال الأمة، وقد يستعين المستبد فى ذلك بأجهزة الدولة. "

فى إيران، تكفل بنك الدولة بتهريب ٢٥ بليون دولار لحساب الشاه وعياله، وهو مبلغ يزيد على ميزانية إيران نفسها، جمعه الشاه من عمولاته على النفط بعد إسقاط مصدق، وسخر البنك المركزى فى تحويله شهريا إلى مصارف سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، وعندما قامت الثورة الإسلامية، وجاء الإيرانيون الفقراء لاسترداد أموالهم من سويسرا، طلبت منهم هذه الدولة (المحايدة) أن يثبتوا أولا (أن الشاه لم يكسب أمواله من عرق جبينه)!

وفى الفلبين، بلغ حجم مسروقات الرئيس ماركوس وامرأته حوالى ثلاثة بلايين دولار، قام بنك الفلبين بتحويلها باعتبارها عوائد لشركات أجنبية "[١٨] .

هوامش الفصل الثامن

١- جلال الدين السيوطى - تاريخ الخلفاء

٢- ابن سعد - الطبقات الكبرى

٣- علاء الدين الهندى - كنز العمال

٤- ابن كثير - البداية والنهاية

٥- عبد الرحمن الكواكبى - طبائع الاستبداد

٦- المرجع نفسه

٧- جلال الدين السيوطى - تاريخ الخلفاء

٨- المرجع السابق

٩- المرجع السابق

١٠-د.حسين عطوان - الوليد بن يزيد

١١-جلال الدين السيوطى - تاريخ الخلفاء

١٢-المرجع السابق

١٣-المرجع السابق

١٤-المرجع السابق

١٥-المرجع السابق

١٦-د.حسن إبراهيم - تاريخ الإسلام

١٧–طبقات بن سعد – الطبرى – الإستيعاب –

ابن كثير – ابن الأثير

١٨–الصادق النيهوم – محنة ثقافة مزورة



الفصل التاسع

كلام في الدين والديموقراطية

فصل الدين عن الدولة:

هل الإسلام دين ودولة، أم دين فقط، وهل أراد الله لهذا الدين أن يكون عقيدة فقط أم عقيدة وشريعة. وهل يمكن الاستدلال من السيرة النبوية الشريفة على أن النبي صلي الله عليه وسلم قد أسس دولة أم أن الأمر قد اقتصر على البلاغ والهداية. وإذا قمنا باستقراء التاريخ وتأويل الحوادث التي جرت طوال أربعة عشر قرنا، فهل يمكن أن نتبين أكان تطبيق الإسلام دينا وعقيدة فقط، أم كان أيضا شريعة ودولة، وهل النجاة وصلاح أحوال العباد والبلاد في الفصل بين الدين والدولة كما يرى البعض، أم في الجمع بينهما كما يقول البعض الآخر.

فنحن نجد من يقول: "ولا نعتقد أن محمدا صلي الله عليه وسلم جاء ليقيم ملكا وينشئ دولة، فما كان إلا نبيا ورسولا إلى الناس كافة"(١). في حين يقول العلامة فيني: "إن القرآن ليس بكتاب ديني فقط، بل كتاب علم وآداب ونجد فيه بيان الحياة السياسية والاجتماعية حتي أنه يرشد الإنسان إلي وظائفه اليومية والأحكام السياسية التي إن لم توجد في القرآن توجد في السنة والتي لا تكون واضحة لا بالقرآن ولا السنة، توجد في الفقه الواسع الذي هو علم الحقوق".

وهناك من يقول: "ومن الخطأ أن نقول إن محمدا كان يسوس أمور الدين إلي جانب قيامه بشؤون الجماعة الإسلامية"(٢). ويقول ليوبولد فايس: "إن الصلة المحكمة التي تربط الدين بالسياسة، والتي هي من خصائص التاريخ الإسلامي ومميزاته، لاتحظي بالقبول عند كثير من المسلمين الذين تلقوا ثقافتهم من الغرب، والذين نشأوا علي أساس الاعتقاد بأن لكل من مسائل الدين والحياة العملية عالمها الخاص". "وبمعني أوضح فإن استعداد المجتمع للتعاون وفقا لمبادئ الإسلام لتحقيق غاياته سوف يظل استعدادا نظريا ما

لم تكن هناك سلطة زمنية مسؤولة عن تطبيق الشريعة الإسلامية ومنع الخروج عليها – علي الأقل في الأمور ذات الطابع الاجتماعي – من جانب أي فرد من أفراد المجنمع. ومثل هذه المهمة لا بد لها من أن توسد إلي مرجع له من السلطة ما يتيح له الأمر والنهي في المسائل الاجتماعية، وذلك المرجع هو الدولة. من ذلك يتضح أن إقامة دولة أو دول إسلامية شرط لا غني عنه للحياة الإسلامية في صورتها التامة(٣). ويقول الشيخ علي عبد الرازق: "إن محمدا صلي الله عليه وسلم ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة، لا تشوبها نزعة ملك، ولا دعوة لدولة، وأنه لم يكن للنبي صلي الله عليه وسلم ملك ولا حكومة، وأنه لم يقم بتأسيس مملكة(٤). ويقول خالد شلدريك: "إن القرآن ليس كتاب دين فحسب بل هو أعظم هاد إلي سعادة الفردوالمجتمع وقد وقر ذلك في نفسي منذ اطلعت عليه". ويقول الشيخ علي عبد الرازق: "إنما كانت ولاية محمد صلي الله عليه وسلم علي المؤمنين ولاية الرسالة غير مشوبة بشئ من الحكم، ولم يكن ثمة حكومة، ولا دولة، ولا شئ من نزعات السياسة، ولا أغراض الملوك والأمراء". ومن العجيب أن يرد الشيخ علي عبد الرازق علي نفسه مفندا رأيه في نفس الكتاب بقوله: "ومن أجل ذلك كان سلطان النبي صلي الله عليه وسلم بمقتضي رسالته سلطانا عاما، وأمره في المسلمين مطاعا، وحكمه شاملا، فلا شئ مما تمتد إليه يد الحكم إلا وقد شمله سلطان النبي صلي الله عليه وسلم، ولا نوع مما يتصور من الرياسة والسلطان إلا وهو داخل تحت ولاية النبي صلى الله عليه وسلم علي المسلمين".

"والدين الإسلامي عقيدة وشريعة، وكما أنه علاقة بين الإنسان وربه، فهو علاقة بين الإنسان والإتسان، وأحكامه وتشريعاته شملت كل نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية بل والدولية أيضا. فهو كما ينظم العلاقة بين المرء وزوجه، فإنه ينظم العلاقة أيضا بين الحاكم والمحكوم، وقد سن قواعد إنشاء النظام الاجتماعي كما سن قواعد حماية هذا النظام (النظام العقابي): (الحدود – القصاص – الدية – التعزير). وهذا التكامل والشمول في قواعد الدين الإسلامي يأبى الفصل بين ما هو دين ودولة"(٥). ويقول الدكتور فرج فودة:

"إن فصل الدين عن السياسة وأمور الحكم يحقق صالح الدين وصالح السياسة معا، على عكس ما يصور لنا أنصار عدم الفصل بينهما". كما يقول: "إن هناك فرقا كبيرا بين الإسلام والدين، وبين الإسلام والدولة، وأن انتقاد الثاني لا يعني الكفر بالأول أو الخروج عليه"(٦). ويقول باول شمتز: "والإسلام منذ عصره الأول حتى يومنا هذا، ليس نظاما دينيا فقط بل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا أيضا، فلم يذكر القرآن أمور الحياة الدينية فحسب، ولم تقتصر السنة على وصف حياة محمد صلى الله عليه وسلم، فيما يتعلق بالعبادة – قولا وفعلا أو تقريرا – بل تناولت نواحي حياته الدنيوية أيضا. هذه التعاليم التي جاء بها القرآن الكريم ليست تعاليم كنسية كما هو الحال لدى الكنيسة المسيحية، بل تناولت كل شؤون الحياة الدينية والدنيوية، ومن هنا كانت وحدة الدين والدولة في كل الممالك الإسلامية في العصور السالفة(٧).

ونختلف مع من يقول: "فلو كان الإسلام دينا ودولة لجاء القرآن بتفصيل محكم لنظام الدولة وسياستها، ولوضع النبي الكريم نظاما مفصلا للحكومة الإسلامية، ولكنه صلى الله عليه وسلم انتقل إلى الرفيق الأعلى ولم يستخلف أحدا على المسلمين، وترك المسلمين في حيرة من هذا الأمر ومن النظام الذي يتبع"(٨).

ويستند القائلون بأن الإسلام دين لا دولة علي بعض الآيات يؤولونها على هواهم وما يتبعون إلا الظن منها:

(وما أرسلناك عليهم وكيلا)الإسراء(٥٤)،

(إن عليك إلا البلاغ)الشوري(٤٨)،

(وما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا)الفرقان(٥٦).

وقد فاتهم أن هذه الآيات إنما نزلت بمكة، ومعلوم أن العمل على تأسيس دولة لم يكن بمكة حيث كان الرسول صلى الله عليه وسلم رسولا فحسب تقتصر مهمته علي مجرد نشر دعوته وإنما كان تأسيس الدولة بالمدينة.

"ومن الناحية الشكلية فإن الأدلة التى قدمها أصحاب هذا الرأي وردت في غير محلها، ولو تأملوا هذه الآيات بشئ قليل من الجدية

لعرفوا أنهم أولوها في غير ما جاءت به، فحقا لقد أتي رسول الله صلى الله عليه وسلم مبلغا لرسالة السماء ، وحقا لم يكره الناس على الإيمان بالرسالة، وحقا يقول القرآن (ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظا). ولكن هذا الحياد من جانب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف فقط إلى أمة الدعوة، وهي البشرية كلها، (قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا). أما أمة الإجابة، وهم اذين ارتضوا الدخول في الإسلام، فإن دور الرسول صلى الله عليه وسلم يختلف بالنسبة إليهم، فهو مطبق لشرع السماء، ومنفذ لأحكامه، وهو مؤسس لأمة ذات شخصية مستقلة، وقانون موحد(٩). "أما من الناحية الموضوعية فيكفي أي منصف أن يطالع أحكام الدين الإسلامي، ليعرف أنه ليس به هذا الانفصال بين الروح والجسد، أو بين الدين والدنيا، هذا الازدواج الذى كان هو أساس الصراع في أوروبا في العصور الوسطي.

فالإسلام يشتمل علي أحكام الأسرة من زواج وطلاق، ولأصول للمعاشرة، كما يشتمل علي أحكام للعقوبات والجرائم، ويشتمل علي أحكام في البيوع والشهادة والميراث. ويشتمل علي أصول الحكم من شورى وعدالة ومساواة. ويشتمل على مبادئ لتنظيم العلاقات بين جماعة المؤمنين وبين الجماعات الأخرى ويشتمل على تنظيم العلاقات الدولية(٩).

وإذا أنعمنا النظر في التاريخ الإسلامي أمكننا بغير عناء ملاحظة أن الانفصال بين الدولة والدين قد شمل أمرين: أولهما نظام الحكم، فلم يعد شوريا، وسُلبت الأمة حقها في اختيار من يحكمها، واستأثر بالحكم ملوك مستبدون وصلوا إلى السلطة واعتلوا العروش عن غير طريق الاختيار والبيعة ودون مراعاة للشروط الواجب توافرها في الحاكم، وصودرت الحريات وأسقطت المساواة وانتهبت أموال بيت المسلمين. وخلع الحكام على أنفسهم وأتباعهم امتيازات ومزايا عديدة استأثروا بها دون الرعية، بل منهم من أطلق علي نفسه أسماء حسنى علي غرار أسماء الله الحسني (فعلها صدام حسين).

أما الأمر الثاني المتهاون فيه فكان تطبيق الحدود: فإما إفراط فيه أو تفريط، وذلك وفقا للمحدود، طبقته ومركزه الاجتماعي وقربه من مواقع السلطة أو بعده عنها، ونفوذه أو ثراؤه.

أما باقي الأحكام الإسلامية المتعلقة بالبيوع والشهادة والميراث وأحكام الأسرة من زواج وطلاق وغير ذلك، فقد كانت تطبق وفقا للشريعة الإسلامية. وغني عن البيان أن الشق الثاني المتعلق بالدين: العقيدة والعبادات، لم يشبه أي تغيير أول تبديل بأي صورة من الصور.

وفي الغرب، كان الفصل بين الدين والدولة ضرورة تاريخية حتمية، إذ كانت الكنيسة تتمتع بنفوذ قوي يفوق نفوذ الملوك والأمراء. وكانت الكنيسة ظل الله على الأرض، تشرع القوانين، وتغفر الذنوب، وتحرم على المارقين دخول الجنة. واستمر هذا الحكم الثيوقراطي طويلا في القرون الوسطى، وترسخ خلالها نفوذ الكنيسة ورجال الدين. وأصيب العلم في ظل ذلك الحكم الديني بنكسة هائلة، وناصبت الكنيسة العلماء العداء، وحكمت بالموت على من أبدع أفكارا تخالف أراء الكنيسة، وجرمت العلماء شأنهم في ذلك شأن المتهمين بممارسة الشعوذة والسحر الأسود، وأحكم رجال الدين قبضتهم علي الحياة الدنيوية، فشرعوا القوانين التي زعموا بالباطل أنهم شرعوها بتفويض من الله، وأجبروا الناس على الطاعة العمياء، ومن يخرج عليهم يطردونه من النعيم الأخروي، ويتوعدونه بالقذف في جهنم، كذلك أحكموا قبضتهم على الآخرة، فباعوا المغفرة والجنة بصكوك الغفران ، وحرموا من شاءوا من الأباطرة والناس من النعيم الأخروي. ونتيجة لذلك عاشت أوروبا في القرون الوسطى في عصور ظلام وجهالة كانت فيها اليد الطولى لرجال الدين وانزوى العلماء، وكسدت الحركة العلمية حتى أيقن الناس أن العداء سافر وأبدى بين الدين (الكنيسة) وبين العلم والشؤون الحياتية للناس. وكان من الضروري الفصل بين الكنيسة والدولة وبين الدين والعلم .
ذلك كان ميراث الغرب وحصاد تجاربه. والكارثة، كل الكارثة، أن يستورد الغافلون من المسلمين، بسوء أو حسن نية، تلك المفاهيم الغريبة عنا تماما، النابعة من ظروف وتجارب أمم أخرى، وينهجوا

منهج الغرب في الدعوة إلي الفصل بين الدين والعلم، وتحييد الدين وإقصائه عن مجال الدنيا والدولة ، ويجب المحاذرة من أن يتولى رجال الدين شؤون السياسة ،أو يتم تسييس الدين أو تديين السياسة على النحو المؤسِّس للدولة الثيوقراطية . وإذا جاز الكلام عن أن الإسلام دين "ودولة" ، فيجب وصف هذه الدولة بأنها "مدنية" ليس لرجال الدين فيها سلطان أو نفوذ ، لكنها في الوقت نفسه تستظل بالثوابت الإسلامية ."قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا".

الديموقراطية

تم وضع أسس الديموقراطية في اليونان القديمة بين القرنين السادس والرابع قبل الميلاد، واستمر الحكم الديموقراطي في أثينا قرنين ونصف القرن، وفي معرض حديثه عن الديموقراطية قال هيرودوت المؤرخ الإغريقي الشهير منذ ٢٥ قرنا : إن مبادئ الديموقراطية تتمثل في سيادة القانون، وحرية الرأي، ومشاركة المواطنين في سن القونين وتنفيذها، وهي أمور لم يعرفها العرب والمسلمون في معظم تاريخهم. ويصنف هيرودوت أنواع الحكم وفقا لعدد الأيدي الممسكة بالسلطة العليا في الدولة، فهي مَلكية إن كانت السلطة في يد فرد واحد، أو أرستقراطية إن كانت في يد قلة، أو ديموقراطية إن كانت في يد كثرة.

"وفي تاريخ الديموقراطيات الحديثة، تبرز حقيقة واحدة بوضوح جلي: لقد انتفت الحاجة إلي الثورة في هذه الدول لأن النظام الدستوري يسمح بتغيير منظم، وبذلك تنتفي الحاجة للجوء إلى العنف. ويعود أحد أسباب مقدرة الديموقراطيات علي التغيير السلمي إلى جذورها الثورية، وكان ذلك صحيحا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، في الكفاح الهولندي للتحرر من أسبانيا، وفي الحرب الأهلية الإنكليزية، وفي حرب الاستقلال الأمريكية ضد انجلترا، وفي الثورة الفرنسية. وبعد أن وضعت الثورات أسس الديموقراطية، أصبح ممكنا تحقيق النتيجة ذاتها في أماكن أخرى بوسائل أقل

عنفا، فقد أثبت التحليل التاريخي أن الديموقراطيات بدأت بثورة ولكنها تطورت عبر النشوء والارتقاء(١٠).

ولا يسعنا في ضوء تلك الحقيقة التي صدقها التاريخ وأكدتها الأحداث، إلا أن نتذكر بأسف وأسى ما كان يصر عليه فقهاؤنا ومفكرونا أيام الخلافة غير الراشدة من تحريم الخروج على المستبد وتجريم مناهضة القهر.

"وبالنسبة للإغريق أصحاب مصطلح الديموقراطية، وهي حكم الشعب للشعب، كان يقصد بالديموقراطية حكومة طبقة خاصة لا حكومة الشعب كله، ففي مدن الدول التي سادت في عصرهم كانت كلمة (الشعب) تعني طبقة (المواطنين). وكانت هذه الطبقة مقصورة علي سكان الدولة الأحرار الذين كانوا لا يزيدون في العلدة علي عشر مجموع السكان"(١١).

"وكان نظام الحكم في انجلترا نظاما ملكيا مطلقا إلا أن نظام الإقطاع أجبر الملك على الاجتماع بأمراء الإقطاع في المناسبات الهامة لطلب المشورة والنصيحة، بل والمشاركة في نفقات الحرب وغيرها. وهكذا استقر نظام جديد يدعى إليه الأشراف والأساقفة، ثم ازدادت سلطات المجلس فانتقلت من "المشورة" إلى "التشريع" إلي الإشراف على القضاء، إلى أن أصبحت له السلطة العليا في المحاكم حتي سمي باسم (المجلس الأعظم)، وأصبح يجتمع سنويا، وبصفة منتظمة، واتسعت دائرة اختصاصاته، إلى أن ثار النبلاء والأشراف والأساقفة في عهد الملك جون، وصدر (العهد الأعظم أو الماجنا كارتا)، واستقر المجلس بعد هذا التطور، فبعد أن كان استشاريا أصبحت القاعدة أنه لا يجوز للملك أن يلغي قانونا صدر عن هذا المجلس الذي سمي باسم مجلس اللوردات. ثم أضيف إلى هذا المجلس فارسان من كل مقاطعة وممثلون عن المدن الهامة، حتى أصبح يتألف من خمس فئات. وتكتل نواب المقاطعات والمدن حتى انفصلوا في مجلس خاص هو مجلس العموم. وتجدد الصراع بين الأشراف والملكية في القرن السابع عشر على نحو أشد عنفا في عهد الملكين جيمس الأول (١٦٠٣-١٦٢٥) وشارل الأول (١٦٢٥-١٦٤٩)، حتي تحول الصراع إلى حرب أهلية في الفترة

(١٦٤٢-١٦٤٥)، ثـم تجـددت مـرة أخـرى فـي الفتـرة (١٦٤٧-١٦٤٩)، لتنتهي بإعدام الملك شارل الأول في ٣٠ يناير ١٦٤٩. وتولي أحد أعضاء البرلمان وهو أولفر كرومويل (١٥٩٩-١٦٥٨) زعامة البلاد(١٢).

وهكذا يتأكد أنه ما من وسيلة لمناهضة المستبد سوى الخروج عليه بالسيف. فما من طاغية يترك عرشه طواعية، وما من طريقة (لينة تدريجية) علـي رأي شيخنا عبد الـرحمن الكـوكبي، تقنـع المسـتبد بالتنحي والكف عن استعباد خلق الله. ولو انتظر الشعب الانجليزي سنوح الفرصة، حسب رأي الكواكبي، لطال به الانتظار حتى الآن. إنها سنة الله ولن تجد لسنة الله تبديلا. وعلي الشعوب التي ما زالت ترسف في أغلال الطغيان حتى الآن أن تعي هذه الحقيقة وأن تكف فورا عن الانتظار "للين والتدريج" .

"وتميزت نهاية القرن السابع عسر في انجلترا بنشر كتابات جون لوك السياسية التي كان لها أثر واسع المدى في الفكر السياسي في أوروبا والولايات المتحدة. وانتقل مركز الثقل في مجال النظرية السياسية إلى فرنسا منذ أول القرن الثامن عشر وحتي قبيل الثورة الفرنسية. ولما كان النقد يحتاج إلى أساس نظري فقد جاءت كتابات لوك السياسية لتزود الفكر الفرنسي بهذا الأساس. فكانت الدعامة التي قامت عليها حركة التنوير الفرنسية في القرن الثامن عشر. فبفضـل إقامـة فـولتير فـي انجلتـرا فـي مـا بـين عـامي ١٧٢٦ و ١٧٢٩، وإقامـة مونتسكيو فيها عشر سنوات بعد ذلك، أصبحت فلسفة لوك أساس حركة التنوير الفرنسية(١٣) .

ويتمثـل الحـل، بالنسـبة للمسـلم المـروَّض، فـي إحـداث ثـورة فكريـة ترمـي إلـى تعظيم العقل وتستهدف حريـة الفرد والجماعـة، وإعـلاء حريـة الفكـر، وكفالـة إبـداء الـرأي واحتـرام الـرأي الآخـر، وتبجيـل الديموقراطية والمساواة، والإيمان بأنهما الطريقة الوحيدة المؤدية إلي صلاح أحوال العباد والبلاد، والسعي إلى إرساء وترسيخ قيم سيادة القانون، وأن النـاس كلهم سواسية كأسنان المشط لا فضـل لعربـي على عجمي إلا بالتقوي.

ويجب أن تكون مناهضة الاستبداد والمستبد هي الشغل الشاغل للأمة اليوم وغدا وكل وقت ، فعلى الأم وهي تربي طفلها أن تعلمه أن مهادنة المستبد إثم كبير واستمرار الاستبداد خطيئة كبرى، وأن التصدي للمستبد عمل جليل يؤجَر عليه المؤمن، حتى إن افضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر، وأن يتعلم التلاميذ في مدارسهم منذ نعومة أظافرهم أن الشورى وتداول الأمر والرأي من صميم ديننا الحنيف، وأن لا طاعة لمن يريد سلب الأمة حقها في مساءلته. ويجب إطلاق يد النقابات المهنية في اختيار مجالسها وسياساتها من دون تدخل من السلطة. وأهم من ذلك كله، توعية الأمة بحيث تتفهم طبيعة الاستبداد والآليات التي يتخذها المستبد لتزييف إرادة الأمة ووعيها، والوسائل التي يتبعها للسيطرة عليها وتكميم أفواهها.

ولابد من إيقاظ وعي المسلم بحريته وسيادة القانون والديموقراطية، وعدم إضفاء قداسة دينية على الحاكم، وإعادة النظر في تفاصيل تراثنا الثقافي المسؤول عن إضفاء مثل هذه القداسة على الحكام واعتبارهم ظل الله في الأرض وإغفال جواز محاسبتهم وامتثالهم للقانون. وينبغي أن تتصدى الأمة لجميع أشكال تقييد الحريات، وضرورة التكاتف لمناهضة فكرة الطاعة العمياء التي يفرضها المستبد على شعبه. ويرى عبد الرحمن الكواكبي ضرورة إقامة جمعيات سياسية تتولى تبصرة الناس، فيقول: "إن التخلص من الاستبداد السياسي لا يأتي عن طريق يقظة لعقلية الأمة عن طريق الدين . ولكن تلك اليقظة لا تأتي إلا بعد مضي مدة من الزمن قد تكون أطول من عمر الإنسان الواحد. لذلك يجب ربط جهاد الآباء والأبناء في الجهاد السياسي عن طريق الجمعيات السياسية، فالجمعيات المنتظمة يتسنى لها الثبات على مشروعها عمرا طويلة(١٤) .

وقد "هاجم الفيلسوف كانط تقييد الحريات، وانتقد فكرة "الطاعة" التي تتردد على ألسنة كثير من المسؤولين عن شؤون الدولة. فالقائم على خزانة الدولة يقول: "لا تفكر بل ادفع، والضابط يقول: لا تفكر بل نفذ، والكاهن يقول: لاتفكر بل آمن. وفي كل ذلك تقييد للحرية، مع أن الاستخدام العلني للعقل ينبغي أن يكون في كل وقت حرا،

فهو وحده الذي يستطيع نشر التنوير بين الناس. ولهذا فقد جعل شعار التنوير "تشجع واستخدم عقلك! هذا هو شعار التنوير. والدولة التي تجبر مواطنيها علي "الطاعة العمياء" إنما تعاملهم على أنهم أطفال قصَّر لم يبلغوا سن الرشد بعد. كما أن الحاكم الذي يقوم بتقرير ما هو خير وما هو شر، ما هو صواب وما هو خطأ بالنسبة للأفراد، هو أسوأ أنواع الطغاة، لأن كل فرد ينبغي عليه أن يعمل وفقا للأهداف العقلية، وينبغي أن تكون لديه الشجاعة للاعتماد على عقله(١٥) .

والعجب كل العجب من أمية هذه الأمةالتي حملت مشعل الحضارة والعلم قرونا عديدة، ولكنها تعاني الآن من أمية القراءة والكتابة، ويعاني خريجو مدارسها وجامعاتها من الأمية الثقافية، وتخيم على الجميع أمية سياسية وتاريخية في الوقت الذي تغير فيه مفهوم الأمية فأصبحت هي أمية استخدام الحاسوب لا أمية القراءة والكتابة. وعلى الرغم من أن القضاء على الأمية والجهل كان من أهم الأهداف المعلنة لمعظم ثورات الشعوب العربية، إلا أنه وبعد نصف القرن أي بعد زوال جيل كامل من الأميين ممن وقعت مسؤولية أميتهم على حكام ما قبل هذه الثورات، ما زالت نسبة الأمية عالية جدا ولم تتمكن الحكومات "الثورية" من القضاء عليها وأخفقت في القضاء على الجهل، ضمن ما أخفقت فيه من أهداف. وإن صحت العزائم لتم القضاء على الأمية، كما حدث لدى وفاة الخليفة الأموي عبد الرحمن الناصر في سنة ٩٦١ ميلادية، إذ بلغت نسبة الأمية إلي ما يقرب من الصفرفي المئة.

ولقد هيأت هذه الأمية الظرف المناسب لاستفحال الاستبداد والقهر، كما تسبب انعدام التربية الديموقراطية في إفراز أجيال تقبل هذا القهر، ولا ترى في المساواة والتداول السلمي للسلطة ضرورة اجتماعية وسياسية وحضارية.

هوامش الفصل التاسع

١- د. حسين فوزي – الإسلام والسياسة
٢- المصدر السابق
٣-ليوبولد فايس (محمد أسد) – منهاج الإسلام في الحكم
٤- الشيخ علي عبد الرازق – الإسلام وأصول الحكم
٥- أبو المعاطي أبو الفتوح – حتمية الحل الإسلامي
٦- د. فرج فودة – قبل السقوط
٧- باول شميتز – الإسلام قوة الغد العالمية
٨- د. حسين فوزي النجار – الإسلام والسياسة
٩- أبو المعاطي أبو الفتوح – حتمية الحل الإسلامي
١٠-ليسلي ليبسون – الحضارة الديموقراطية
١١-ليوبولد فايس (محمد أسد) – منهاج الإسلام في الحكم
١٢-أ.د. إمام عبد الفتاح إمام – الطاغية
١٣-المرجع السابق
١٤-عبد الرحمن الكواكبي – أم القري
١٥- أ.د. إمام عبد الفتاح إمام – الطاغية

صدر للمؤلف:

١- اعتقال العقل المسلم ودوره في انحطاط المسلمين
٢- الإسلام الحنيف بين التخريف والتحريف
٣- خرافة اسمها الخلافة – قراءة في سقوط الدولة الدينية

للتواصل مع المؤلف :

Hilalhilal2@hotmail.com

Hilalhilal2@yahoo.com

Nabilhilal2@yahoo.com